



الصفوة

من القواعد الإعرابية

(رتبت أمات مسائله على حروف المعجم)

الدكتور عبد الكريم بكار

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
إدارة الشؤون الإسلامية
دولة قطر



الصفوة

من القواعد الإعرابية

(رُتِّبت أمّات مسائله على حروف المعجم)

الدكتور عبد الكريم بكّار

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
إدارة الشؤون الإسلامية
دولة قطر



١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

طبعة خاصة
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
إدارة الشؤون الإسلامية
دولة قطر - ص.ب.: ٤٢٢
بريد إلكتروني: turathuna@islam.gov.qa

تُطلب جميع كتبنا من:
دار القلم - دمشق
هاتف: ٢٢٢٩١٧٧ فاكس: ٢٢٥٥٧٣٨ ص.ب: ٤٥٢٣
www.alkalam-sy.com
الدار الشامية - بيروت
هاتف: ٨٥٧٢٢٢ (٠١) فاكس: ٨٥٧٤٤٤ (٠١)
ص.ب: ١١٣/٦٥٠١

توزّع جميع كتبنا في السعودية عن طريق:
دار البشير - جدّة
٢١٤٦١ ص.ب: ٢٨٩٥ هاتف: ٦٦٥٧٦٢١ فاكس: ٦٦٠٨٩٠٤

مقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد:

فإن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر ـ وقد وفقها الله لأن تضرب بسهم في نشر الكتب النافعة للأمة ـ لَتحمد الله سبحانه وتعالى على أنَّ ما أصدرته قد نال الرضا والقبول من أهل العلم.

والمتابع لحركة النشر العلمي لا يخفى عليه جهود دولة قطر في خدمة العلوم الشرعية ورفد المكتبة الإسلامية بنفائس الكتب القديمة والمعاصرة وذلك منذ تسعة عقود، عندما وجَّه **الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني** حاكم قطر آنذاك بطباعة كتابي **(الفروع)** و**(تصحيح الفروع)**، سنة ١٣٤٥هـ، وكان **المؤسس الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني** رحمه الله تعالى قد سنَّ تلك السُّنَّة من قبل.

وقد جاء مشروع إحياء التراث الإسلامي والنشر العلمي الذي بدأته الوزارة في السنوات الأخيرة امتدادًا لتلك الجهود وسيرًا على تلك المحجة التي عُرفت بها دولة قطر.

ومنذ انطلاقة هذا المشروع المبارك يسَّر الله جلَّ وعلا للوزارة إخراج مجموعة من أمهات كتب العلم والدراسات المعاصرة المتميزة في فنون مختلفة، **تُطبع لأول مرة**، نذكر منها:

- **ففي التفسير وعلوم القرآن:**

أصدرت الوزارة عدة كتب منها: **(فتح الرحمن في تفسير القرآن)** للعُليمي، و**(المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز)** لابن عطية في طبعته الثانية.

وفي علم رسم المصحف أصدرت الوزارة كتباً منها: **(مرسوم المصحف)** للعُقيلي، و**(الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة)** لأبي بكر اللبيب.

وفي علم القراءات أصدرت الوزارة كتباً منها: **(البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة)** لأبي حفص النشار، و**(معاني الأحرف السبعة)** لأبي الفضل الرازي.



• **وفي السُّنَّة النبوية وشروحها:**

أصدرت الوزارة عدة كتب، منها: (**التقاسيم والأنواع**) لابن حبان، و(**مطالع الأنوار**) لابن قرقول، و(**التوضيح شرح الجامع الصحيح**) لابن الملقن، و(**حاشية مسند الإمام أحمد**) للسندي، وشرحين على **موطأ الإمام مالك**؛ لكُلٍّ من (القنازعي)، و(البوني)، و(**المخلصيات**) لأبي طاهر المخلص، و(**شرح مسند الإمام الشافعي**) للرافعي، و(**نخب الأفكار شرح معاني الآثار**) للعيني، و(**مصابيح الجامع**) للدَّمَاميني.

ومما تشرفت الوزارة بإصداره في تحقيق جديد متقن: (**صحيح ابن خزيمة**)، و(**السنن الكبرى**) للإمام النسائي المحقَّق على عدة نسخ خطية، و(**جامع الأصول في أحاديث الرسول**)، و(**النهاية في غريب الحديث**) لابن الأثير.

• **وفي الفقه وما يتصل به:**

أصدرت الوزارة عدة كتب في المذاهب الأربعة، منها: كتاب (**الأصل**) لمحمد بن الحسن الشيباني (ت١٨٩هـ) كاملاً محققًا على أصول عدة، و(**التبصرة**) للخمي، و(**حاشية الخلوتي**)، و(**نهاية المطلب في دراية المذهب**) للإمام الجويني بتحقيقه المتقن للأستاذ الدكتور عبدالعظيم الديب رحمه الله تعالى عضو لجنة إحياء التراث الإسلامي، كما أصدرت الوزارة: (**الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف**) للإمام ابن المنذر بمراجعة دقيقة للشيخ الدكتور عبد الله الفقيه عضو لجنة إحياء التراث الإسلامي، و(**بغية المتتبع لحل ألفاظ روض المربع**) للعوفي الصالحي، و(**منحة السلوك في شرح تحفة الملوك**) للعيني.

• **وفي السيرة النبوية:**

أصدرت الوزارة كتاب: (**جامع الآثار في السير ومولد المختار**) لابن ناصر الدين الدمشقي، وغيره.

• **وفي العقيدة والتوحيد:**

أصدرت الوزارة كتاباً نفيسًا لطيفًا هو: (**الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد**) لابن العطار تلميذ الإمام النووي رحمهما الله تعالى، كما أعادت نشر كتاب الرد على الجهمية للإمام أحمد رحمه الله تعالى، وغير ذلك من كتب عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة.

• **وفي مجال الدراسات المعاصرة المتميزة:**

أصدرت: (**القيمة الاقتصادية للزمن**)، و(**نـوازل الإنجاب**)، و(**مجموعة القره داغي الاقتصادية**)، و(**التعامل مع غير المسـلمين في العهـد النبوي**)، و(**صكوك الإجارة**)، و(**الأحكام الفقهية المتعلقة بالتدخيـن**)، و(**التورق المصرفي**)، و(**حاجة العلوم الإسـلامية إلى اللغة العربية**)، و(**روايات الجامع الصحيح ونسـخه دراسة نظرية تطبيقية**)، وغيرها.

كما قامت الوزارة بشـراء وتوزيع بعض الكتب المطبوعة لما لها من أهمية منها: (**مسـند الإمام أحمد**)، و(**صحيح الإمام مسـلم**)، و(**الجامع لأحكام القرآن**) للقرطبـي، و(**الجامع لشـعب الإيمان**) للبيهقـي، و(**تاريخ الخلفاء**) للسـيوطي، و(**التاريخ الأندلسـي**) لعبد الرحمن علي الحجي، و(**الإقناع في مسائل الإجماع**) لابن القطان الفاسي، و(**شرح العقيدة الطحاوية**) لابن أبي العز الحنفي، و(**قواعد الأحكام في إصلاح الأنام**) للعز ابن عبد السـلام، و(**ماذا خسـر العالم بانحطاط المسلمين**) لأبي الحسن الندوي، وغيرها.

ويسر وزارة الأوقاف والشؤون الإسـلامية بدولة قطر أن تقدم اليوم لطلاب العلم كتاب (الصفوة من القواعد الإعرابيـة) للدكتور عبد الكريم بكار، وهو من أنفس ما كتب في التدريب على قواعد الإعراب؛ ولمّا كان التطبيق الإعرابي هو السـبيل الأوحد للتمكن مـن الكتابة الصحيحـة، والقراءة الصحيحـة، والفهم الصحيح للنصوص العربية، وكان هذا الأمر لا يتم إلا بالمِران المستمر على بيان العلاقة الإعرابية بين الكلمات، إلى أن يصبح إدراك تلك العلاقة بدهيًا؛ جاء هذا الكتاب منبهًا على أكثر القواعد الجزئية التي لا يعرفها إلا المتخصصون، من مثل قولهم: إنَّ لام الابتداء لا تدخل على المبتدأ، وقولهم: إنَّ الضمير لا يوصف ولا يوصف به، وقولهم: إنَّ (رُبَّ) حرف جر، لا يعمل فيه إلَّا ما بعده، ونحو هذا من القواعـد التي يَجمُل بالمُعرب أن يكون على علم بهـا، فجمع المؤلف أهم هذه القواعد وذللها لطـلاب العلَم، وقدم بين يدي الكتاب ببعضِ المسـائل الكلية، ورتب أمَّاتِ القواعـد الجزئية على حـروف المعجم تسـهيلاً لتناولها، كلُّ هذا بأسلوب سهل رصين.

والحمد لله على توفيقه ونسأله المزيد من فضله.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إدارة الشؤون الإسلامية



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وصحبه الذين شادوا الدين ومن تابعهم بإحسان وبعد:

فإن المحافظة على العربية والتمكين لها واجب من واجبات المسلم القادر على ذلك اليوم، حيث كادت أن تندرس معالمها، بسبب قلة استعمالها، وعدم جعلها لغة الدرس في كثير من الجامعات العربية لا سيما في الكليات التطبيقية، وبما أتيح للعامية واللهجات المحلية من مجالات الاستعمال المختلفة؛ وعمت البلوى في ذلك حتى أصبح النحو العربي يُشرح في بعض قاعات الدرس ـ في كثير من الأحيان ـ باللهجة المحلية للمدرِّس، وفي هذا نصرة لقول أعداء هذه اللغة الذين يزعمون أن العربية لغة ميِّتة لا يتكلم بها إلا في مجالات محصورة.

وكنت ألاحظ خلال قيامي بتدريس مادة القواعد ضعف الطلاب في التطبيق الإعرابي لعدم التركيز عليه في المراحل التعليمية المختلفة، مما يجعل القواعد النحوية بعيدة التناول، عسرة التمثل على الطالب، فأخذت على نفسي أن أهتم بهذا الجانب، ولا أدَّخر دونه جهداً؛ وذلك لأننا نتعلم قواعد العربية حتى نتمكن من الكتابة الصحيحة والقراءة الصحيحة والفهم الصحيح للنصوص العربية، ولن يتم لنا ذلك دون المران المستمر على بيان العلاقة الإعرابية بين الكلمات إلى أن يصبح إدراك تلك العلائق بدهياً أو نحو ذلك.

والقواعد الإعرابية نوعان:

قواعد ظاهرة تعد من مبادىء النحو من مثل كون الفاعل مرفوعاً والحال منصوباً والمضاف إليه مجروراً، وما شاكل ذلك مما لا يخفى على صغار طلاب العلم، وقواعد جزئية لا يعرف كثيراً منها إلا المتخصصون، ويكثر دورانها على ألسنة المعربين، من أمثال قولهم: إن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ، وقولهم: إن الضمير لا يوصف، ولا يوصف به، وقولهم: (رُبَّ) حرف جر لا يعمل فيه إلا ما بعده، ونحو هذا.

والإحاطة بهذه القواعد وتمثُّلها لا يكون إلا لخاصة طلاب العربية، وقد كنا نعجب أيام الطلب ــ كما يعجب طلابنا اليوم ــ من أساتذتنا حين يردّون علينا وجهاً من وجوه الإعراب بقاعدة من القواعد الإعرابية الجزئية التي عَلِموها، وجَهِلناها. وقد تأكد لدي ضرورة جمع أهم هذه القواعد حتى تكون في متناول طلاب العلم، فعزمت على ذلك مستمداً من الله ــ تعالى ــ الحَوْل والطَوْل؛ إنه نعم المولى، ونعم النصير.

وقد قدَّمت بين يدي القسم الأعظم من هذا الكتاب ــ والذي يشتمل على أهم القواعد الجزئية ــ ببعض المسائل الكلية التي يجمل بالمُعْرب أن يكون على علم بها، وعمدت إلى ترتيب أمّات القواعد الجزئية على حروف المعجم ليسهلَ تناولها، وإذا كانت القاعدة تتعلَّق بأداة من الأدوات، وكانت تلك الأداة تابعة لباب خاص من أبواب النحو ذكرتها فيه، فـ (مَنْ) الموصولة مثلاً تلتمس في الموصول، و (رُبَّ) تلتمس في الجار والمجرور، وإذا لم تكن الأداة تابعة لباب خاص في النحو ذكرتها على وفق الحرف الأول منها، فـ (إذا) الفجائية مثلاً تذكر في حرف (الهمزة)، و (ما) الزائدة تطلب في حرف الميم وهكذا. . .

وقد بسطت في العبارة في بعض المواضع تيسيراً على المبتدئين، مع

علمي بخروج ذلك على مناهج البلغاء، مراعاةً للضعف السائد هذه الأيام. . .

ومما ينبغي لفت النظر إليه أن ما أذكره من القواعد ليس موضع إجماع دائماً؛ لأن المتفق عليه في الفروع قليل جداً؛ لأنها مناط الاجتهاد، ولكنني أذكر ما عليه الجمهور مشيراً إلى الخلاف إذا كان قوياً، وإلا أغفلته خشية الخروج على الأهداف المرسومة لهذا الكتاب؛ والله من وراء القصد.

وكتبه

الدكتور عبد الكريم بكار

بريدة، في السابع من شهر ربيع الأول
عام ١٤٠٧ هجرية

قواعد كلية لمريد الإعراب

١ ـ على المعرب أن يلتزم في إعرابه ـ سواء أكان شفوياً أم تحريرياً ـ اللغة العربية الفصيحة، فلا يسكِّن الكلمات أثناء الوصل، ولا يقف بالحركة، ويحرص على الإعراب بكلام صحيح التراكيب محكم بقواعد العربية، يمكن إعرابه؛ حتى لا تكون هناك جفوة بين الألفاظ والمعاني في كلامه.

٢ ـ توفية الكلمة حقها من الإعراب قبل الانتقال إلى غيرها:

يخطىء كثير من الطلاب فيعربون الكلمة إعراباً جزئياً لا يفي بالغرض، فترى بعضهم يقول في إعراب: (هذا أخوك): هذا: اسم إشارة، ولا يذكرون محله من الإعراب، ثم يقولون: أخوك: خبر، ولا يذكرون المبتدأ، ويتركون الكاف دون بيان محلها من الإعراب، وهكذا... وهذا قصور ينبغي أن يبتعد طالب العلم عنه.

٣ ـ حل المعنى غير حل الإعراب:

الأصل أن يتطابق الحل المعنوي مع الحل الإعرابي، ولكن المعرب قد يفسر الكلمة تفسيراً معنوياً، ولا ينظر إليه من الزاوية الإعرابية؛ لأنه لو حمل كلامه على أنه إعراب لكان غير جائز، فوجب المصير إلى الحل المعنوي، وإليك مثالين على هذا:

١ ـ **في قوله تعالى:** ﴿وما جعلنا القبلة التي كنتَ عليها إلا لِنعلمَ من

يتَّبعُ الرسولَ ممن ينقلبُ على عقبيه﴾[١] قال ابن عباس: (القبلة) في الآية: الكعبة، و(كنت) بمعنى: أنت، كقوله تعالى: ﴿كنتم خيرَ أمةٍ أُخرجتْ للناس﴾[٢]. وقد علَّق أبو حيان على هذا بقوله: «وهذا من ابن عباس ــ إن صح ــ تفسير معنى لا تفسير إعراب؛ لأنه يؤول إلى زيادة (كان) الرافعة للاسم والناصبة للخبر، وهذا لم يذهب إليه أحد، وإنما تفسير الإعراب على هذا التقدير ما نقله النحويون أن (كان) تكون بمعنى (صار)، ومن صار إلى شيء واتَّصف به صح من حيث المعنى نسبة ذلك الشيء إليه...»[٣] فبناء على عدم جواز ادعاء زيادة (كان) العاملة في الجزأين[٤] ذهب أبو حيان إلى أن تفسير ابن عباس هو تفسير معنى لا تفسير إعراب.

٢ ــ قال الزجاج في قوله تعالى: ﴿هيهاتَ هيهاتَ لما تُوعدون﴾[٥]: البعد لما توعدون، أو بعدٌ لما توعدون. وقد عقَّب على هذا أبو حيان بقوله: «ينبغي أن يجعل كلامه تفسير معنى لا تفسير إعراب؛ لأنه لم يثبت مصدرية (هيهات). وقول الزمخشري: فمن نونه ــ أي: هيهات ــ نزله منزلة المصدر ليس بواضح؛ لأنهم قد نونوا أسماء الأفعال، ولا نقول: إنها إذا نونت تنزلت منزلة المصدر[٦].

٤ ــ الإعراب فرع المعنى:

قالوا قديماً: الإعراب فرع المعنى، ولذا كان من واجب المعرب أن يعرف معنى المفردات التي يريد إعرابها، وجهات تركيبها، والسياق العام لها،

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٤٣.
(٢) سورة آل عمران: الآية ١١٠.
(٣) البحر المحيط ١: ٤٢٣، ٤٢٤.
(٤) انظر: في شروط زيادة كان الهمع ١: ١٢٠.
(٥) سورة المؤمنون: الآية ٣٦.
(٦) البحر ٦: ٤٠٥.

فإذا اتضح له ذلك شرع في الإعراب، وسنسوق هنا بعض الآيات القرآنية التي يحظر المعنى وجوهاً من الإعراب فيها مع إباحة صناعة النحو لها.

(أ) **في قوله عز وجل**: ﴿قال يا ويلتا أعجزْتُ أن أكونَ مثلَ هذا الغرابِ فأوارِيَ سَوأَة أخي﴾[١] ذهب الزمخشري إلى أن الفعل (فأوارِيَ) انتصب بأن مضمرة بعد فاء السببية، لأنها سبقت بالاستفهام في (أعجزتُ)[٢]. قال أبو البقاء العكبري: «وذكر بعضهم أنه يجوز أن ينتصب على جواب الاستفهام، وليس بشيء؛ إذ ليس المعنى: أيكون مني عجز فموارة؛ ألا ترى أن قولك: أين بيتُك فأزورَك معناه: لو عرفتُ لزرتُ، وليس المعنى هنا لو عجزتُ لواريت»[٣]. وذلك لأن مواراة سوأة أخيه لا تتسبب عما دخل عليه حرف الاستفهام؛ لأن العجز عن الشيء لا يكون سبباً في حصوله[٤]. والصواب أن النصب في (فأواري) حاصل من عطفها على (أكونَ).

(ب) **في قوله عز وجل**: ﴿قالوا يا شعيبُ أصلواتُك تأمُرك أن نتركَ ما يعبدُ آباؤنا أو أن نفعلَ في أموالِنا ما نشاءُ إنك لأنت الحليمُ الرشيدُ﴾[٥] ظاهر الآية أن قوله: (أو أن نفعلَ) معطوف على قوله: (أن نتركَ)، ويصير المعنى آنذاك أن شعيباً ـ عليه السلام ـ أمرهم بترك ما يعبد آباؤهم وبأن يفعلوا ما يشاءون في أموالهم. والمعنى يأبى هذا؛ لأنه ورد في التفسير أن شعيباً أنكر عليهم ما يبخسونه في دنانيرهم وعملتهم حيث كانوا يقرضون من أطراف الصِّحاح منها لتفضل القراضة، وكانوا يتعاملون على الصحاح عدّاً، وعلى المكسورة وزناً، وكانوا يبخسون في الوزن كذلك[٦]، ولذا أنكروا عليه إنكاره

---

(١) سورة المائدة: الآية ٣١.
(٢) الكشاف ١:٦٠٨.
(٣) العكبري ١:٢١٤.
(٤) انظر: البحر المحيط ٣:٤٦٦؛ وشذور الذهب، ص ٣٠٧.
(٥) سورة هود: الآية ٨٧.
(٦) القرطبي ٩:٨٨.

عليهم. وعلى هذا فإن العطف حينئذ على مفعول (نترك)، وهو (ما) ويصير المعنى حينئذ: أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا وفِعْلَنا في أموالنا ما نشاء[١]:

(ج) **في قوله تعالى:** ﴿يحسبُهم الجاهلُ أغنياءَ من التعفف﴾[٢] يتبادر إلى الذهن أن الجار والمجرور (من التعفف) متعلق بـ(أغنياء) لمجاورته له، ويفسد هذا الظاهر أنه متى ظنهم ظان قد استغنوا من تعففهم لا من المال علم أنهم فقراء من المال، فلا يكون جاهلاً بحالهم. ولذا فإن تعلق الجار والمجرور بـ(يحسبهم)، و(مِنْ) هنا للتعليل، فالتعفف هو علة ظن الجاهل إياهم أغنياء[٣]. والأمثلة على ما يوجبه المعنى من التأمل تفوت الحصر، وسنجلي الكثير منها في ثنايا هذا البحث.

٥ ـ على المعرب أن يلم بشيء من اختلاف النحويين في المصطلح النحوي حتى إذا وقف على شيء من ذلك في كتب الإعراب والنحو استطاع معرفته وفهمه على وجهه؛ لأنه كتب لأكثر مصطلحات البصريين الذيوع والانتشار على حين يلفُّ الغموض كثيراً من مصطلحات الكوفيين، وسنذكر هنا طرفاً من تلك المصطلحات التي كانت موضع خلاف بين النحاة:

- يطلق النحاة على (التمييز) أسماء أخرى هي: التبيين والتفسير والمميِّز والمبيِّن والمفسِّر[٤].

- يسمي الكسائي ـ إمام الكوفيين في النحو ـ ظروف المكان والزمان: (صفات) ويسميها الفراء وأصحابه: (محلاً)[٥].

---

(١) العكبري ٢: ٤٤؛ والبحر ٥: ٢٥٣.
(٢) سورة البقرة: الآية ٢٧٣.
(٣) انظر: البحر ٢: ٣٢٨؛ والمغني، ص ٦٩٠.
(٤) ارتشاف الضرب، ورقة ٢١٧/أ.
(٥) السابق ١٧٧/أ.

ـ انقسام المفعول إلى مفعول به، وله، ومعه، وفيه، ومفعول مطلق هو اصطلاح البصريين أما الكوفيون فيرون أن الفعل له مفعول واحد هو المفعول به، أما باقي المفعولات فيجعلونها مشبهات بالمفعول به[1].

ـ البدل اصطلاح البصريين، أما الكوفيون فذكر عنهم أنهم يسمونه بالترجمة والتبيين، وقيل: يسمونه تكراراً[2].

ـ المفعول لأجله، ومن أجله، وله هو الاصطلاح الشائع، وأطلق عليه الفراء اسم (التفسير) في معانيه[3].

ـ يطلق الكوفيون على الضمير اسم الكناية والمكنيّ[4].

ـ ضمير الفصل الذي يؤتى به للدلالة على أن ما بعده خبر لا صفة في نحو: (زيد هو المجتهد) يسميه الكوفيون: عماداً[5].

ـ (لا) النافية للجنس يسميها الكوفيون (لا) التبرئة[6].

ـ نائب الفاعل يسمى عند بعض النحويين المفعول الذي لم يسمَّ فاعله، وسماه سيبويه بـ(المفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل)[7] وأحسنها وأولاها الأول.

ـ حروف الجر يسميها الكوفيون حروف الإضافة؛ لأنها تضيف الفعل إلى الاسم، أي: توصله إليه، وتربطه به، ويسمونها كذلك حروف الصفات؛

---

(١) همع الهوامع ١: ١٦٥.
(٢) حاشية الصبان ٣: ١٢٣.
(٣) معاني القرآن للفراء ١: ١٧.
(٤) ابن يعيش على المفصل ٣: ٨٤.
(٥) السابق ٣: ١١٠.
(٦) معاني الفراء ١: ١٢٠؛ والأشموني ٢: ٢.
(٧) الكتاب ١: ٤١.

لأنها تحدث صفة في الاسم، وقيل: لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات[١].

- تسمى حروف الزيادة تارة بحروف الإلغاء، والكوفيون يطلقون عليها اسم الصلة والحشو مثل: (ما) و(لا) و(مِن) و(الباء)[٢].

٦ - ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير:

الأصل في الكلام الذكر، ومن ثم فإن ادعاء الحذف ينبغي أن يحصر في أضيق مجال حتى لا يخالف الأصل إلا لداعٍ، ومع أن هذا الأصل قد خولف في مواضع كثيرة إلا أن ذلك لا يسقط حرمته.

ومن ثم فإن الوجه الإعرابي الذي لا يحتاج إلى تقدير أولى من الوجه الذي يحتاج إلى تقدير عندما تحتمل الكلمة وجوهاً متعددة، وقد رجِّحت على هذا الأساس مسائل كثيرة نذكر ثلاثاً منها على سبيل التمثيل:

١ - أجاز أكثر النحويين في (نعم الرجلُ زيدٌ) كون زيد مبتدأ مؤخراً وجملة (نعم الرجل) خبراً مقدماً، كما أجازوا كون زيد مبتدأً وخبره محذوف، وكونه خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً، وكونه بدلاً من الرجل. وقد رجح ابن مالك الأولَ؛ لأن المعنى صحيح معه ولسلامته من مخالفة الأصل، الذي هو عدم التقدير[٣]. وقال ابن هشام: «إن التحقيق الجزم بأن المخصوص (زيد) مبتدأ وما قبله خبر، وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش، وهو ظاهر قول سيبويه»[٤].

٢ - اختلف النحويون في إدخال لام الابتداء على (سوف)، فمنعه

---

(١) الهمع ٢: ١٨.
(٢) انظر ابن يعيش ٨: ١٢٨.
(٣) همع الهوامع ٢: ٨٧.
(٤) المغني، ص ٧٨٥.

الكوفيون، وأجازه البصريون مستدلين بقوله تعالى: ﴿ولسوفَ يعطيك ربُّك فترضى﴾[١] ومنع ذلك الزمخشري وتابعه أبو حيان، وقدرا مبتدأ دخلت عليه اللام، وأن أصل الكلام: ولأنت سوف[٢]... وقد ردَّ ابن الحاجب على الزمخشري فيما ذهب إليه من تقدير مبتدأ تدخل عليه اللام بأنه يلزم إضمارٌ لا حاجة إليه، فكان على خلاف الأصل[٣].

٣ ـ يقرر النحويون أن (حتى) تأتي حرف ابتداء تستأنف بعده الجمل الاسمية، وأنها تدخل على الجمل الفعلية، كما في قوله تعالى: ﴿ثم بدَّلنا مكانَ السيئةِ الحسنةَ حتى عَفَوا وقالوا...﴾[٤]. وقد دخلت (حتى) على الجمل الفعلية التي فعلها ماض في خمس عشرة آية من الذكر الحكيم[٥]. وقد ذهب ابن مالك هذا إلى أن (حتى) دخلت على (أن) مضمرة قبل (عفوا)، وقد علَّق ابن هشام على ذلك بقوله: «فيه تكلف إضمار من غير ضرورة»[٦].

٧ ـ **الإسناد إلى اللفظ له حكم خاص:**

نحن نعلم أن الحرف لا يقع مبتدأ ولا فاعلاً ولا مفعولاً ولا غير ذلك؛ لأنه لا محل له من الإعراب، ونعلم كذلك أن الجملة لا تقع مبتدأ ولا فاعلاً ولا نائب فاعل على الأصح، ولكننا قد نسند إلى لفظ حرف من الحروف صارفين النظر عن معناه، وحينئذ فإنه يقع مبتدأ وخبراً وفاعلاً وغير ذلك، ففي قولنا: (إنْ حرفُ شرطٍ) نلاحظ أن كلمة (حرف) وقعت خبراً والمبتدأ

---

(١) «سورة الضحى: الآية ٥. انظر رصف المباني، ص ٣٠٧؛ والهمع ١: ١٤٠.

(٢) الكشاف ٤: ٢٦٤؛ والبحر ٨: ٤٨٦.

(٣) أمالي ابن الحاجب، ص ١٣٢، مطبوع على الآلة الكاتبة، تحقيق د. فخر قدارة.

(٤) سورة الأعراف: الآية ٩٥.

(٥) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢: ١٥٤.

(٦) المغني، ص ١٧٤.



هو (إنْ)؛ لأننا لا نريد من (إن) هنا ما وضعت له من الربط بين فعل الشرط وجوابه، ولكننا نريد لفظ (إنْ) ومن ثم فإننا نقول في إعراب (إن) هنا: إنها كلمة أريد بها لفظها دون معناها في محل رفع مبتدأ و(حرف) خبر. ونفعل نحواً من هذا في قولنا: (جاءت (أن) في هذه العبارة مفسرةً)، فـ(أن) فاعل؛ لأننا لا نريد من (أن) دلالتها على التفسير، لكننا نريد لفظها.

ومثل هذا يقال في الجمل، ففي نحو: (زعموا مطيَّةُ الكذبِ) نقول: إن (زعموا) مبتدأ، وإن (مطية) خبر، وذلك لأننا لا نريد هنا إلا لفظ (زعموا). وبناءً على هذا فإن الأولى أن يكون نائب الفاعل في قوله تعالى: ﴿وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض﴾[١] هو جملة (لا تفسدوا)؛ لأن الإسناد هنا لفظي، وكأنه قيل: وإذا قيل لهم لفظ: (لا تفسدوا)؛ ولا يحسن جعل (لهم) نائباً عن الفاعل، كما أعربه مكي وابن الأنباري وغيرهما[٢]، لأنه لا تتم به الفائدة، ولا يحسن كذلك جعل نائب الفاعل ضميراً يعود على المصدر المفهوم من (قيل) لأن ذلك إضمار لا حاجة إليه[٣].

٨ ـ القرآن ليس موضع ضرورة:

ينبغي على المعرب أن يكون ملماً بما عدَّه النحاة ضرورة شعرية حتى لا يحمل بعض وجوه الإعراب على شيء لا يجوز إلا في الشعر؛ لأن القرآن الكريم كلام الله تعالى المنزَّه عن الضرورات. والمشكلة التي تواجه المعرب في هذا الموضوع هي اختلاف النحويين في تعريف الضرورة، وفصل ما هو خاص بالشعر عما يجوز في الكلام[٤]. والأولى أن يجتنب المعرب

---

(١) سورة البقرة: الآية ١١. (٢) مشكل إعراب القرآن ١: ٢٤؛ والبيان ١: ٥٦.

(٣) ذهب صاحب إعراب القرآن الكريم وبيانه في إعراب نائب الفاعل هنا مذهباً عجباً حيث جعله ضميراً يعود على الله عز وجل، وهذا لا يقول به أحد.

(٤) انظر: في هذا الصاحبي، ص ٤٦٨؛ والاقتراح، ص ٤٢؛ والضرائر للآلوسي، ص ٦.

لشيء من الكتاب العزيز الوجوه التي عدَّها بعض النحويين مخصوصة بالضرورة خروجاً من الخلاف إلى المتفق عليه. وانطلاقاً من هذا فلا يستحسن ما ذهب إليه الأخفش، وتابعه عليه النحاس[١] من أن (الوصية) من قوله تعالى: ﴿كُتب عليكم إذا حضرَ أحدَكم الموتُ إنْ تركَ خيراً الوصيةُ للوالدينِ والأقربينَ﴾[٢] وقعت جواباً للشرط، وحذفت منه فاء الجواب؛ لأن حذف فاء الجواب مختص بالضرورة[٣] كقول الشاعر:

من يفعلِ الحسناتِ اللَّـهُ يشكرُها   والشرُّ بالشرِّ عند اللَّـهِ مثلانِ

والصواب أن تجعل (الوصية) نائب فاعل لـ (كُتِبَ)، وجواب الشرط محذوف، أي: فليوصِ، خروجاً من الخلاف.

ومثله ما قدره أبو جعفر النحاس من حذف حرف العطف قبل (كتب) في الآية الآنفة الذكر، حين قال: «في الكلام تقدير واو العطف، المعنى: وكتب عليكم»[٤]، لأن حذف حرف العطف بابه الشعر عند كثير من النحاة[٥]. والأمثلة على هذا تفوت العد، وسنرى أمثلة عديدة لهذا في ثنايا هذا الكتاب بمشيئة الله تعالى.

وبهذا نختم ما رأينا إبداءه من ملاحظات عامة لا يسع المعربَ جهلها.

---

(١) معاني القرآن للأخفش ١:١٥٨؛ وإعراب القرآن للنحاس ١:٢٣٣.
(٢) سورة البقرة: الآية ١٨٠.
(٣) انظر: المغني، ص ١٣٣؛ والبحر ٢:٢٠؛ والبيان ١:١٤١.
(٤) إعراب القرآن ١:٢٣٣.
(٥) المغني، ص ٨٣١.



حرف الهمزة ـ إذا الفجاءة

إذا الفجائية لا يقع بعدها إلا الجمل الاسمية:

ذهب أكثر النحويين إلى أن (إذا) الفجائية في قولنا: خرجت فإذا زيد قائم لا يصح أن يقع بعدها الجمل الفعلية، وذهب بعضهم إلى جوازه، وذهب الأخفش وتابعه ابن عصفور إلى أنه يقع بعدها الفعل إذا سبق بـ (قد)، فتدخل على الفعل في نحو: خرجت فإذا زيد قد ضربه عمرو[1].

وانطلاقاً من ترجيح ابن مالك وغيره عدم وقوع الفعل بعد (إذا) الفجاءة ردَّ ابن مالك على من قدر الفعل بعد (إذا) في قوله تعالى: ﴿وإذا أذقنا الناسَ رحمةً من بعدِ ضراءَ مسَّتهم إذا لهم مكرٌ في آياتنا﴾[2].

الاستثناء:

الجمع المنكَّر في الإثبات لا عموم له:

في قوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهةٌ إلا اللّـهُ لفسدتا﴾[3] لا يصح جعل لفظ الجلالة بدلاً من (آلهة)؛ لأن المعنى يصير إلى قولنا: لو كان فيهما الله

---

(١) المغني ص ٢٣٢؛ والهمع ١: ٢٠٧.

(٢) سورة يونس: الآية ٢١. انظر المغني ص ٥٨٧.

(٣) سورة الأنبياء: الآية ٢٢.

لفسدتا؛ حيث إن البدل على نية إحلاله محل البدل منه، وهذا المعنى باطل.

ولا يصح أن يكون لفظ الجلالة منصوباً على الاستثناء لوجهين:

أحدهما: أن المعنى يأبى ذلك؛ لأننا لو نصبنا لكان المعنى: إن فساد السموات والأرض امتنع لوجود الله مع آلهة أخرى، وفي ذلك إثبات إله مع الله.

والثاني: أن (آلهة) هنا منكَّرة، والجمع إذا كان نكرة في سياق الإثبات لم يُستثْن منه عند جماعة من المحققين؛ لأنه لا عموم له بحيث يدخل فيه المستثنى لولا الاستثناء(١)، فلا يقال: قام رجال إلا زيداً.

وعلى هذا فإن (إلا) بمعنى (غير)، وتكون (إلا) وما بعدها نعتاً لآلهة، ويصبح المعنى: لو كان فيها آلهةٌ غيرُ الله معبودون لفسدتا(٢).

يجوز الإبدال بعد (إلا) إذا كان ما قبلها فيه رائحة النفي:

يقرر جمهور النحويين أن الاستثناء إذا كان تاماً موجَباً وجب نصب المستثنى(٣) وقد جاء سيل من الشواهد في القرآن والحديث وكلام العرب يقرر جواز الرفع على أنه بدل أو نعت للمستثنى منه، وكان من جملة مسالكهم لتأويل النصوص الواردة تضمين الفعل الموجَب معنى النفي حتى لا تثلم القاعدة، وقد فعلوا ذلك مع شواهد كثيرة، من جملتها قوله تعالى: ﴿فشربوا منه إلا قليلٌ منهم﴾(٤) حيث قرأ أبـيٌّ وابن مسعود والاعمش بالرفع، فأوَّل ذلك ابن هشام بأن المعنى لما كان (فشربوا منه) في معنى: فلم يكونوا منه بدليل «فمن شرب منه فليس مني»، فالكلام موجَب، ولكن فيه رائحة النفي(٥).

---

(١) منثور الفوائد، ص ٤٠؛ والعكبري ٢: ١٣١؛ والبحر ٦: ٣٠٥.

(٢) تفسير القرطبي ١١: ٢٧٩؛ والمغني، ص ٩٩، ١٠٠.

(٣) يعنون بالتمام كون المستثنى منه مذكوراً، ويعنون بالإيجاب عدم تقدم نفي أو شبهه عليه. انظر ضياء السالك ٢: ١٨٢؛ والهمع ١: ٢٢٣.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٤٩.

(٥) المغني، ص ٣٦٣، ٣٦٤.

والأحسن من هذا التكلف الحكم بجواز كل من النصب والإتباع في الاستثناء التام الموجب مع التسليم بأن النصب أكثر وأفصح، فيصح أن يقال: قام القوم إلا زيداً، وإلا زيد، النصب على الاستثناء، والرفع على البدلية أو النعت. وقد ذهب إلى هذا أبو حيان عند الحديث عن هذه الآية ورد على الزمخشري لتضمينه الفعل النفي[١].

لا يكون التفريغ في الاستثناء في الإيجاب:

إذا حذف المستثنى منه، وكان مسبوقاً بنفي أو نهي أو شبه ذلك سمي الاستثناء مفرَّغاً، فيقال: ما قام إلا زيد، وما أكرمت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيد، فيرتفع (زيد) في المثال الأول على الفاعلية، وينتصب في الثاني على المفعولية، ويجر في الثالث بحرف الجر، ويكون وجود (إلا) كعدمها من حيث العمل، ولا يحذف المستثنى منه عند جمهور النحويين إلا إذا تقدمه نفي أو نهي أو شبه ذلك[٢].

ولكن جاء الكثير من الآيات القرآنية والأبيات الشعرية على خلاف ما شرط النحويون، ـ وإن كان ما شرطوه هو الأكثر ـ فتم التفريغ في الإيجاب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وإنها لكبيرةٌ إلا على الخاشعين﴾[٣]، وقوله: ﴿ومن يُوَلِّهِمْ يومئذٍ دُبرَه إلا متحرفاً لقتالٍ﴾[٤]، وغير هذا كثير[٥]. وقد ذهب مكي وابن[٦] الحاجب إلى تجويز ذلك دون شرط، وهو الأبعد عن التكلف، وفيه الاستغناء عن تقدير محذوف.

---

(١) انظر البحر ٢: ٢٦٦، ٢٦٧؛ وشرح غاية الإحسان، ص ١٠٦.
(٢) انظر المقتضب ٤: ٣٨٩؛ والهمع ١: ٣٢٣.
(٣) سورة البقرة: الآية ٤٥.
(٤) سورة الأنفال: الآية ١٦.
(٥) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١: ١٧٦.
(٦) انظر مشكل إعراب القرآن ١: ٣٤٤؛ وشرح الكافية ١: ٢٣٤، ٢٣٥.

حرف الهمزة ـ الاستفهام

الاستفهام له الصدارة:

يرى النحويون أن أدوات الاستفهام لها الصدارة، وبنوا على هذه القاعدة مسائل عدة نذكر أهمها:

١ ــ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله إلا الجارّ:

يقول المبرِّد مقرراً هذه القاعدة: «ألا ترى أنه لا يدخل على الاستفهام إلا ما يجوز أن يُلغى؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وهذه الأفعال هي التي يجوز ألا تعمل خاصة، وهي ما كان من العلم والشك، فعلى هذا: ﴿لِنعلمَ أيُّ الحزبين﴾[١]. فأي هنا مرفوعة على الابتداء، والجملة في موضع نصب بـ (يعلم)، ولا نستطيع نصب (أي) على المفعولية بناء على صدارتها، ومن صدارتها ألا يعمل فيها ما قبلها، وإذا احتاج اسم الاستفهام إلى عامل، واحتجنا إلى تقديره، فإننا نقدره بعد الاستفهام لا قبله، ومن ذلك قول الله ــ عز اسمه ــ: ﴿وسيعلمُ الذين ظلموا أيَّ مُنقلَبٍ ينقلبون﴾[٢] فالمتبادر إلى الذهن أن (أي) مفعول به لـ (سيعلم)، ولكن ذلك يؤدي إلى إعمال ما قبل الاستفهام فيه وليس جاراً، ومن ثم ذهبوا إلى أن (أي) مفعول مطلق، وناصبه: (ينقلبون)، وكأن أصل الكلام: وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أيَّ منقلب[٣].

أما الجارُّ فإنه يعمل في الاستفهام، وذلك نحو: بمن مررت؟، وعلى كم ذراعٍ بنيت بيتَك.

---

(١) سورة الكهف: الآية ١٢. انظر المقتضب ٣:٢٩٧.
(٢) سورة الشعراء: الآية ٢٢٧.
(٣) شذور الذهب، ص ١٢٥.

٢ ـ ما بعد الاستفهام لا يتعلق بما قبله:

من الإخلال بصدارة الاستفهام والتجاوز لمقامه أن يتعلق ما بعده بما قبله، أو بعبارة أخرى أن يعمل ما قبله فيما بعده، ففي قوله ـ عز اسمه ـ: ﴿وما جعلنا القبلةَ التي كنتَ عليها إلا لنعلمَ من يتبعُ الرسولَ ممن ينقلبُ على عقبيه﴾(١)، الجار والمجرور (ممن) متعلق بـ(نعلم)؛ لأن العلم معناه هنا التمييز و(مَنْ) اسم موصول في محل نصب مفعول به لـ(نعلم)، وذهب بعضهم إلى أن (من) اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، وهذا القول ضعيف؛ لأن ذلك يؤدي إلى تعليق (نعلم) عن العمل، وإذا علقت عن العمل لم يبق لـ(ممن ينقلب) ما يتعلق به، لأن ما بعد الاستفهام لا يتعلق بما قبله، ولا يصح تعليق (ممن) بـ(يتبع) لأن المعنى ليس عليه، فصار المصير إلى جعل (من) موصولةً أولى(٢).

٣ ـ لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله:

كما منعوا تجاوز العامل الذي قبل الاستفهام له بعمله فيما بعده، منعوا تجاوزه له إذا وقع بعده بأن يعمل فيما قبله؛ لأن القضية واحدة، وبناء على هذا ردَّ المبرد على من أجاز تقدم الفاعل على فعله ـ وهم الكوفيون ـ بأننا نقول: عبدُالله هل قام، فـ(عبدالله) مبتدأ والجملة بعده خبر، ولا يصح جعل (عبد) فاعلاً لأنه يؤدي إلى أن يكون ما بعد الاستفهام (قام) عاملاً فيما قبله، وهذا لا يجوز(٣).

٤ ـ إذا وقع اسم الاستفهام مبتدأ أو خبراً وجب تقديمه:

من مراعاة صدارة الاستفهام أن يحتلَّ المبتدأ إذا كان اسم استفهام

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٤٣.
(٢) العكبري ١: ٦٧؛ والبحر ١: ٤٢٤.
(٣) المقتضب ٤: ١٢٨.

صدارة الجملة، وكذلك الشأن إذا كان خبراً، فالمبتدأ نحو: من في الدار؟ والخبر نحو: أين زيدٌ؟ فلا يقال: في الدار من، ولا : زيدٌ أين.

ويتبع هذا أن يقترن اسم الاستفهام بالمبتدأ أو الخبر كما في نحو: مالُ كم رجل عندك؟ فـ (مال) واجبة التقديم؛ لأنها أضيفت إلى ما يستحق التقديم وهو (كم)، ونحو من هذا الخبر[١].

٥ ـ همزة الاستفهام لها كمال التصدير:

يعدُّ النحويون همزة الاستفهام أصلاً في بابها، ومن ثَمَّ ذهبوا إلى أن لها كمال التصدير، واختصت لأصالتها بأحكام ليست لأخواتها[٢]، ومن جملة هذه الأحكام انفرادها بالدخول على حروف العطف، الواو والفاء وثم، كما في نحو قول الله تعالى: ﴿أفلم يسيروا في الأرض﴾[٣]، وقوله: ﴿أفلا تعقلون﴾[٤] مع أن العاطف لا يتقدم عليه جزء مما عطف، ولكن خُصت الهمزة بذلك إشعاراً بالتنبيه على أنها أصل أدوات الاستفهام، وإقراراً بكمال صدارتها[٥].

(كيف) لا تقع فاعلاً ولا مبتدأ:

كيف اسم استفهام يستفهم بها عن الأحوال عادة، وتخرج عن معنى الاستفهام الحقيقي إلى التعجب والإنكار والنفي. أما موقعها من الإعراب فقد كثر كونها في القرآن الكريم حالاً وخبراً[٦]، وذكر ابن هشام[٧] أنها قد تقع

---

(١) شرح الكافية الشافية ١ :٣٦٨.
(٢) انظر في هذه الأحكام الهمع ٢ : ٦٩.
(٣) سورة يوسف: الآية ١٠٩.
(٤) سورة البقرة: الآية ٤٤.
(٥) انظر شواهد التوضيح، ص ١٢، ١٣؛ والبيان ١ : ١٧٢؛ والبحر ١ :١٨٣.
(٦) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢ :٤١٢ وما بعدها.
(٧) المغني، ص ٢٧١.

مفعولاً مطلقاً، وأن منه: ﴿كيف فَعَلَ ربُّك﴾[1].

أما مجيء (كيف) فاعلاً فلا يجوز؛ لأن جعلها فاعلاً يقضي بأن يكون ما قبلها عاملاً فيها، والاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ومن ثم فإنها ليست فاعلاً في قوله تعالى: ﴿وتبيَّنَ لكم كيف فَعَلْنا بهم﴾[2]، وإنما فاعل (تبين) مضمر يدل عليه الكلام، أي: وتبين لكم هو، أي: حالهم، و(كيف) في موضع نصب حال بـ (فعلنا)[3].

وبناء على ما ذكرنا من القاعدة ردَّ أبو حيان قول ابن عطية في قوله تعالى: ﴿انظر كيف يفترون على الله الكـذِبَ﴾[4]: إن (كيف) يصح أن تكون مبتدأ؛ لأن (كيف) ليس مما يبتدأ به الكلام، ولو سلم ذلك لما صحَّ هنا؛ لأن جملة (يفترون) هي الخبر حينئذ، وهي خالية من ضمير يربطها بالمبتدأ، وذلك لا يجوز، وإنما محلها النصب على الحال[5].

اسم الإشارة:

أسماء الإشارة لا تضاف لأنها مبهمة:

لا تضاف لأنها مبهمة، ولأنها معارف والأصل في المعارف والمبهمات أن لا تضاف، وانطلاقاً من هذا حكم النحاة على الكاف اللاحقة لنحو (تلك) و(أولئك) بأنها حرف خطاب، لا اسم؛ لأنه لو قيل باسميتها لما كان لها موضع هنا إلا الإضافة، والإضافة ممتنعة.

---

(١) سورة الفيل: الآية ١.
(٢) سورة إبراهيم: الآية ٤٥.
(٣) العكبري ٢: ٧٠؛ والبحر ٥: ٤٣٦.
(٤) سورة النساء: الآية ٥٠.
(٥) البحر ٣: ٢٧١.

حرف الهمزة ـ اسم التفضيل

اسم التفضيل لا ينصب المفعول به:

ذهب جمهور النحويين إلى أن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به، ونقل ابن مالك الإجماع على ذلك[١]. والظاهر أن بعض الكوفيين أجازه[٢]، ولكنه ضعيف. ويترتب على هذا المنع أن نقدر ناصباً للمفعول بعده يدل عليه اسم التفضيل، ففي قوله ــ عز اسمه ــ: ﴿اللَّـهُ أعلمُ حيثُ يجعلُ رسالَته﴾[٣] ذهب أكثر النحويين إلى أن (حيث) خارجة عن الظرفية هنا، وأنها مفعول به، ولكن ناصبها ليس (أعلم) وإنما (يعلم) محذوفاً مدلولاً عليه بـ (أعلم). واستشكل أبو حيان جعل (حيثُ) مفعولاً به؛ لأن النحاة نصّوا على أن (حيث) من الظروف التي لا تتصرف، ونصوا على أن الظرف الذي يتوسع فيه لا يكون إلا متصرفاً، قال أبو حيان: والذي يظهر لي إقرار حيث على الظرفية المجازية على أن تضمن (أعلم) معنىً يتعدى إلى الظرف، فيكون التقدير: الله أنفذ علماً حيث يجعل رسالاته، أي: هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته، والظرفية هنا مجاز[٤]. ونص في المغني على أن (حيث) تأتي مفعولاً به وفاقاً لأبـي علي الفارسي[٥].

وفي قوله ــ عز اسمه ــ: ﴿إن ربَّك هو أعلمُ مَنْ يضلُّ عن سبيلِه﴾[٦] (مَنْ) هنا في محل نصب مفعول به لفعل مقدر، ولا يجوز أن تكون في موضع جر بالإضافةِ؛ لأنه يصير المعنى إلى: إنَّ ربك هو أعلم الضالين عن سبيله؛

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢: ١١٤١.
(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١: ٣٥٢؛ والهمع ٢: ١٠٢.
(٣) سورة الأنعام: الآية ١٢٤.
(٤) البحر ٤: ٢١٦. وانظر الجمل ١: ٨٧.
(٥) المغني، ص ١٧٦.
(٦) سورة الأنعام: الآية ١١٧.

لأن أفعل التفضيل إنما يضاف إلى ما هو بعض له، وهذا في حقه ـ تعالى ـ مستحيل[١]. وعند الفراء أن (من) هنا في موضع رفع مبتدأ، وهي استفهامية و (يضل) خبر والجملة مفعول به وقد عُلِّق (أعلم) عن العمل في اسم الاستفهام[٢]، وهذا دليل على أن الفراء يعمل اسم التفضيل في المفعول به لأن التعليق فرع عن العمل، ولا يليق أن يقال في شيء إنه معلَّق إلا إذا كان عاملاً لولا التعليق.

وفي قوله ـ تعالى ـ ﴿قال إني أعلمُ ما لا تعلمون﴾[٣] الظاهر أن (أعلم) فعل مضارع و (ما) بعده مفعول به، وقد تكلف بعض النحاة فأجاز أن يكون (أعلم) هنا اسم تفضيل، وتكلف تكلفاً آخر، فأجاز كونه هنا بمعنى عالم مجرداً عن التفضيل، وكون ما بعده مفعولاً به[٤]. ومجيىء أفعل التفضيل مجرداً من معنى المفاضلة، فيكون بمعنى فاعل موضع خلاف بين النحويين، أجازه أبو عبيدة[٥]، وجعله المبرد مطرداً متلئباً[٦]، وخصه بعضهم بالسماع، فلا يقاس عليه[٧].

وأكثر الذين قالوا إن أفعل التفضيل يأتي بمعنى فاعل لم يجوزوا إعماله إعمال اسم الفاعل[٨]، فكان الأولى الذهاب إلى أن (أعلم) هنا فعل مضارع.

---

(١) منثور الفوائد، ص ٦٢.
(٢) معاني الفراء ١ : ٣٥٢.
(٣) سورة البقرة: الآية ٣٠.
(٤) العكبري ١ : ٢٨.
(٥) البحر ١ : ١٤٤.
(٦) المقتضب ٣ : ٢٤٧.
(٧) شرح الكافية ٢ : ٢١٧.
(٨) البحر ١ : ١٤٤.

يختص اسم التفضيل بجواز تعلق حرفي جر به، وهما من جنس واحد:

لا تصلح العوامل لتعلق حرفي جر بها من جنس واحد، فلا يقال ضربت بالعصا بالحديد، ولا جلست في الدار في الغرفة ما لم يجعل الثاني بدلاً من الأول أو معطوفاً عليه، وليس ذلك خاصاً بالجار والمجرور بل يتعداه إلى غيره من المعمولات[1]، فلا يقال: ضربت زيداً عمراً، ولا قمت في الفجر في الصباح. واستثنوا اسم التفضيل من هذا فأجازوا أن يتعلق به حرفا جر ومجروراهما من جنس واحد، كما في قوله تعالى: ﴿هم للكفرِ يومئذٍ أقربُ منهم للإيمانِ﴾[2] وعلل أبو البقاء لهذه الخصيصة بقوله: «لأن أفعل التفضيل يدل على معنيين، على أصل الفعل وزيادته، فيعمل في كل واحد منهما بمعنى غير الأخر، فتقديره: يزيد قربهم إلى الكفر على قربهم للإيمان»[3].

لا يضاف اسم التفضيل إلّا إلى ما كان من جنسه:

إذا أضيف اسم التفضيل وجب أن يكون المضاف إليه من جنسه نحو: (زيد أحسن الرجال)، ولا يقال: (علم الفقه أحسن الأموال أو أحسن الأولاد)، وبناء على هذا فإن اسم التفضيل لا يصح أن يضاف إلى المصدر المنسبك من (أن) والفعل في قوله تعالى: ﴿واللّـهُ أحقُّ أن تخشاه﴾[4] لأن المضاف إليه ليس من جنس اسم التفضيل[5].

وإذا جرد اسم التفضيل من معنى المفاضلة، وأصبح بمثابة اسم الفاعل صحت إضافته إلى غير جنسه، وقد جوز ذلك مكي في قوله تعالى: ﴿وأعلمُ

(١) البحر ٣: ١١٠.
(٢) سورة آل عمران: الآية ١٦٧.
(٣) العكبري ١: ١٥٧؛ والجمل ١: ٣٣٤.
(٤) سورة الأحزاب: الآية ٣٧.
(٥) انظر مشكل إعراب القرآن ٢: ١٩٨.

ما تبدون وما كنتم تكتمون﴾[١] حيث قال: ويجوز أن يكون ـ أي: أعلم ـ اسماً بمعنى (عالم) فيكون (ما) في موضع خفض بإضافة (أعلم) إليها كما يضاف اسم الفاعل[٢].

اسم الفاعل:

لا يوصف اسم الفاعل قبل العمل:

اسم الفاعل ليس أصيلاً في العمل؛ لأن أصل العمل للأفعال، وهو محمول في عمله على الفعل، فوصفه قبل مجيء معموله مبعد له عن شبه الفعل، فلا يعمل حينئذ، وذلك لأن النعت من خصائص الأسماء فنعته يمكِّن له في باب الاسمية، وبناء على هذا فإن جملة (تخشى علي) من قول الشاعر:

وقائلةٍ تخشى عليَّ: أظنُّه ... سيودي بهِ تَرْحالُه وجبائلُه

حال من الضمير في (قائلة) وليست نعتاً لها[٣]؛ لأنها عملت في (أظنه) فإعمال (قائلة) دليل على أن ما بعدها ليس نعتاً لها.

أما وصفه بعد أن يستوفي معموله فموضع خلاف بين النحويين، وقد انعكس هذا الخلاف على شواهد عدة منها قوله تعالى: ﴿ولا آمِّينَ البيتَ الحرامَ يبتغونِ فضلاً من ربِّهم﴾[٤]، فالذين أجازوا وصفه بعد العمل جعلوا

---

(١) سورة البقرة: الآية ٣٣.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢: ١٩٨. والعجيب أن أبا حيان غلَّط مكياً في إجازته التجريد هنا مع أنه صار إليه في مواضع عدة من البحر. انظر البحر ١: ١٤٤، ٢: ١٨٨، ٦: ٤٨٦، ٥: ٣١٦.

(٣) المغني، ص ٥٦٥.

(٤) سورة المائدة: الآية ٢.

جملة (يبتغون) نعتاً لـ (آمِّين)[١]، ومن منع ذلك جعل الجملة حالاً[٢].

اسم الفاعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال لم يتعرَّف بالإضافة:

إذا كان اسم الفاعل للمضي تعرف بالإضافة أما إذا كان للحال أو الاستقبال نحو جاء ضارب زيد غداً أو اليوم لم يتعرف بإضافته لما بعده؛ لأنه لا وجود لعمله وقت التكلم فيتعرفَ بإضافته إليه، وبناء على هذا رجح أبو البقاء العكبري أن يكون (مالك) من قوله تعالى: ﴿مالكِ يومِ الدينِ﴾[٣]. بدلاً من لفظ الجلالة في (الحمد لله) لا صفةً لأن المعرفة لا تنعت بالنكرة[٤]. ويشكل على هذا أن البدل في الصفات ضعيف كضعف النعت في الجوامد. ويرى الزمخشري أن اسم الفاعل هنا للزمان المستمر كقولنا: زيد مالك العبيد، فالإضافة حينئذ حقيقية، فاكتسب المضاف التعريف من المضاف إليه، فصحَّ جعله نعتاً للمعرفة[٥]. وحل الإشكال أبو حيان على ما ذهب إليه يونس والخليل من أن اسم الفاعل يتعرف بإضافته إلى ما بعده إن كان معرفة إذا كان الموصوف معروفاً بذلك، فكأن تقييده بزمن غير معتبر[٦].

اسم الفاعل لا يكون مع ضميره جملة:

الفعل هو الأصل في العمل، وهو الأصل في تحمل الضمير لذلك عُدَّ مع فاعله جملة، بخلاف اسم الفاعل فإنه فرع في العمل ومحمول في عمله على الفعل، والفروع تنحط أبداً عن درجات الأصول[٧]، وبناء على هذا فإن

---

(١) انظر البحر ٣: ٤٢٠؛ والهمع ٢: ٩٦.
(٢) العكبري ١: ٤٠٦؛ وإعراب النحاس ١: ٤٨٠.
(٣) سورة الفاتحة: الآية ٤.
(٤) العكبري ١: ٦.
(٥) الكشاف ١: ٥٩.
(٦) الكتاب ١: ٤٢٨؛ والبحر ١: ٢١.
(٧) منثور الفوائد، ص ٣٧.

اسم الفاعل مع ضميره لا يقع صلة لموصول غير (أل) ولا جواباً للقسم لأنهما لا يكونان إلا جملة، أما (أل) الموصولة فالأصل في صلتها أن تكون وصفاً صريحاً، فيقال جاء المكرمُ، ورأيتُ القادمَ، على معنى: جاء الذي أكرم، ورأيت الذي قدم.

اسم الفعل:

لا يتقدم معمول اسم الفعل عليه:

اسم الفعل فرع في العمل على الفعل، فلا يتصرف تصرفه، ومن ثم فإنه لا يصح تقديم معموله عليه، فلا يقال: زيداً عليك، ولا الكتاب دونك، وبناءً عليه فإن إعراب كلمة (كتاب) في قوله ــ عز وجل ــ: ﴿كتابَ اللَّهِ عليكم﴾[1] ليس مفعولاً به مقدماً لـ (عليكم)، ولكنه مفعول مطلق لـ (كتب) محذوفاً أو مفعول به لـ (الزموا) مقدراً[2]. وخالف في هذا الكوفيون فأجازوا تقديم معمول اسم الفعل عليه[3].

ويتفرع على عدم جواز تقديم معموله عليه عدم صلاحيته لتفسير عامل محذوف قبله لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً، وذلك في نحو: (زيدٌ عليكه)، فزيد واجب الرفع على الابتداء، ولا يصح نصبه على الاشتغال، لأننا لو نصبناه على الاشتغال لكان مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً يفسره اسم الفعل (عليكه) وهي غير قادرة على التفسير؛ لأن التفسير فرع عن العمل[4]. وينبغي أن يجوز نصب (زيد) على مذهب من جوز تقدم معمول اسم الفعل عليه لأنه حينئذ قادر على التفسير لقدرته على العمل.

---

(١) سورة النساء: الآية ٢٤.

(٢) الكتاب ١:٣٨٢؛ العكبري ١:١٧٥.

(٣) الإنصاف ١:١٢٦؛ البحر ٣:٢١٤.

(٤) شذور الذهب، ص ٤٢٦.

لا يحذف اسم الفعل دون معموله:

اسم الفعل اختصار للفعل فحذفه يؤدي إلى اختصار المختصر[١]، فلا يقال: الدرهمَ، على تقدير: دونك، وجوزه ابن مالك[٢].

اسم الفعل لا يضاف كالفعل:

لما كان اسم الفعل نائباً عن الفعل في العمل أخذ بعض أحكامه، ومما أخذه أنه لا يضاف كما أن الفعل لا يضاف حيث إنَّ الإضافة من خصائص الأسماء، فإن وجد ما ظاهره كذلك صرف عن ذلك الظاهر إلى ما تصح إضافته، ومن ذلك قول كعب بن مالك الأنصاري:

تـذرُ الجماجمَ ضـاحيـاً هـامـاتُهـا ... بـلهَ الأكفِّ كـأنَّـهـا لم تُـخْـلَقِ

(بَلْهَ) اسم فعل أمر و(الأكف) مفعول به على روايـة النصب في (الأكف) أما على رواية الجر فيها فإن (بله) ليست اسم فعل أمر، وإنما هي مصدر بمعنى (ترك) ليس له فعل من لفظه، و(الأكف) مضاف إليه، وذلك فراراً من الصيرورة إلى إضافة اسم الفعل[٣].

الاشتراك:

الاشتراك بين الاسمية والحرفية قليل:

تتوزع الألفاظ العربية على الأسماء والأفعال والحروف، ومن القليل أن يأتي اللفظ الواحد تارة اسماً وتارة حرفاً في كلام العرب، ومن ثم فلا ينبغي الحمل على هذا القليل إذا وجدت مندوحة منه، ومن ثم ضعف جعل (كلّا)

---

(١) المغني، ص ٧٩٤.
(٢) الهمع ٢: ١٠٥.
(٣) شذور الذهب، ص ٤٠٧؛ شرح الكافية ٢: ٧٠.

إذا كانت بمعنى حقاً[١] اسماً؛ لأن ذلك سيؤدي إلى مجيء (كلا) تارة حرفاً وتارة اسماً، وهو كذلك مخالف للأصل، فكان المصير إلى إبقائها على حالها من الحرفية أولى.

الاشتغال:

ما لا يعمل لا يفسر عاملاً:

حقيقة الاشتغال أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملابسه[٢]، وذلك نحو زيداً أكرمته فـ (زيداً) مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور، ولو قيل: زيداً أكرمت لكان (زيداً) مفعولاً به للفعل المذكور بعده؛ لأنه صالح للعمل فيه.

ولكن من الأفعال ما لا يصلح أن يكون ناصباً لذلك المفعول، ولو لم يُشْغل بضميره، وذلك كالفعل الواقع شرطاً أو جواباً أو الواقع بعد (كم) الخبرية أو الواقع صفة كما في قوله عز اسمه: ﴿وكلُّ شيء فعلوه في الزبر﴾[٣] فإنه لا يصح النصب في (كل) لأن الجملة الواقعة بعدها صفة، والصفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، فوجب الرفع في (كل) على الابتداء، ونحو من هذا قولنا: زيدٌ ما أحسنَه، لا يصح في (زيد) النصب لأن (أحسن) فعل جامد، فهو شبيه بالحرف، فلا يعمل فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً لا سيما أن بينهما (ما) التعجبية، وهي مما له الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

---

(١) يرى جمهور النحويين أن (كلّا) حرف ردع وزجر باستمرار، ويرى الكسائي وغيره أن (كلّا) تكون بمعنى: حقاً. المغني، ص ٢٤٩، ٢٥٠.

(٢) انظر: شذور الذهب، ص ٢١٤، ٤٢٦؛ الهمع ٢: ١١١.

(٣) سورة القمر: الآية ٥٢.



حرف الهمزة ـ الإضافة

المضاف إليه لا يعمل في المضاف:

المضاف إليه منزل من المضاف منزلة الجزء من الكل، والشيء لا يعمل في نفسه، ومن ثم ضعف ما ذهب إليه بعض النحويين من أن (إذ) في قوله تعالى: ﴿وإذ قال ربُّك للملائكةِ إني جاعلٌ في الأرض خليفةً﴾[1] منصوبة بـ(قال) بعدها لأن (إذ) مضافة إلى الجملة بعدها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف[2].

واختلف النحويون في ناصب (إذ) هنا، فمنهم من ذهب إلى أنها مفعول به لـ(اذكر) محذوفاً، ومنهم من ذهب إلى أنها ظرف وأن ناصبها (أحياكم) تقديره: وهو الذي أحياكم إذ قال ربك للملائكة، وفي هذا الحذفُ لغير دليل، وأن الإحياء ليس واقعاً وقت قول الله للملائكة. قال أبو حيان: وناصب الظرف قوله: (قالوا أتجعل)، أي: وقت قول الله للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل... وفيها أقوال أخرى[3].

المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف:

المضاف إليه تكملة للمضاف يعرفه ويقيده فيرفع إبهامه، فيكون بذلك من المضاف كالصلة من الموصول، فكما أن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول، فكذلك المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، وعلى هذا فإن (الوصية) لا تنصب (إذا) في قوله تعالى: ﴿شهادةُ بينكم إذا حَضَرَ أحدَكم الموتُ حينَ الوصيةِ اثنان﴾[4] لأن (حين) مضاف، و(الوصية) مضاف إليه

---

(١) سورة البقرة: الآية ٣٠.

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن ١: ٣٤؛ البحر ١: ١٣٩.

(٣) السابق: ١: ١٣٩.

(٤) سورة المائدة: الآية ١٠٦.

ولا يعمل ما بعد المضاف فيما قبله. أما ناصب (إذا) فموضع اختلاف واحتمال هنا، ويمكن أن يجعل (شهادةُ) هو العامل[١].

المبهمات لا تضاف:

في العربية أسماء مبهمة الدلالة في نفسها تحتاج إلى ما يساعدها على توضيح دلالتها كأسماء الشرط والاستفهام والموصول والإشارة، وقد حكم النحاة لهذه المبهمات بامتناع الإضافة ما عدا (أياً) باتفاق و(كم) في الاستفهام عند الزجاج في نحو: (بكم درهم اشتريت؟)، والصحيح أن جره بـ(من) محذوفة.

وعلى هذا حكم أبو حيان وغيره على (ما) بالزيادة للتوكيد في قوله ــ عز اسمه ــ: ﴿فبما رحمةٍ من اللّـهِ لنتَ لهم﴾[٢]؛ إذ لا يصح جعلها استفهامية فيها معنى التعجب ـ كما زعم الرازي ـ لأن ما بعدها مجرور بالإضافة، ولا يصح جعل (رحمة) بدلاً من (ما) لأن ما كان بدلاً من اسم الاستفهام وجب قرنه بهمزة الاستفهام نحو: (ما صنعت أخيراً أم شراً؟)[٣] فأصبحت (رحمة) مجرورة بالباء و(ما) زائدة للتوكيد، حتى لا نصير إلى إضافة ما لا يضاف.

الشيء لا يضاف إلى صفته:

لما كانت دلالة المضاف غير دلالة المضاف إليه، وكانت الصفة عبارة عن معنى في الموصوف ذهب جمهور أهل البصرة إلى عدم جواز إضافة الموصوف إلى صفته، ومن ثم وجب تأويل ما يوهم ذلك، كما في قول الله

---

(١) انظر: البيان ١: ٣٠٨؛ العكبري ١: ٢٢٩.
(٢) سورة آل عمران: الآية ١٥٩.
(٣) البحر ٣: ٩٨؛ والمغني، ص ٣٩٥.

عز وجل: ﴿وللدارُ الآخرةُ خيرٌ﴾[1]، حيث قرأ ابن عامر: (ولدارُ الآخرةِ خيرٌ)، فقيل: التقدير: ولدار الحياة الآخرة خيرٌ، فراراً من إضافة الموصوف إلى صفته[2].

الإِضمار:

ينبغي تقليل المضمرات في الإعراب ما أمكن:

الأصل في الكلام الذكر؛ لأن الألفاظ عبارة عن مصطلحات يضعها اللاغون لتكون واسطة للتعبير عن الأفكار والمشاعر، وإيصالها إلى الآخرين، ومن ثم فينبغي أن يرجح الوجه الإعرابـي الذي يؤدي إلى تقليل الإضمار على ما يكثر فيه، فما يستغني عن تقدير محذوف أو مضمر أولى مما يحتاج إلى ذلك، وما يحتاج إلى مضمر أو محذوف أولى مما يحتاج إلى مضمرين وهكذا... وهذا كله إذا لم يؤد ذلك إلى مخالفة أصل أهم. قال أبو البركات[3] بن الأنباري في قوله تعالى: ﴿بل مِلَّةَ إبراهيمَ حنيفاً﴾[4]: (ملّةَ) منصوب بفعل مقدر، وتقديره: بل نتّبع ملةَ إبراهيمَ حنيفاً. وزعم الكوفيون أن تقديره: بل نكون أهل ملة إبراهيم. والوجه الأول أوجه لوجهين، لأنك تفتقر في هذا الوجه إلى إضمار الفعل، وإضمار المضاف، والإضمار على هذا الحد من المتناولات البعيدة، فلا يصار إليه ما وجد عنه مندوحة.

وبناءً على هذا أيضاً رجح بعض النحويين مذهب سيبويه ومن وافقه في أن المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ مؤخر، والجملة قبله خبر مقدم في نحو

---

(١) سورة الأنعام: الآية ٣٢.
(٢) البيان ١: ٣١٩؛ والبحر ٤: ١٠٩.
(٣) البيان ١: ١٢٤.
(٤) سورة البقرة: الآية ١٣٥.

قولنا: نعم المثقَّفُ وليدٌ[١]؛ لأنه ورد محذوفاً في قوله تعالى: ﴿سَتُغلَبون وتُحشَرون إلى جهنَّمَ وبئسَ المهادُ﴾[٢]، فعلى قول سيبويه يكون المحذوف شيئاً واحداً هو المبتدأ، وعلى قول من خالفه يكون المحذوف جملة، وحذف المفرد أسهل من حذف الجملة[٣].

وبناء على استحسان قلة المحذوف والمقدر كان قول من قدَّر: حب العجل في قول الله تعالى: ﴿وأُشْرِبوا في قلوبهمُ العجلَ﴾[٤] أولى من تقدير: حب عبادة العجل؛ لأن في الأول تقدير كلمة واحدة، وفي الثاني تقدير كلمتين[٥].

الإضمار من جنس المذكور أقيس:

إذا حذف شيء من الكلام وأريد إضماره لحاجة الكلام إليه دل عليه دليل لفظي أو حالي تدل عليه قرائن الحال، وإذا كان الدليل لفظياً، فكلما كان المضمر قريباً في لفظه ومعناه كان أجود لقوة المسوغ للحذف والإضمار ما لم يوجد مانع. ومن المعلوم أن (هلّا) حرف تحضيض مختص بالدخول على الجمل الفعلية، ولذا وجب تقدير فعل تدخل عليه في نحو قول الشاعر:

ونُبِّئْتُ ليلى أرسلتْ لي بشفاعه ... فهلّا نفسُ ليلى شفيعُها

وقد قدره بعضهم بهلّا كان هو، أي الشأنُ، وقيل التقدير: فهلّا شفعت نفسُ ليلى؛ لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس، و(شفيعها) على هذا خبر

---

(١) يجيز كثير من النحويين في (وليد) أن يكون مبتدأ حذف خبره، وأن يكون خبراً لمبتدأ محذوف.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٢.

(٣) ابن يعيش على المفصل ٧: ١٣٥، ١٣٦؛ والبحر ٢: ٣٩٣.

(٤) سورة البقرة: الآية ٩٣.

(٥) المغني ص ٨٠٢.

لمبتدأ محذوف، أي: هي شفيعها[١].

أما إذا منع مانع من جعل المقدر من جنس الملفوظ فإنه يصار إلى ما يقتضيه المقام، ففي قولنا: محموداً اضرب أخاه، الناصب لـ (محموداً) فعل محذوف يفسره المذكور، وتقديره: أهن محموداً. . .، ولا يقال: اضرب محموداً؛ لاختلاف المعنى، وإنما قدروا (أهن) لأن في ضرب أخي المرء إهانةً له والمانع في هذا معنوي، وقد يكون صناعياً، كما في قولنا: زيداً امرر به، فالناصب لـ (زيداً) محذوف وجوباً ـ لأنه اشتغال ـ، تقديره: جاوز زيداً، ولا يقدر هنا (امرر)؛ لأنه لا يتعدى بنفسه، فلا ينصب (زيداً).

الإغراء:

إذا كان الإغراء بالظرف أو الجار والمجرور لم يصحَّ حذفه:

ينصب الاسم على الإغراء، فيجب حذف عـامله في نحو: العلمَ العلمَ، وفي نحو العلمَ والحلمَ، ويمتنع حذفه إذا كان ذلك العامل ظرفاً أو مجروراً نحو: عليك العملَ الصالحَ، ونحو: دونك زيداً؛ فلا يقال: العملَ الصالحَ، ولا زيداً على إضمار محذوف لما ذكرناه آنفاً.

وبناء على هذا فإنه لا يصح نصب ﴿صبغةَ اللَّـهِ﴾[٢] على تقدير: عليكم صبغةَ اللَّـهِ ـ كما قدره بعضهم ـ، وإنما ينصب على أنه مصدر مؤكد، أو على البدل من (ملة)[٣] أو على الإغراء على تقدير: الزموا[٤].

---

(١) المغني، ص ١٠٣.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٣٨.

(٣) في قوله تعالى: ﴿بل ملة إبراهيم حنيفاً﴾ (سورة البقرة: الآية ١٣٥).

(٤) العكبري ١:٦٦؛ والبحر ١:٤١٢.



حرف الهمزة ـ إنْ ـ إنَّ

(إنْ) المخففة من الثقيلة:

إذا دخلت (إنْ) المخفَّفة على جملة فعلية أهملت وجوباً:

إذا خففت (إنَّ) فقيل فيها: (إنْ)، كثر إهمالها، لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية، وقل إعمالها استصحاباً للأصل، وكل هذا إذا وليها اسم ليس ضمير، أما إذا وليها فعل فإن إهمال (إنْ) حينئذ واجب، ولم يُدَّعَ أن اسمها ضمير الشأن محذوف، وأن الجملة الفعلية خبر (إن)(١).

ولذا ضعف قول الزمخشري: إنَّ (كانوا) خبر (إنْ) في قوله تعالى: ﴿ويعلِّمُهمُ الكتابَ والحكمةَ وإنْ كانوا من قبلُ لفي ضلالٍ مبينٍ﴾(٢)، وأنَّ اسمها ضمير الشأن(٣)؛ لأن (إنْ) إنما تعمل في اسم ظاهر، ولأن مجيء الجملة الفعلية بعدها مبطل لعملها لإزالته لاختصاصها بالجمل الاسمية(٤).

(إنَّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها:

إنَّ من الأدوات التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ فلا يقال: يومَ الجمعة إني مسافرٌ على أن (يوم) منصوب بـ (مسافر) وإنما يقدر له عامل يدل عليه (مسافر) كقولنا: أسافر، أو سافرت، ويقال نحو هذا في قوله ـ عز اسمه ـ: ﴿أفلا يعلمُ إذا بُعْثِر ما في القبور. وحُصِّلَ ما في الصُّدورِ. إن ربَّهمْ

---

(١) المقرَّب ١: ١١١؛ والأشموني ١: ٢٨٨؛ والهمع ١: ١٤١.
(٢) سورة آل عمران: الآية ١٦٤.
(٣) الكشاف ١: ٤٧٧.
(٤) انظر في توهين قول الزمخشري: البحر ٣: ١٠٥.

بهِمْ يومَئِذٍ لخبيرٌ﴾[1]. العامل في (يوم) و (بهم): (لخبير)، ولم تمنع اللام من ذلك لأنها لام مزحلقة، فهي على نية التقديم، ولا يصلح (لخبير) أن يكون عاملاً في (إذا) لأن (إنَّ) تمنع من ذلك، وإنما يقدر ناصب له من مضمون الجملة نحو: يجزون، أو يجزيهم[2].

---

(١) سورة العاديات: الآيات ٩، ١٠، ١١.
(٢) مشكل إعراب القرآن ٢: ٤٩٤؛ والبيان ٢: ٥٢٩.



حرف الباء ـ البدل

البدل لا يتقدَّم على المبدَل منه:

البدل تابع في إعرابه للمبدل منه، ومن جملة تبعيته ألَّا يتقدم عليه، وبناء على هذا فلا يصح تقديم (الحق) في قوله تعالى: ﴿والوزنُ يومئذٍ الحقُّ﴾[1] على (يومئذ) إذا جعلناه بدلاً من الضمير المستقر في الظرف بعد حذف المتعلَّق، فلا يقال: الوزنُ الحقُّ يومئذ، لأن البدل لا يتقدم على المبدل منه. أما إذا جعلنا (الحق) صفة للوزن فإنه يصح تقديمها على (حينئذٍ)[2].

إذا تقدم نعت المعرفة عليها أعربت بدلاً:

إذا كان المنعوت معرفة، وتقدم نعته عليه لم يبق الإعراب على ذلك، وإنما يعرب النعت بحسب العوامل الداخلة عليه، ويصبح المنعوت بدلاً، لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف فصرنا إلى البدلية، فصار المتبوع تابعاً، وذلك كقولنا في جاء زيد الكريمُ: جاء الكريم زيدٌ، ومنه قوله ـ عز اسمه ـ: ﴿إلى صراطِ العزيزِ الحميدِ. اللَّـهِ﴾[3]، فلفظ الجلالة كان في الأصل منعوتاً

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٨.
(٢) البيان ١: ٣٥٤.
(٣) سورة إبراهيم: الآيات ١، ٢.

بـ (العزيز الحميد)، فلما تقدم النعتان أصبح لفظ الجلالة بدلاً[١]. وهذا على مذهب الجمهور، ويرى ابن عصفور أن تقديم النعت على المنعوت جائز فيما سمع عن العرب، وهو قليل، فعلى هذا يصح جعل لفظ الجلالة منعوتاً مؤخراً و (العزيز الحميد) نعتين متقدمين[٢].

البدل في الصفات ضعيف:

الأصل في البدل أن يكون جامداً، كما أن الأصل في النعت أن يكون وصفاً (مشتقاً)، فوجب إبقاء كل منهما على أصله ما أمكن ذلك، ولذا ضعف إعراب (مالِك يومِ الدينِ)[٣] بدلاً من لفظ الجلالة في (الحمد لله)[٤]، كما ضعف قول ابن مالك في قولهم: (ما يحسن بالرجلِ خيرٍ منك أن يفعل كذا): إن (خير) بدل من الرجل[٥].

لا يكون البدل لازماً بحيث تتوقف عليه فائدة الكلام:

الأصل في البدل أن يأتي بعد تمام الكلام، ولذا فإن الكلام يفيد بدونه فائدة يحسن السكوت عليها عند المخاطب، كما في قولنا: (احترامُ الأستاذِ مطلوبٌ)، فالكلام تم، فإذا قيل: (احترامُ الأستاذِ خالدٍ مطلوب) كان (خالد) بدلاً أو عطف بيان، وكما في قولنا: (قرأت الكتابَ) الفائدة تامة، فإذا قيل: قرأت الكتابَ نصفَه كانت (نصفه) بدلاً بدل بعض من كل، وقد تم الكلام قبل مجيء البدل كما رأينا. وتأسيساً على هذا ضعف قول الكوفيين في قولهم: (عسى زيد أن يقوم) : إن (عسى) فعل لازم بمنزلة (قَرُبَ) و (أن) والفعل بعدها بدل اشتمال من فاعلها (زيد)، لأنه لو قيل عسى زيد، لما كان

---

(١) انظر الجمل ٢ : ٥١٣.

(٢) البحر ٥ : ٤٠٤.

(٣) سورة الفاتحة: الآية ٤.

(٤) سورة الفاتحة: الآية ٢.

(٥) البحر ١ : ٢٠؛ والمغني ص ٨٤٥؛ وشرح الكافية ١ : ٣٣٨.

الكلام مفيداً ولا تاماً، ومن ثم ترجح مذهب الجمهور في أن (أنْ) وما بعدها مصدر هو خبر لـ (عسى)[١]، وفي ذلك إبقاء لـ (عسى) على بابها من النقص.

البدل لا يتقدم على النعت:

إذا اجتمع نعت وبدل في الكلام، قدم النعت على البدل عند جمهور النحويين[٢] لأن صلة النعت بالمنعوت أقوى من صلة البدل بالمبدل منه، حيث إن النعت مكمل للمنعوت أما البدل فهو المقصود بالحكم. وقد تجلى تطبيق ذلك في (بسم الله الرحمن الرحيم) حيث ذهب جمهور النحويين إلى أن (الرحمن) نعت للفظ الجلالة، وكذلك (الرحيم) بناء على أن (الرحمن) صفة لا عَلَم على الذات. وذهب الأعلم وابن مالك وتابعهما ابن هشام إلى أن (الرحمن) علم لا نعت، ويترتب على هذا أن يكون بدلاً من: (الله) متقدماً على الرحيم الذي هو نعت لـ (الله) وهذا ممنوع. وفراراً من ذلك ذكر ابن هشام أن (الرحيم) ليس حينئذٍ نعتاً للفظ الجلالة، ولكنه نعت لـ (الرحمن)[٣].

يعتبر لصحة البدل إحلاله محلَّ المبدل منه مع بقاء المعنى:

لما كان البدل هو التابع المقصود بالحكم، كان من المناسب إمكان إحلاله محل المبدل منه مع بقاء المعنى على حاله، فإذا لم يمكن ذلك كان العدول عن إعرابه بدلاً مطلوباً؛ فإذا قلنا: جاء الطالب محمود، فـ (محمود) بدل، وإذا أسقطنا المبدل منه (الطالب)، فقلنا: جاء محمود، فإن المعنى يبقى على حاله من الصحة.

---

(١) المغني ص ٢٠١، ٢٠٢.
(٢) شرح الكافية ١: ٣٤٢.
(٣) البحر ١: ١٦؛ والمغني ص ٦٠٢.



وفي قوله تعالى: ﴿ولبثوا في كهفِهِم ثلاثَ مئةٍ سِنِينَ﴾(١) أجاز ابن الأنباري في (سنينَ) أن تكون بدلاً من (مائةٍ) منونةً(٢) والياء حينئذٍ علامة جر، وضعّف هذا الإعراب بأنه لو قيل: ولبثوا في كهفهم ثلاث سنين، لكان في ذلك إخلال بالمعنى، فكان الأولى إعراب (سنين) على أنها بدل من (ثلاث) لا من (مائة)، وتكون الياء في (سنين) حينئذٍ علامة نصب، وذلك لأنه لو قيل: ولبثوا في كهفهم سنينَ لكان صواباً(٣).

بـل:

(بل) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها:

بل حرف عطف إن تلاها مفرد، وإن تلاها جملة كانت حرف إضراب، وهذا الإضراب إما للإبطال، وإما للانتقال(٤)، وهي حينئذٍ ـ على الصحيح ـ حرف ابتداء لا حرف عطف، ولها الصدارة، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ولذلك ضعف قول بعض المعربين في قوله تعالى: ﴿وما قتلوهُ يقيناً* بلْ رفعهُ اللّـهُ إليهِ﴾(٥): إنه يجوز في (يقيناً) أن تكون منصوبة على أنها صفة لمصدر محذوف يعمل فيه (رفعه)، والتقدير: بل رفعه الله إليه رفعاً يقيناً، ويكون في الكلام تقديم وتأخير، فيكون الفعل الذي بعد (بل) قد عمل فيما قبلها، وهذا لا يجوز. والصواب أن (يقيناً) منصوب لأنه صفة لمصدر محذوف تقديره: وما قتلوه قتلاً يقيناً، أو على أنه حال من الواو في (قتلوه) مؤولة بالمشتق، أي: وما قتلوه متيقنين(٦).

---

(١) سورة الكهف: الآية ٢٥.

(٢) قرأ حمزة والكسائي (ثلاثَ مئةِ سنينَ) من غير تنوين في (مائة) وقرأ باقي السبعة بتنوينها؛ السبعة ٣٨٩، ٣٩٠.

(٣) انظر البيان ٢: ١٠٦؛ والعكبري ٢: ١٠١.

(٤) المغني ص ١٥١ ـ ١٥٣.

(٥) سورة النساء: الآيتان ١٥٧، ١٥٨.

(٦) العكبري ١: ٢٠١؛ والبحر ٣: ٣٩١.



حرف التاء ـ التخصيص

التخصيص أو (الاختصاص) لا يكون في النكرات ولا في أسماء الإشارة:

المنصوب على الاختصاص نوع من أنواع المفعول به، وله شروط خاصة عندهم[1]، ومن جملة شروطهم أنه لا يكون إلا معرفة محلى بالألف واللام أو مضافاً أو علماً أو بلفظ (أي)، ولا يقع إلا بعد ضمير متكلم، وقلَّ بعد ضمير مخاطب أو غائب.

وبناء على هذا ضعف قول ابن كيسان وغيره في قوله تعالى: ﴿ثم أنتمْ هؤلاءِ تقتلونَ أنفسَكم﴾[2] إن (أنتم) مبتدأ، و(تقتلون) خبره و(هؤلاء) منصوب على الاختصاص، فجعل اسم الإشارة منصوباً على الاختصاص، وذلك غير جائز عند جماهير النحويين. والأولى أن تكون (هؤلاء) خبراً عن (أنتم) وجملة (تقتلون) حال[3].

وفي قوله تعالى: ﴿قد كان لكم آيةٌ في فئتينِ التقتا فئةٌ تقاتلُ في سبيلِ اللّـهِ وأخرى كافرةٌ﴾[4]، قرأ ابن السميفع وابن أبي عبلة (فئةً) بالنصب، فقال

---

(١) انظر شذور الذهب ص ٢١٦؛ وحاشية الصبان ٣: ١٨٥، ١٨٦.
(٢) سورة البقرة: الآية ٨٥.
(٣) العكبري ١: ٤٨؛ والبحر ١: ٢٩٠.
(٤) سورة آل عمران: الآية ١٣.

الزمخشري: إنه يجوز أن تكون منصوبة على الاختصاص[١]. وفي هذا غفلة عن طبيعة الاختصاص؛ إذ هو تخصيص اسم ظاهر معرفة بحكم ضمير مخاطب قبله، ولا ضمير هنا قصد منه تخصيص ما بعده بحكمه. وفي قول الزمخشري خروج آخر عن شروط النحويين إذ قالوا: إن المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة، و (فئة) نكرة هنا.

التصغير:

التَّصغير وصف في المعنى:

لا يصح الابتداء بالنكرة لعدم الفائدة غالباً؛ فإذا قيل: (رجل نجح) فإن هذا غير مفيد للمخاطب، لأنه معلوم بالضرورة أن العالم لا يخلو من ناجح. فإذا قيل: (طويلب تفوق على أقرانه) كان في هذا الكلام بعض الفائدة؛ لأن (طويلب) أخص من (طالب)، فكأننا قلنا: طالب صغير تفوق، فأدّى التصغير إلى تخصيص النكرة وتضييق دائرة شيوعها، والنكرة إذا وصفت صح الابتداء بها[٢].

التعجب:

فعل التعجب لا يعمل فيما قبله:

فعل التعجب عامل ضعيف لأنه جامد، فأشبه الحرف، ومن ثم فإنه لا يقال في (ما أحسن زيداً): زيداً ما أحسن لا سيما وبينهما (ما) التعجبية، وهي مما له الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلهاَ. وبناء على هذا فإنه لا يقال زيداً ما أحسنه على تقدير أن (زيداً) منصوب على الاشتغال بعامل من جنس

---

(١) الكشاف: ١: ٤١٥.

(٢) انظر شذور الذهب ص ١٨٣.

(أحسن) لأنها غير قادرة على العمل في (زيداً)، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً[١].

التعريف:

لا يجتمع على الاسم معرِّفان[٢]:

في تعريف المعرَّف نوع من الحشو والفضول، ولذا حكمنا على الكاف في نحو (أولئك) بأنها حرف خطاب لا ضمير مخاطب، لأنها لو كانت ضميراً لكان لها محل من الإعراب، ولو كان لها محل لأعربت هنا مضافاً إليه، ولاقتضى ذلك جعل اسم الإشارة مضافاً، وأسماء الإشارة معارف، وفي إضافتها إلى الضمير ضم تعريف آخر إلى تعريفها، وهناك علة أخرى، وهي أن أسماء الإشارة مبهمة، والمبهمات لا تضاف. ولأجل هذا أيضاً لم نجوِّز دخول (أل) على الأعلام نحو (زيد) لأن العلم معرفة، والمعرفة لا تعرّف، فإذا ثني أو جمع صار فيه نوع من الشيوع، فصحَّ إدخال (أل) فقيل الزيدان والعمرون.

وحكمنا على الإضافة في نحو: جاء الضاربا زيد، والضاربو زيد بأنها إضافة لفظية لا يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه تعريفاً ولا تخصيصاً، ولو قلنا إنها إضافة محضة لكنا جمعنا على الاسم معرفين (أل) والإضافة إلى المعرفة.

تعريف الجنس قريب من تنكيره:

دلالة علم الشخص على مسماه دلالة حصر وتحديد، ومن ثم كان علم الشخص معرفة محضة، وليس كذلك دلالة اسم الجنس؛ لأنه لا يدل على

---

(١) همع الهوامع ٢ : ١١١.
(٢) المغني ص ٦٦٣.

فرد معين من جنسه، وإنما يبقى على مسماه شائعاً في أفراد أمته، ولو كان معرفة من جهة الأحكام اللفظية. ونظراً لهذا التردد بين التعريف والتنكير، جوَّزنا في الجملة الواقعة بعده كلاً من الحالية والوصفية، كما في قوله ـ عزّ اسمه ـ: ﴿كَمَثَلِ الحمارِ يحملُ أسفاراً﴾[١]، فجملة (يحمل) يجوز فيها أن تكون حالاً بالنظر إلى أن (الحمار) معرَّف تعريفاً لفظياً، ويصحّ جعلها (نعتاً) على اعتبار أن تعريف الجنس لفظي فقط، وكل هذا بناء على القاعدة: (الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال). ويقال مثل هذا في قوله تعالى: ﴿وآيةٌ لهمُ الليلُ نسلخُ من النهارَ﴾[٢]، إذ يصحّ في جملة (نسلخ) أن تكون حالاً من (الليل)، وأن تكون نعتاً له[٣].

التعليق:

لا يُعلَّق إلا ما كان عاملاً:

التعليق: إبطال عمل العامل لفظاً لا محلاً لمجيء ما له صدر الكلام، كـ (لام) الابتداء و(لام) القسم، والاستفهام و(ما) النافية وغيرها، وهو خاص بأفعال القلوب المتصرِّفة نحو ظننت لزيدٌ قائمٌ، وعلمت ما خالدٌ مسافراً، فكل من (ظننت) و(علمت) عامل في محل الجملتين بعدهما معلَّق عن العمل في لفظهما، وعلى هذا فإنه لا يُدَّعى التعليق إلا فيما هو عامل، أما ما ليس كذلك فلا يدّعى فيه التعليق لمنافاته للحكمة والمنطق، وقد ذكر الزجاج في قوله تعالى: ﴿إنّ ربَّكَ هو أعلمُ منْ يَضِلُّ عن سبيلِه﴾[٤]، أن (مَنْ) رفع بالابتداء ولفظها لفظ الاستفهام، وأن المعنى: إن ربك هو أعلم أيُّ الناس يضل عن

---

(١) سورة الجمعة: الآية ٥.
(٢) سورة يس: الآية ٣٧.
(٣) انظر المغني ص ٥٦١.
(٤) سورة الأنعام: الآية ١١٧.

سبيله، وهذا مثل قوله: ﴿لنعلمَ أيُّ الحزبينِ أحصى لما لبثوا أمداً﴾[١]، فأشعر بتنظيره الآية الأولى بالثانية أن جملة (من يضل) سدَّت مسدَّ مفعولي (أعلم) فتكون (أعلم) معلَّقة عن اللفظ عاملةً في المحل. ومذهب جمهور النحويين أن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به. وقد علَّق أبو حيان على هذا بقوله: وهذا ضعيف، لأن التعليق فرع عن جواز العمل، وأفعل التفضيل لا يعمل في المفعول به، فلا يُعلَّق عنه، والكوفيون يجيزون إعمال أفعل التفضيل في المفعول به[٢]، فعلى قولهم يصحّ كلام الزجاج.

التفسير:

العرب لا تجمع بين التفسير والمفسَّر:

يعدّون المفسِّر بمثابة العوض، والمفسَّر بمثابة المعوَّض عنه، وهم كما لا يجمعون بين العوض والمعوَّض عنه لا يجمعون بين التفسير والمفسَّر، ومن ثم حكمنا في باب الاشتغال بوجوب حذف الناصب في نحو قولنا: (زيداً أكرمته)، فلا يقال: أكرمت زيداً أكرمته، لأن (أكرمته) تفسير لذلك المحذوف وكالعوض عنه[٣].

التمييز:

لا يكون التمييز معرفة:

مذهب جمهور النحويين أن التمييز لا يكون إلا نكرة، وذهب الكوفيون إلى أن التمييز يقع نكرة ومعرفة، وقد انعكس هذا على إعرابهم لبعض

---

(١) سورة الكهف: الآية ١٢. انظر معاني الزجاج ٢: ٣١٤.
(٢) البحر ٤: ١٢.
(٣) شذور الذهب ص ٢١٥.

الكلمات التي تحتمل التمييز، ففي قوله تعالى: ﴿ومَنْ يرغبُ عن ملَّةِ إبراهيمَ إلاّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَه﴾[١]، ذهب الفراء ـ زعيم الكوفيين ـ إلى أن (نفسَه) منصوبة على التفسير[٢] ـ أي: التمييز ـ أما البصريون ومن تابعهم فإنهم يجعلون (نفسَه) منصوبة على تقدير حرف جر محذوف، على معنى: سفه في نفسه، أو أنها مفعول به لـ (سفه) مضمنةً معنى (جَهِلَتْ). ورجح أبو حيان أن تكون (نفسه) مفعولاً به لـ (سفه) دون تضمين لأنها متعدية، كما نقل ذلك المبرد وثعلب[٣].

وفي قوله تعالى: ﴿وكَمْ أهلكْنا من قريةٍ بَطِرَتْ معيشتَها﴾[٤] ذهب الفراء إلى أن (معيشتها) تمييز[٥]، وذهب أكثر البصريين إلى أن (بطرت) مضمنة معنى فعل متعدّ، أي: خسرت معيشتها، وذهب الأخفش إلى أنها منصوبة على نزع الخافض، أي: بطرت في معيشتها. أما الزجاج فيرى أنها منصوبة على الظرفية، وأن الأصل: بطرَت في أيام معيشتها، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه[٦].

التوكيد:

توكيد الشيء لا يغيِّرُ معناه:

إن توكيد الكلمة عبارة عن تعزيز للمعنى القائم فيها، وتوكيد الجملة كذلك، وليس من شأن التوكيد تأسيس معنى جديد لم يكن قبل دخوله، نرى هذا

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٣٠.
(٢) معاني الفراء ١: ٧٩.
(٣) البحر ١: ٣٩٤.
(٤) سورة القصص: الآية ٥٨.
(٥) معاني الفراء ٢: ٣٠٨.
(٦) انظر مشكل إعراب القرآن ٢: ١٦٣؛ والبحر ٧: ١٢٦.

واضحاً في قولنا: زيد قائم، وقولنا: إن زيداً قائم حيث إن المعنى واحد، لكن (إنَّ) عززت نسبة القيام لزيد.

وينبني على هذا مسألة، وهي أنه يصحّ أن يقال: الذي ينجح فله درهم، وإن الذي ينجح فله درهم، فتدخل الفاء في الخبر لما في اسم الموصول من معنى الشرط للإبهام الذي فيهما، ولا يصحّ أن يقال: ليت الذي ينجحُ فله درهم لأن (ليت) ليست للتوكيد كـ (إنَّ) وإنما هي للتمني، فلم تكن مثل: (الذي ينجحُ فله درهم)[1].

يجب اتصال المؤكِّد بضمير يعود على المؤكَّد:

يجب في التوكيد المعنوي أن يضاف إلى ضمير يعود على المؤكَّد[2]، وبهذا ضعَّف ابن هشام قول ابن عقيل: إن (جميعاً) في قوله تعالى: ﴿هو الذي خلقَ لكمْ ما في الأرضِ جميعاً﴾[3]، توكيد لـ (ما)، لأن (جميعاً) لم تتصل بضمير يعود على (ما) ولو كانت توكيداً لقيل: جميعها، ولكنها حال[4].

---

(١) انظر مشكل إعراب القرآن ١: ١١٦، ١٣٢؛ والبيان ١: ١٨٠، ١٩٦.

(٢) يستثنى من هذا (أجمع) وما تصرف منه فإنه لا يحتاج إلى ضمير، فيقال: اشتريت البيت أجمَع، والدارَ جمعاء.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٩.

(٤) المغني ص ٦٢٢.



حرف الجيم ـ الجارّ

الجارُّ لا يدخل على الجارِّ:

يقرر النحويون أنَّ حرف الجر لا يدخل على نظيره، وهذا تقرير منطقي؛ لأن حروف الجر جيىء بها لإيصال معاني الأفعال وأشباهها إلى الأسماء، فحروف الجر يتوسط بها لا إليها؛ وبناء على هذا حكمنا على (كي) في قوله تعالى: ﴿لكي لا يكونَ على المؤمنينَ حَرَجٌ﴾[1] بأنها مصدرية؛ وذلك لأننا لو لم نعدَّها كذلك لكانت تعليلية جارة، واللام قبلها جارة دالة على التعليل، فوجب المصير إلى المصدرية[2].

وبناءً على هذا وُهِّن قول ابن عطية إن (حاشا) حرف جر في قوله تعالى: (حاشَ اللَّـهِ)[3] ـ في قراءة ابن مسعود ـ، وما بعدها مجرور بها؛ لأن اللام داخلة على (الله) في قراءة السبعة، فيؤدي اعتبار ابن عطية (حاشا) حرف جر إلى أنَّ حرف الجر دخل على حرف جر، وهذا لا يصح[4].

(١) سورة الأحزاب: الآية ٣٧.
(٢) شذور الذهب، ص ٢٨٨.
(٣) سورة يوسف: الآية ٣١.
(٤) البحر ٥:٣٠٣؛ والمغني، ص ١٦٥. والراجح في (حاشا) أنها اسم.

إسقاط حرف الجر وإبقاء عمله خاص بالشعر:

أصل العمل للأفعال، والحروف عوامل ضعيفة، فيزول عملها بزوالها، وقد يبقى في الشعر، لأنه موضع للترخص والضرورة كقول الشاعر:

إذا قيل أيُّ الناسِ شرٌّ قبيلةٍ ... أشارتْ كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

والأصل: أشارت إلى كليب، فحذف حرف الجر، وبقي عمله بعده. وبذا ضعف جعل (المسجد) من قوله تعالى: ﴿وصدٌّ عن سبيلِ اللَّهِ وكفرٌ بهِ والمسجدِ الحرامِ وإخراجُ أهلِه أكبرُ عندَ اللَّهِ﴾[1] مجروراً بحرف جر محذوف، تقديره: ويصدون عن المسجد الحرام[2]. ونحو من هذا في الضعف جعل (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿إن ربَّكَ هو أعلم مَنْ يَضِلُّ عن سبيلِه﴾[3] مجرورة بحرف جر محذوف، أي: هو أعلم بمن يضل عن سبيله[4].

الظرف والجار والمجرور يعملان عمل الفعل اللازم:

إذا اعتمد الظرف والجار والمجرور على نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال عملا عمل الفعل اللازم، فيرتفع ما بعدهما على الفاعلية[5]، وذلك كقوله ـ عز اسمه ـ: ﴿أفي اللَّهِ شكٌّ﴾[6]

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢١٧.

(٢) البحر ٢ :١٤٧؛ ضياء السالك ٢ :٩٤؛ والملخص ١ :١٩٨.

(٣) سورة الأنعام: الآية ١١٧.

(٤) البحر ٤ :٢١٠.

(٥) انظر: شذور الذهب، ص ٤١٠؛ والهمع ٢ :١٠٧. وقد اختلف النحويون في العامل هل هو الظرف أو متعلقه على قولين، المحققون على أن العمل لهما واختار ابن مالك أن العمل لمتعلقهما. ومن الجدير بالذكر أن الأخفش والكوفيين أجازوا إعمالهما دون شرط اعتمادهما على شيء مما ذكرناه.

(٦) سورة إبراهيم: الآية ١٠.

فـ (شك)، فاعل للجار والمجرور لاعتمادهما على الاستفهام، ونحو من هذا: (أعندك زيد؟) فـ (زيد) فاعل لظرف المكان (عندك)، كذلك قولنا: (مررت برجل فيه مروءة) فـ (مروءة) فاعل للجار والمجرور والاعتماد هنا على موصوف وهو (رجل) لأن شبه الجملة بعده متعلق بمحذوف هو نعت له. ويصح في كل ما مر أن يكون مبتدأ مؤخراً وأن يكون الظرف ـ بمعناه العام ـ خبراً مقدَّماً، والأول أرجح.

لا بد لكل حرف جر أصلي ومجروره من متعلَّق:

لا يخفى أن للعامل شأناً كبيراً في النحو العربي، وبما أن الجار والمجرور عبارة عن معمول، فلا بد إذن من متعلَّق يكون عاملاً في ذلك المعمول. ويستفيد الجار والمجرور ـ ومثله الظرف ـ من المتعلَّق أنه يصبح ذا معنى مفهوم مفيد، ويستفيد المتعلَّق من الجار والمجرور التقييد والتوضيح، فإذا قلنا: (من مكة إلى المدينة في السيارة صباحاً مع زيد لطلب العلم) لاحظنا أننا لم نستفد شيئاً من هذه الأنواع المختلفة من الجار والمجرور والظروف شيئاً، فهي عبارة عن أوعية فارغة مصفوفة، والسبب في ذلك عدم وجود العامل (المتعلَّق) الذي يمنحها المعنى الذي يجعلها ذات فائدة، فإذا أضفنا إليها قولنا: سافرت أو، لم أسافر، الخ... وجدنا أنها جميعاً أصبحت ذات فائدة يحسن السكوت عليها. ولو أننا قلنا: سافرت، دون تقييد بشيء من الظرف والجار والمجرور لكان قولنا مطلقاً، فيه بعض الإبهام، وكلما ذكرنا شيئاً من الجار والمجرور بعده أسهمنا في تقييده ورفع شيء من الإبهام عنه.

ومن المعلوم لدينا أن أصل العوامل هو الفعل، وأن الاسم والحرف إذا عملا النصب أو الرفع كانا محمولين على الفعل، ولذا فإن الأصل في الجار والمجرور أن يتعلق بالفعل، كما في نحو: سافرت بالطائرة، وقد يتعلَّق بما يشبه الفعل كاسم الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة

واسم التفضيل والمصدر، وذلك على الترتيب نحو (هلمَّ إلي)، و(جاء المجاهد في سبيل الله) و(رأيت المغلوبَ على أمره) و(قدم الشريفُ في قومه) و(خالد أفضل من سعيد) و(يعجبني جلوسك في الدار).

وانطلاقاً من التوسع في الظرف والجار والمجرور فإن الاسم الجامد قد يعمل فيهما إذا أوِّل بالمشتق كقول الشاعر:

وإن لساني شَهْدَةٌ يُشْتفى بها   وهوَّ على من صبَّهُ الله علقمُ

وأصل الكلام: وهو علقم على من صبه الله عليه فـ(على مَن) متعلِّق بـ(علقم)، و(عليه) المحذوفة متعلِّق بـ(صبَّه)، وإنما صح تعلقه بـ(علقم) مع أنه غير مشتق لتأوله بصعب أو شاق أو شديد[١].

وقد يتعلَّق الظرف والجار والمجرور بالعَلَم، وذلك إذا كان يشير إلى معنى المشتق، أو على حد تعبير النحاة إذا كان فيه رائحة الفعل كقول ابن دارة:

أنا أبو المنهالِ بعضَ الأحيان

فعمل (أبو المنهال) في الظرف (بعض)؛ لأن فيه معنى الشجاع أو المقدام[٢].

لا بد من مراعاة المعنى في التعليق:

إذا كنا قد رأينا توسع العرب في تعليق الظرف والجار والمجرور، فإن هذا لا يعني جواز تعلقهما بكل ما يظهر أنه صالح لتعلقهما به، بل لا بد من مراعاة المعنى، فقد يصلح الفعل أو شبهه للعمل في الجار والمجرور من جهة الصناعة، ولكن المعنى لا يسعف بذلك، وحينئذ فينبغي على المعرب أن

---

(١) المغني، ص ٥٦٧.
(٢) السابق، ص ٥٦٨.

يكون على درجة من اليقظة حتى لا يفسد المعنى بذلك التعليق، ولنضرب بعض الأمثلة على ذلك:

١ ـ في قوله ـ عز اسمه ـ: ﴿وإني خفتُ الموالِيَ مِنْ ورائي﴾[١] يتبادر إلى الذهن أن (مِنْ ورائي) متعلق بـ (خفتُ)، وهو فاسد من جهة المعنى، فالصواب أن يتعلق بـ (الموالي) على تقدير: خفتُ ولا يتهم من بعدي، أو أن يتعلَّق بمحذوف مضاف إلى (الموالي)، أي: خفت فعل الموالي من ورائي، أو بحال محذوف، أي: خفت المواليَ كائنين من ورائي[٢].

٢ ـ في قوله تعالى: ﴿ولا تسأموا أن تكتبوه صغيراً أو كبيراً إلى أجلِه﴾[٣] أجاز أبو البقاء العكبري[٤] أن يتعلق الجار والمجرور (إلى أجله) بـ (تكتبوه)، وهذا يأباه المعنى؛ لأن هذا يعني استمرار الكتابة إلى الأجل، مع أن الكتابة تنقضي في زمن يسير، وليس هذا نظير قولنا: سرت إلى البصرة؛ لأن السير استمر إلى البصرة. وإنما تعلق الجار والمجرور بمحذوف هو حال، تقديره: ولا تسأموا أن تكتبوه صغيراً أو كبيراً مستقراً في الذمة إلى أجل حلوله[٥].

٣ ـ في قوله تعالى: ﴿يحسَبُهُم الجاهلُ أغنياءَ من التعفُّفِ﴾[٦] لا يصح تعليق (من التعفف) بـ (أغنياء) مع أنه مجاور له، وصالح للتعلق به من حيث الصناعة ـ لأن ذلك يؤدي إلى ضد المقصود؛ لأن معنى الآية: أن

---

(١) سورة مريم: الآية ٥.
(٢) الكشاف ٢: ٥٠٢؛ والمغني، ص ٦٨٧.
(٣) سورة البقرة: الآية ٢٨٢.
(٤) العكبري ١: ١٢٠.
(٥) البحر ٢: ٣٥١؛ والمغني، ص ٦٨٧.
(٦) سورة البقرة: الآية ٢٧٣.

حالهم يخفى على الجاهل بهم فيظنهم أغنياء، وذلك لما يظهرون من التعفف؛ إذ من عادة الأغنياء عدم السؤال، فلو علق الجار والمجرور بـ (أغنياء) لصار المعنى: إن الجاهل يظن أنهم أغنياء بتعففهم مع علمه بحقيقة حالهم؛ لأن الغني بالتعفف فقير من المال، وأيضاً فإن من كان عالماً بمثل هذا لم يكن جاهلاً. والصواب تعليقه بـ (يحسبهم)، أي: يحسبهم الجاهل أغنياء لأجل تعففهم[1].

اسما الزمان والمكان لا يعملان في الظرف والجار والمجرور:

يرى جمهور النحويين أن اسمي الزمان والمكان لا يصلحان متعلَّقاً للظرف والجار والمجرور، لأنهما ليسا في معنى الفعل[2]. وتأسيساً على هذا فإن (للقتال) في قوله تعالى: ﴿تبوىءُ المؤمنينَ مقاعدَ للقتالِ﴾[3] لا يتعلق بـ (مقاعد) لأن المقعد اسم مكان وهو غير صالح للعمل، وإنما يتعلَّق بـ (تبوِّىءُ)، أو بمحذوف صفة لمقاعد.

ولهذا عيب على سيبويه جعلُه (مُغاراً) من قول حميد بن ثور الهلالي:

وما هي إلا في إزارٍ وعِلْقَةٍ مُغارَ ابنِ همّامٍ على حيٍّ خثعما

ظرفَ زمان؛ لأن (علي حي) متعلِّق به، وظرف الزمان غير صالح للتعليق به[4]. وقدره ابن جني[5] على حذف مضاف، أي وقتَ إغارة ابن همام على حي خثما، فيكون مصدراً أقيم مقام الظرف. ونحو من هذا في التأويل قول النابغة:

---

(١) انظر: العكبري ١:١١٦؛ والبحر ٢:٣٢٨.

(٢) انظر: المحتسب ٢:٢٦٦؛ وابن يعيش علي المفصل ٦:١١٠. وقد أجاز بعض النحويين ذلك.

(٣) سورة آل عمران: الآية ١٢١.

(٤) الكتاب ١:٢٣٥.

(٥) انظر: الخصائص ٢:٢٠٨؛ والمحتسب ٢:٢٢٦.

كأنَّ مجرَّ الرامساتِ ذيولَها   عليه قضيمٌ نمَّقتهُ الصوانعُ

فإن (مجر) هنا ليس اسم مكان؛ لأنه نصب المفعول به (ذيولَها) وعُلِّق به (عليه)، وإنما هو مصدر، وقبله مضاف محذوف، تقديره: كأن أثر جر الرامسات الخ[1]. . .

اسم (لا) النافية للجنس المبني لا يتعلَّق به الجار والمجرور:

إذا كان اسم (لا) النافية للجنس مبنياً لم يصلح لتعلق الظرف والجار والمجرور به، لأنه لو تعلَّق به لكان شبيهاً بالمضاف، وحق الشبيه بالمضاف أن يكون معرباً نحو: لا خيراً من العلم عندنا، ولا باغياً شراً اليومَ موجودٌ. هذا مذهب البصريين، وأجاز ذلك البغداديون، وتابعهم الزمخشري[2] وتمشياً مع رأي الجمهور فإنه لا يصح تعليق (اليوم) من قوله تعالى: ﴿قال لا تثريبَ عليكمُ اليومَ﴾[3] بـ (تثريب)؛ لأنه مبني، ولو علق به لوجب أن يقال: لا تثريباً بالإعراب. فـ (اليوم) معلَّق بمحذوف تقديره: لا تثريب كائن عليكم اليوم[4].

ونحو من هذا قوله تعالى: ﴿قالوا لا طاقةَ لنا اليومَ بجالوتَ﴾[5] لا يصح تعليق (لنا) و (اليوم) بـ (طاقة)؛ لأنه مبني، وإنما يتعلقان بمحذوف هو خبر (لا) تقديره: لا طاقة موجودة لنا اليوم[6]. . .

---

(١) شرح المفصل ٦ : ١١١.

(٢) انظر: المغني، ص ١٥، ٧٠١؛ والكشاف ٢ : ٣٤٢. ويسمى الاسم العامل فيما بعده مطوَّلاً وممطولاً.

(٣) سورة يوسف: الآية ٩٢.

(٤) البحر ٥ : ٣٤٣. وعليكم متعلق كذلك بـ (كائن).

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٤٩.

(٦) العكبري ١ : ١٠٤؛ والبحر ٢ : ٢٦٧.

الفصل بالأجنبـيِّ يمنع الظرف والجار والمجرور من التعلق:

إذا فصل فاصل بين المتعلَّق والظرف أو الجار والمجرور، وكان هذا الفاصل غريباً عـن العامل امتنع تعليقه به، ووجب تقدير عامل آخر له، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إنهُ على رجعِهِ لقادرٌ * يوم تُبْلى السرائرُ﴾[١] إذ لا يصح تعليق (يوم) بالمصدر (رجعه)؛ لأن (لقادر) الذي هو خبر (إنَّ) فاصل أجنبـيٌّ فصل بين المصدر والظرف، ومن ثم فإنه يقدر عامل من جنس المصدر، فكأنه قيل: يرجعه يوم تبلى السرائر[٢].

ولو قيل: إن إكرامك زيداً يوم نجاحه حميد لكان كلاماً مستقيماً لأن (زيداً) مفعول به للمصدر فهو ليس غريباً عنه.

إذا كان متعلَّق الظرف والجار والمجرور خاصاً لم يحذف إلا لدليل:

إذا كان متعلَّق الجار والمجرور كوناً عاماً فلا خلاف في صحة حذفه، ونعني بالكون العام الاسم الدال على الوجود المجرَّد، دون زيادة، نحو: خالد في الحديقة، والأصل: خالد موجود أو مستقر أو كائن في الحديقة، فهذا المقدر لم يدل على غير الوجود.

أما إذا كان كوناً خاصاً فالظاهر جواز حذفه إن دل عليه دليل وامتناعه إن لم يكن عليه دليل، وذلك نحو: زيد ضاحك في الطريق، فلو حذف المتعلَّق (ضاحك) لكان حذفاً مخلاً مضيعاً للمعنى المراد، لعدم وجود دليل يدل على المحذوف.

أما الحذف الذي قام عليه دليل فهو جائز، وذلك كقوله تعالى: ﴿الحرُّ بالحرِّ والعبدُ بالعبدِ والأنثى بالأنثى﴾[٣]، التقـدير: الحـر مقتولٌ بـالحر،

---

(١) سورة الطارق: الآيتان ٨، ٩.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ١:١٩٢؛ والبحر ٨:٤٥٥؛ والمغني، ص ٧٠٠.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٧٨.

أو مأخوذ به[١]، فصح حذف المتعلَّق لدلالة السياق العام عليه.

وقد أجاز أبو حيان الحذف في هذا الموضع لقوة الدليل، وزعم في موضع آخر أنه لا يصح حذف الكون الخاص مطلقاً، وفي هذا ما يشبه الاضطراب[٢].

قد يكون حذف المتعلَّق واجباً:

الأصل في متعلَّق الظرف والجار والمجرور أن يكون مذكوراً، لأن الأصل في العوامل الذكر لكن هناك مواضع محددة رأى جمهور النحويين أن حذف المتعلَّق فيها واجب؛ لأن الظرف والجار المجرور أقيما فيها مقام المتعلَّق، وانتقل الضمير المستقر فيه إليهما، وأصبح التعامل معهما على أنهما كالعوض عن المتعلَّق، وأصبح المتعلَّق أصلاً مرفوضاً لا يصح إظهاره للاستغناء عنه بهما، فقد حذف المتعلَّق على شريطة التفسير، كما في باب الاشتغال، وإليك أهم تلك المواضع:

١ ـ إذا وقعا خبراً نحو: أحمد في البستان، وإن خالداً في الدار، وكان محمد في عمله، والأصل: أحمدُ مستقر في البستان الخ . . . وقد صرَّح ابن جني بجواز إظهار هذا المتعلَّق، وأجاز ابن يعيش[٣] إظهاره إذا ذكر قبل الظرف نحو: زيد استقر عندك، وعدَّ ابن هشام ذلك غريباً[٤].

٢ ـ إذا وقعا صفة وذلك إذا سبقتهما نكرة محضة نحو: رأيت عصفوراً فوق الشجرةِ: وشممت زهراً في أكمامه، فالمحذوف (مستقر) هو النعت.

٣ ـ أن يقعا حالاً، وذلك بعد معرفة محضة، نحو: جاء حسنٌ في حلةٍ

---

(١) المغني، ص ٥٨٦.
(٢) انظر: البحر ٢:١٢، ٣:١٤٢.
(٣) ابن يعيش على المفصل ١:٩٠.
(٤) المغني، ص ٥٨٢.

بيضاء. وأما قوله تعالى: ﴿فلما رآه مستقراً عنده﴾[1] فليس المراد الوجود المطلق ولكن المراد أنه ثابت غير متقلقل، وإلا لم يذكر[2].

٤ ـ أن يقعا صلة للموصول كقوله ـ عز اسمه ـ: ﴿وله مَنْ في السمواتِ والأرضِ ومَنْ عندَهُ لا يستكبرونَ﴾[3] فالجار والمجرور (في السموات) وظرف المكان (عنده) متعلقان بمحذوف تقديره: (استقر)، ولا يقدر هنا (كائن) أو (مستقر) لأن صلة الموصول لا تكون إلا جملة، وهم لا يعدُّون اسم الفاعل مع ضميره جملة.

٥ ـ أن يرفعا الاسم ـ كما ذكرنا قريباً ـ نحو: (أفي اللّـهِ شكٌ)[4]؟ و (أعندك زيد)؟ فكل من (شك) و (زيد) فاعل، وقد ناب الجار والمجرور والظرف عن الفعل في رفع الفاعل فوجب حذف الفعل الذي كان عاملاً.

٦ ـ أن يكون المتعلَّق محذوفاً على شريطة التفسير بعده نحو: (أيومَ الجمعة صمت فيه)؟ فالظرف (يوم) منصوب بفعل محذوف من جنس مفسِّره (صمت)، ولا يصلح (صمت) المذكور للعمل في (يوم) لأنه عمل في (فيه) والعامل لا يعمل في حرفي جر من نوع واحد. فلما فسر المحذوف صار ذكره ممتنعاً لئلا يُجمع بين التفسير والمفسَّر[5].

حرف الجر الزائد لا يحتاج إلى متعلَّق:

وظيفة حرف الجر الأصلي إعانة الفعل القاصر عن الوصول إلى الاسم بنفسه، فهو إذن أداة توصيل وربط بين الأفعال وأشباهها وبين الأسماء، ومن ثم لم يستغنِ عن التعلُّق، وهذا المعنى غير موجود مع حرف الجر الزائد؛ لأن

---

(١) سورة النمل: الآية ٤٠.

(٢) العكبري ٢: ١٧٣.

(٣) سورة الأنبياء: الآية ١٩.

(٤) سورة إبراهيم: الآية ١٠.

(٥) انظر: المغني، ص ٥٨١.

الربط موجود مع عدم وجوده، كما في قولنا (ما عندي من خبر) فـ (من) زائدة و (خبر) مبتدأ مؤخر ومتعلَّق الظرف خبر مقدَّم فعلاقة الإسناد قائمة بين المبتدأ والخبر، ومثل هذا يقال في نحو (ما جاء من طالب) فـ (طالب) فاعل، فهو مسنَد إليه والفعل مسند.

ونحو من هذا قوله تعالى: ﴿أليسَ اللَّـهُ بأحكمِ الحاكمينَ﴾[1] فإن الباء حرف جر زائد و (أحكم) خبر (ليس) مجرور لفظاً منصوب محلاً، وقد زعم الحوفيُّ أن (بأحكم) متعلقة، وهذا وهم[2].

ويعامل معاملة حرف الجر الزائد في عدم الحاجة إلى متعلَّق حروف الاستثناء (خلا) و (عدا) و (حاشى) إذا جعلنا ما بعدها مجروراً؛ لأنهن يُنحِّينَ الفعل عما دخلن عليه، فلا يكون لهن أثر في الربط، فلا يحتجن إلى متعلَّق، مثل: قام الناس خلا خالدٍ[3].

(رُبَّ) حرف جر شبيه بالزائد واجبة التصدير:

يرى جمهور النحويين أن (رُبَّ) حرف جر شبيه بالزائد[4]، فهي في منزلة بين الأصليِّ والزائد، أما شبهها بالأصلي فمن جهة المعنى؛ لأنها تفيد التكثير في بعض المواضع، وتفيد التقليل في مواضع أخرى، فيطرأ على الكلام معنى جديد بسببها على نحو ما نرى في قولنا: رجل صالح جاءني، ورُبَّ رجلٍ صالح جاءني.

أما شبهها بالزائد فمن جهة الإعراب، لأن ما بعدها يكون مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً، كما في قولنا: ربَّ طالبٍ ناجحٍ جاءني، ورب طالب ناجحٍ

---

(١) سورة التين: الآية ٨.
(٢) المغني، ص ٥٧٥.
(٣) هناك ألفاظ أخرى في حاجة أكثرها إلى متعلَّق خلاف. انظر: السابق، ص ٥٧٦.
(٤) يرى الكوفيون أنها اسم.

أكرمت، فـ (طالب) في المثال الأول مبتدأ، وهو في المثال الثاني مفعول به مقدَّم لـ (أكرمت).

وانطلاقاً من ترددها بين الأصالة والزيادة ذهب الجمهور إلى أنها تحتاج إلى متعلَّق، وذهب الرماني وابن طاهر وابن هشام إلى عدم حاجتها إليه أسوةً بحروف الجر الزائدة[١].

وبناءً على قول الجمهور بحاجتها إلى متعلَّق فإن متعلَّق (رُبَّ) ومجرورها لا يقدر إلا بعدها نظراً لاختصاصها بالصدارة من بين حروف الجر حتى لا يعمل فيها ما قبلها. وللنحويين خلاف عريض في متعلَّقها من حيث وجوب الذكر والحذف[٢]، وذهب أبو حيان ــ وصححه بعضهم ــ إلى أنها تتعلَّق بخبر مجرورها، فإذا قيل: رُبَّ رجلٍ كريمٍ جاءني، فـ (رب) متعلقة بـ (جاءني)[٣].

حذف حرف الجر قبل (أنَّ) و (أنْ) و (كي) قياس مطرد:

إذا حذف حرف الجر انتصب المجرور إلا في الشذوذ، وقد يكون نصبه سماعياً جائزاً في النثر والشعر نحو نصحته ونصحت له، وشكرته وشكرت له، وقد يكون سماعياً خاصاً بالشعر كقول الشاعر:

لَــدْنٌ بهــزِّ الكفِّ يَعْسُــلُ متنُــهُ ... فيـهِ كمـا عسـلَ الـطريقَ الثعلبُ

والأصل: كما عسل في الطريق.

ويكون حذف حرف الجر قياساً مطرداً قبل الحروف المصدرية (أنَّ) و (أنْ) و (كي) المصدرية، وذلك نحو قوله ــ عز اسمه ــ: «شهدَ اللَّـهُ أنهُ

(١) المغني، ص ٥٧٧.
(٢) ابن يعيش ٨: ٢٨؛ والهمع ٢: ٢٧.
(٣) السابق ٢: ٢٧.

لا إلهَ إلا هو»[١]، أي: شهد بأنه، ونحو من هذا قوله ـ تعالى ـ: ﴿أوَعجبتمْ أنْ جاءكمْ ذكرٌ مِنْ ربِكُم﴾[٢]، أي: أعجبتم من أن. ونحو قوله: ﴿كيلا يكونَ دُولَةً بينَ الأغنياءِ منكم﴾[٣]، وذلك إذا قدرنا (كي) مصدرية، فإن جعلناها تعليلية قدرنا (أنْ) بعدها.

واشترط ابن مالك وأبو حيان لجواز الحذف مع (أنَّ) و (أنْ) أمنَ اللبس في نحو: رغبت في أن تسافر، أو عن أن تسافر، فحذف حرف الجر يؤدي إلى غموض الرغبة، ما لم يكن هناك دليل حالي أو مقالي يبين المراد[٤].

إذا عرف هذا تبين أن قول الرازي: إن لام الجر حذفت في قوله تعالى: ﴿همْ درجاتٌ عندَ اللّـهِ﴾[٥]، وأن الأصل: لهم درجات غير سديد؛ لأن حذف حرف الجر إنما يكون في الشعر، أو في مواضع كثر حذفه فيها، كما بينا أما أن يحذف قبل (هم) فهذا غير جائز. ولعل الذي حمله على ذلك ما نقل عن ابن عباس. والحسن أنهما قالا في تفسير هذه الآية: إن المعنى: لكلٍ درجاتٌ من الجنة والنار، وهذا إن صح عنهما حمل على أنه تفسير معنى لا تفسير إعراب. والمعنى مستقيم دون هذا التقدير، فلو قيل: هم درجات عند الله على حسب أعمالهم، أو هم ذوو درجات، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه لكان حسناً في المعنى والإعراب[٦].

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٨.
(٢) سورة الأعراف: الآية ٦٣.
(٣) سورة الحشر: الآية ٧.
(٤) ضياء السالك ٢: ٩٧؛ والبحر ٢: ١٢٤.
(٥) سورة آل عمران: الآية ١٦٣.
(٦) العكبري ١: ١٥٦؛ والبحر ٣: ١٠٢.

(مِنْ) لا تزاد في الإيجاب ولا يكون مجرورها إلا نكرة:

شرط جمهور النحويين لوقوع (مِنْ) زائدةً ثلاثة شروط:

أحدها أن يتقدمها نفي أو نهي أو استفهام بـ(هل)، وثانيها: أن يكون مجرورها نكرة، وثالثها: كونه فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ.

ولم يشترط الأخفش سبقها بالنفي، ولم يشترط الكوفيون الشرط الأول والثاني، فأجازوا دخولها في الإيجاب، وعلى المعرفة(١).

وبناءً على ما شرطه الجمهور من هذه الشروط ضعف تخريج أبي البقاء (مِنْ) على الزيادة في قول الله تعالى: ﴿فأتوا بسورةٍ من مثلِه﴾(٢)؛ لأن السياق سياق إيجاب، والأولى أن تجعل للتبعيض، أو لبيان الجنس.

وتأسيساً على هذا أيضاً أوجبنا العطف على المحل في نحو: ما جاءني من امرأةٍ ولا زيدٌ؛ لأن العطف بالجر على لفظ (امرأة) يقضي بتسليط العامل عليه، و(من) لا تعمل في معرفة.

وضعف كذلك قول أبي البقاء(٣) في قوله تعالى: ﴿ما ننسخْ مِنْ آيةٍ﴾(٤): إن (من) زائدة و(آية) حال، والمعنى: أي شيء ننسخ قليلاً أو كثيراً. فأجاز زيادة (من) قبل الحال، وهي لا تزاد قبلها. وعلل لهذا بأن (آية) جاءت حالاً في قوله تعالى: ﴿هذه ناقةُ اللَّهِ لكمْ آيةً﴾(٥). وهذا تنظير بين المتفرقات؛ لأن (آية) هنا بمعنى العلامة، والآية فيما نحن فيه واحدة الآي(٦).

---

(١) المقتضب ٤:١٣٧، ١٣٨؛ والمغني، ص ٤٢٥، ٤٢٦؛ وشرح الكافية ٢:٣٢٢.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٣. وانظر: العكبري ١:٢٤.

(٣) السابق ١:٥٦.

(٤) سورة البقرة: الآية ١٠٦.

(٥) سورة الأعراف: الآية ٧٣.

(٦) البحر ١:٣٤٣؛ والمغني، ص ٤٢٧.

حرف الجيم ـ الجر على المجاورة

الجر على المجاورة شاذ فلا يُخرَّج عليه القرآن:

قد يجر الاسم المستحق للرفع أو النصب إذا جاور اسماً مجروراً، وذلك كقول العرب: (هذا جحرُ ضبٍ خَرِبٍ)، فجروا (خرب) لمجاورته لـ (ضب) وحقه الرفع لأنه نعت لـ (جحر) وجحر مرفوع، ونحو من هذا قول الشاعر:

يا صاحِ بلِّغ ذوي الزوجاتِ كلِّهم ....

والأصل: كلَّهم؛ لأنه توكيد لـ (ذوي)، ولكن جره لمجاورته (الزوجات). وقد حمل أبو حاتم وابن جني قراءة الأعمش ويحيى بن وثّاب بجر (المتين) من قوله تعالى: ﴿إنَّ الله هو الرزّاق ذو القوةِ المتينِ﴾[1] على الجر على المجاورة[2].

وزاد بعض النحويين باباً آخر يجري فيه الجر على المجاورة، وهو العطف، وحملوا على ذلك قراءة[3] من قرأ: (أرجلِكم) بالجر من قوله تعالى: ﴿فاغسلوا وجوهَكُم وأيديَكم إلى المرافقِ وامسحوا برؤوسِكم وأرجلَكم إلى الكعبين﴾[4].

والجر على الجوار ثابت على خلاف القياس، وهو محمول على الغلط

---

(١) سورة الذاريات: الآية ٥٨.
(٢) المحتسب ٢: ٢٨٩؛ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٢٤٦.
(٣) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة وعاصم في رواية أبي بكر.
(٤) سورة المائدة: الآية ٦. انظر: مجاز القرآن ١: ١٥٥؛ وحجة القراءات لأبي زرعة، ص ٢٢٣.

من العرب؛ ووارِدٌ في شعر أو مَثَل، وكلاهما موضع ضرورة أو ما يشبه الضرورة، وكلام الله تعالى منزَّه عن ذلك، ومن ثم امتنع جمهور النحويين عن حمل شيء من القرآن عليه[1].

---

(١) انظر: الكتاب ١: ٤٣٦؛ ومعاني الأخفش ١: ٢٥٥؛ ومعاني الزجاج ٢: ١٦٧؛ وشذور الذهب، ص ٣٣٢.



حرف الحاء ـ الحال

المستقبل لا يكون حالاً:

إذا اقترنت الجملة بما يمحضها للاستقبال امتنع أن تقع حالاً لمنافاة الحال للاستقبال، وذلك كقوله تعالى: ﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النارَ﴾[1]، فلا يصح في جملة (ولن تفعلوا) أن تكون حالاً من الواو قبلها؛ لأنها صدرت بـ(لن) المختصة بنفي المستقبل، وإنما هي جملة اعتراضية اعترضت بين الشرط وجوابه[2].

وقد سها بعضهم حين أعرب جملة (سيهدين) من قوله تعالى: ﴿إني ذاهب إلى ربي سيهدين﴾[3] حالاً كما يقال: إني ذاهب مهدياً[4]. والصواب أنها مستأنفة. وتأسيساً على هذا منع سيبويه أن يقع المصدر المنسبك من (أن) والفعل حالاً؛ لأن (أن) إذا اقترنت بالفعل المضارع خلصته للاستقبال، وعليه عوَّل أبو حيان في الرد على الزمخشري تجويزه في قوله تعالى: ﴿وديةٌ مسلَّمةٌ

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٤.
(٢) البحر ١٠٧:١؛ والمغني، ص ٥٦٤.
(٣) سورة الصافات: الآية ٩٩.
(٤) المغني، ص ٥٦٤.

إلى أهله إلا أنْ يَصَّدَّقوا﴾(١) أن يكون المصدر المأخوذ من (أن يصدقوا) حالاً من (إلى أهله)(٢).

لا يفصل بين الحال وصاحبها بالأجنبيّ:

نصَّ كثير من النحويين على منع الفصل بين الحال وصاحبها بالأجنبي، والأجنبيُّ هنا ما كان كالخبر والنعت والمعطوف والجملة غير المعترضة، وإليك بعض النماذج على ذلك:

١ ـ في قوله تعالى: ﴿يا أيها الناسُ كلوا مما في الأرضِ حلالاً طيِّباً﴾(٣) يجوز في الجار والمجرور (مما) أن يكون حالاً من (حلالاً)، والأصل فيه: كلوا حلالاً مما في الأرض، فلما قدم نعت النكرة عليها صار حالاً، ويجوز في (طيباً) أن يكون صفة لـ(حلالاً)، ولكن ينبغي أن يكون تقديرها بعد الجار والمجرور، أي: كلوا حلالاً مما في الأرض طيباً، ولا يصح أن يكون على تأويل: كلوا حلالاً طيباً مما في الأرض، لما يلزم من الفصل بين صاحب الحال (حلالاً) والحال (مما) بالنعت (طيباً)(٤).

٢ ـ في قوله تعالى: ﴿قلْ من حرَّمَ زينةَ اللّـهِ التي أخرجَ لعبادِهِ والطيِّباتِ من الرزقِ قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصةً يومَ القيامةِ﴾(٥). لا يصح تعليق (في الحياة) بـ(حرَّم) ـ كما ذهب إليه

---

(١) سورة النساء: الآية ٩٢.

(٢) الكشاف ١:٣٥٣؛ والبحر ٣:٣٢٤.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٦٨.

(٤) العكبري ١:٧٤.

(٥) سورة الأعراف: الآية ٣٢.

الأخفش ـ[1]؛ لأن (خالصة) حال من الضمير المستتر في (للذين)، وإذا كان الأمر كذلك كان هناك فصل بين الحال وصاحبها بالظرف، وهو بعيد غير مستحسن[2]. والأولى أن تتعلَّق (في الحياة) بالمحذوف الذي تعلق بـه (للذين).

٣ ـ في قوله تعالى: ﴿الحمدُ للَّهِ الذي أنزلَ على عبدِهِ الكتابَ ولم يجعل له عوجاً قيِّماً﴾[3] يصح أن يجعل (قيّماً) حالاً من (الكتاب) على أنه مؤخر من تقديم، على تأويل: أنزل على عبده الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجاً، ويصح أن يكون (قيماً) حالاً من الكتاب دون الحاجة إلى ادعاء التقديم والتأخير على أن تكون جملة النفي (ولم يجعل له عوجاً) اعتراضاً بين الحال وصاحبها، وهم يتسامحون بالفصل بالجملة المعترضة؛ لأنها تفيد الكلام تقوية وتسديداً، فكأنها غير أجنبية[4].

أما إذا لم تكن الجملة معترضة فإنه لا يصح أن تفصل حينئذ، كقولنا: جاء خالد، وقام محمود ضاحكاً، حيث لا يصح جعل (ضاحكاً) حالاً من (خالد)؛ لأنه فصل بينهما بجملة غير معترضة، وإنما بجملة معطوفة.

---

(١) انظر: حجة الفارسي ٣:١٤٨ نسخة بلدية الإسكندرية. وقد زعم العكبري ١:٢٧٢ وأبو حيان في البحر ٣:٢٩١ بأن هذا قول الفارسي. والحق أن الفارسي ساق هذا القول على أنه للأخفش، ثم لم يستحسنه للفصل بين الحال وصاحبها، وذكر بعد ذلك أنه قد يحتج لأبي الحسن بأنهم يتوسعون في الظروف الخ . . .، وليس ذلك إلا لإنصاف المخالف لا على سبيل الاستحسان.

(٢) انظر: البيان ١:٣٦٠؛ والعكبري ١:٧٤؛ والبحر ٣:٢٩١.

(٣) سورة الكهف: الآية ١.

(٤) انظر: الحجة لأبي علي الفارسي ٣:١٤٨ نسخة بلدية الإسكندرية؛ والبحر ٦:٩٥، ٩٦. وقد منع أبو حيان في البحر ٣:٤١٦ ـ في ظاهر العبارة ـ الفصل بين الحال وصاحبها بجملة الاعتراض، وفي هذا ما يشبه التدافع.

لا تتقدم الحال على عاملها المعنوي:

يرى جمهور النحاة أن الحال تتقدم على عاملها اللفظي بشروط يذكرونها، وذلك كقولنا: جاء زيد راكضاً، فيصح أن يقال راكضاً جاء زيد، وجاء راكضاً زيد، وكقوله ــ عز اسمه ــ: ﴿خُشَّعاً أبصارُهم يخرجون﴾[(١)].
أما تقدمها على عاملها المعنوي فإن الجمهور يرى عدم جواز ذلك[(٢)]؛ لأن العامل المعنوي عامل ضعيف، والعوامل الضعيفة لا يليق معها التصرف بتقديم معمولاتها، وإليك مثالين على هذا:

١ ــ في قوله تعالى: ﴿قال الذين استكبروا إنّا كلٌ فيها﴾[(٣)] قرأ بعض القراء: (إنا كلا فيها)، وقد خرجها بعض النحويين على أن (كلًّا) قطعت عن الإضافة لفظاً وتقديراً، فصارت نكرة، فأصبحت حالًا، والعامل فيها العامل في الجار والمجرور، وتقديره: مستقرون، وصاحبها الضمير المستتر في الجار والمجرور. وقد ضعف ابن هشام ذلك بحجة أن الحال تصبح مقدَّمة على عاملها المعنوي، المقدَّر، وذلك ضعيف[(٤)].

٢ ــ في قوله تعالى: ﴿ولِلَّـهِ على الناسِ حجُّ البيت﴾[(٥)] (حج): مبتدأ، و(لله) خبره، و(على الناس) معلَّق بالاستقرار الذي هو متعلَّق الخبر، ولا يجوز في (للَّـهِ) أن يكون حالًا؛ لأنها متقدمة حينئذ على عاملها المعنوي (الاستقرار)، وهي لا تتقدم عند الجمهور عليه[(٦)].

---

(١) سورة القمر: الآية ٧.

(٢) انظر: ابن يعيش على المفصل ٢:٥٧؛ والهمع ١:٢٤٣.

(٣) سورة غافر: الآية ٤٨.

(٤) المغني، ص ٢٥٧.

(٥) سورة آل عمران: الآية ٩٧.

(٦) العكبري ١:١٤٤؛ والبحر ٣:١٠.

لا تتقدم الحال على عاملها الجامد:

إذا كان العامل في الحال غير متصرِّف لم يجز تقدم الحال عليه، لأن الفعل الجامد عامل ضعيف بسبب عدم تصرفه، فلا يجوز أن يقال: ضاحكاً أحسن بزيد، ولا قاضياً ما أعدل عمر، وإنما يجب أن يقال: أحسن بزيد ضاحكاً، وما أعدل عمر قاضياً.

حذف عامل الحال المعنوي ممتنع:

سبق أن قلنا: إن العامل المعنوي عامل ضعيف لا يليق التوسع في الاستعمال معه، وإذا كان جمهور النحويين قد منع تقدم الحال على عاملها المعنوي نظراً لضعفه فأن يمتنع حذف ذلك العامل أولى، وبناء عليه ردوا على المبرد قوله في قول الفرزدق[1]:

فأصبحوا قد أعادَ اللَّهُ نعمتَهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلَهم بشرُ

إن (مثلَهم) منصوبة على الحال، والأصل: ما في الوجود بشرٌ مثلُهم، ثم تقدم (مثلهم) الذي هو نعت، فأصبح حالاً والعامل في الحال هو الجار والمجرور (في الوجود) المحذوف[2]. وإنما امتنع هذا لأن العامل الحقيقي هو متعلَّق الجار والمجرور، ولكن حُذف المتعلَّق، وأنيب الجار والمجرور عنه، ففي حذفه إجحاف. ولو قيل إن (مثلَهم) خبر مقدم مرفوع، وإنما بني على الفتح؛ لأنه مبهم والمبهم إذا أضيف إلى مبني بني مثله لم يكن بعيداً.

نعت النكرة إذا تقدم عليها صار حالاً:

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة؛ لأنه منزل منزلةَ المبتدأ إذ هو مخبر عنه من حيث المعنى، كما أن الأصل في الحال أن تكون نكرة؛

(١) انظر: شرح الكافية ١: ٢٠٤؛ والهمع ١: ٢٤٢.

(٢) انظر: المقتضب ٤: ١٩١، ١٩٢؛ والمغني، ص ٤٧٥؛ والملخص ١: ٢٤٧؛ والخزانة ٢: ١٣٠.

لأنها منزَّلة منزلة الخبر، والأصل في الخبر التنكير؛ وبين الحال والخبر والنعت من التشابه والتناظر ما لا يخفى. فإذا قدم النعت على المنعوت لم يمكن بقاؤه على حاله؛ لأنه منزل من منعوته بمنزلة الصلة من الموصول، وهي لا تتقدم عليه، فصاروا إلى ما يؤدي معنى النعت، وهي الحال، ومجيىء الحال من النكرة وإن كان خلاف الأصل إلا أنه أخف الضررين[١]، وذلك كقوله تعالى: ﴿فمن كان منكم مريضاً﴾[٢] (منكم) حال من (مريضاً) والأصل: فمن كان مريضاً كائناً منكم، فلما تقدم انتصب على الحال، ووهم من علق (منكم) بـ (مريضاً) حتى قال أبو حيان: إن ذلك لا يكاد يُعقل[٣].

ويمكن أن تصاغ القاعدة التي ذكرناها بعبارة أخرى، وهي: أن صاحب الحال إذا تأخر جاز مجيئه نكرة؛ لأننا ذكرنا أن صاحب الحال منزَّل منزلة المبتدأ، ولا يبتدأ بنكرة، فإذا تقدم الخبر على المبتدأ، كما في نحو: في الدار كتابٌ جاز الابتداء بـ (كتاب)، فكذلك تقدم الحال؛ لأنها منزلة منزلة الخبر، وذلك كقول كثير عزة:

لـمـيَّـةَ مُـوحـشـاً طـللُ ....

والأصل: لمية طلل موحشٌ، فلما تقدم (موحش) على منعوته انتصب على الحال[٤].

ونبه أبو حيان إلى أن ما يُدَّعى فيه أنه منصوب على الحال لتقدمه على صاحبه ينبغي أن يصلح للوصفية إذا تأخر، ولذلك اعترض على الزمخشري لإعرابه (أجراً) من قوله تعالى: ﴿وفضَّلَ اللّـهُ المجاهدين على القاعدين أجراً

---

(١) الخصائص ٢: ٤٩٢؛ ابن يعيش ٢: ٦٤.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

(٣) البحر ٢: ٧٥.

(٤) المغني، ص ١١٨.

عظيماً* درجاتٍ منه...﴾(١) حالاً من النكرة (درجات) مقدَّمة عليها لأنه لو تأخرت الحال، فقيل: فضَّل اللّـهُ المجاهدينَ على القاعدين درجاتٍ منه أجراً... لم يصح؛ لأن (درجات) جمع و(أجراً) مفرد، والجمع لا ينعت بالمفرد(٢).

لا يعمل في الحال إلا ما عمل في صاحبه:

ذهب جمهور النحويين إلى أنه لا يعمل في الحال إلا ما عمل في صاحبه، فإذا قلنا: جاء أحمد مسرعاً، فإن (جاء) هو الذي رفع (أحمد) على الفاعلية، ونصب (مسرعاً) على الحال، كما أن شأن النعت كذلك(٣).

وبناء على هذا لم يجوِّز كثير منهم مجيىء الحال من المضاف إليه إذا لم تكن الحال عاملة في صاحبه، وذلك نحو: ﴿صراطَ الذينَ أنعمتَ عليهم غيرِ المغضوبِ عليهم﴾(٤) حيث قرأ بعض القراء: (غيرَ) بالنصب، وخرجها المهدويُّ على أنها حال من (الذين)، ورُدَّ ذلك بأن (الذين) مضاف إليه، وليس في المضاف معنى الفعل(٥). وكذلك قوله تعالى: ﴿بلْ ملَّةَ إبراهيم حنيفاً﴾(٦)، فقد ضعف بعضهم جعل (حنيفاً) حالاً من (إبراهيم) لأنه مضاف إليه، وليس في المضاف معنى الفعل(٧). وأجاز بعض النحويين مجيىء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه، أو كالجزء، وحملوا عليه هذه الآية(٨)؛ لأن دين المرء ومعتقده كالجزء منه.

---

(١) سورة النساء: الآيتان ٩٥، ٩٦.

(٢) الكشاف ١:٥٥٦؛ والبحر ٣:٣٣٣.

(٣) انظر: الكتاب ١:٣٨٧؛ والهمع ١:٢٤٤. وقد أجاز ابن مالك ذلك على قلة.

(٤) سورة الفاتحة: الآية ٧.

(٥) العكبري ١:٨؛ والبحر ١:٢٩.

(٦) سورة البقرة: الآية ١٣٥.

(٧) انظر: أمالي ابن الشجري ١:١٨، ١٩؛ والبيان ١:١٢٥.

(٨) شرح الكافية الشافية ٢:٧٥.

إذا توقفت فائدة الكلام على الحال امتنع حذفها:

الأصل في الحال أن تكون فضلة ـ كما هو شأن المنصوبات ـ؛ لأنها في الغالب تأتي بعد تمام الكلام لفظاً أو تقديراً، كقولنا: استيقظ سعيد نشيطاً، فلو حذفنا (نشيطاً) التي هي الحال لظل الكلام مفيداً، وذلك لبقاء ركني الإسناد.

لكن ترد الحال في بعض المواضع على غير هذا إذ تكون عمود الكلام ومحوره، فلا يستغنى عنها حينئذ، ولا يحكم عليها بأنها فضلة، شأنها في ذلك شأن خبر (كان) واسم (إن)، فهما منصوبان، ولكن لا يستغنى عنهما. وإليك بعض الأمثلة:

١ ـ قال الله تعالى: ﴿ثم أنتم هؤلاءِ تقتلونَ أنفسَكم﴾[١] (أنتم) مبتدأ و (هؤلاء) خبر، وجملة (تقتلون) في محل نصب على الحال، والعامل فيها اسم الإشارة لما فيه من معنى الفعل، و (هؤلاء) وإن كان خبراً عن الضمير من حيث اللفظ إلا أن المعنى على الإخبار بالحال؛ لأنه لو قيل: ثم أنتم هؤلاء دون (تقتلون) لما فهم منهم شيء[٢].

٢ ـ في الكتاب العزيز: ﴿وهذا بعلي شيخاً﴾[٣] (شيخاً): حال، ولو حذف لكان الكلام غير مفيد؛ لأن الملائكة الحاملين للبشرى لإبراهيم ـ عليه السلام ـ يعلمون أنه زوجها.

٣ ـ قال الله ـ عز اسمه ـ: ﴿وما خلقنا السماءَ والأرضَ وما بينهما لاعبين﴾[٤] (لاعبين): حال، ولو حذفت لصار المعنى إلى نفي الخلق، والمقصود نفي اللعب والعبث.

---

(١) سورة البقرة: الآية ٨٥.
(٢) البيان ١:١٠٣؛ والدر المصون ١:٤٧٥.
(٣) سورة هود: الآية ٧٢.
(٤) سورة الأنبياء: الآية ١٦.

إذا تقرر هذا تبين أن تضعيف أبي حيان إعراب (كفاراً) من قوله تعالى: ﴿لو يردُّنكم من بعدِ إيمانِكم كفّاراً﴾[١] حالاً بحجة أن الحال تأتي مستَغنىً عنها في أكثر مواردها، وهذا لا بد منه هنا[٢] ـ غير سديد؛ لأن ذلك وارد في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، وما كان كذلك لم يكن قليلاً ولا ضعيفاً.

وقوع الحال مفرداً أحسن من وقوعه جملة:

الأصل في الحال أن تقع مفرداً، وقد تقع جملة بشروط[٣]، فإذا دار الأمر بين كون الحال مفرداً، وكونها جملة كان جعلها مفرداً أجود مجاراة للأصل[٤]، ولأن أخويها الخبرَ والنعت كذلك، وإليك مثالاً على هذا:

في قوله ـ عز اسمه ـ: ﴿وكأيِّنْ من نبيٍّ قاتلَ معهُ رِبِّيُّونَ كثيرٌ﴾[٥] يجوز في (ربيون) أن تكون مبتدأ مؤخَّراً، وخبره (معه)، وتكون الجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال من فاعل (قاتل)، ويحتمل أن تكون (ربيون) فاعلاً للظرف معه، ويكون متعلَّق الظرف هو الحال، وتقديره: كائناً معه ربيون، وهذا هو الأحسن لأن الحال يكون حينئذ مفرداً[٦].

المضارع المثبَت الخالي من قد إذا وقع حالاً لم تدخل عليه واو الحال:

الفعل المضارع إذا وقع حالاً كان قائماً مقام اسم الفاعل؛ فإذا قيل: أقبل سعد يبتسم كان بمثابة قولنا: أقبل سعد مبتسماً، فكما لا يقال: أقبل زيد ومبتسماً، فإنه لا يقال: أقبل زيد ويبتسم، وقد ورد عن العرب قولهم: قمت

(١) سورة البقرة: الآية ١٠٩.
(٢) البحر ١:٣٤٨.
(٣) ابن يعيش على المفصل ٢:٦٥؛ والهمع ١:٢٤٦.
(٤) البحر ٣:٤٩٩.
(٥) سورة آل عمران: الآية ١٤٦.
(٦) البحر ٣:٧٢.

وأصكُّ عينيه، وهو في غاية الشذوذ، وينبغي تأويل مثل ذلك حينئذ على أن المضارع خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وأنا أصكُّ عينيه، وتكون الجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال[1]. وبناء على هذا ضعف جعل جملة (تكتمون)[2] حالاً في قوله تعالى: ﴿ولا تلبسوا الحقَّ بالباطل وتكتموا الحق وأنتمْ تعلمون﴾[3]؛ لأن واو الحال لا تدخل هنا إلا أن يقدر مبتدأ محذوف على نحو ما ذكرنا. ويمنع من جعلها حالاً هنا مانع آخر، وهو أن الحال قيد في الجملة السابقة، فيكون الله تعالى نهاهم عن لبس الحق بالباطل حال كتمانهم الحق، وهم نهوا عن لبس الحق بالباطل على كل حال. وقد خرجها بعضهم على العطف على ما قبلها[4].

الحذف:

إذا جاز في الكلمة إعرابان قُدِّم ما لا حذف فيه:

الأصل في الكلام الذكر، والحذف طارىء عليه، ومن ثم فإن الأولى جريان الكلام على أصله وظاهره ما لم يوجد صارف يصرف عن ذلك الظاهر، يحوج إلى التقدير، وإليك مثالين على هذا:

١ ـ في قوله ـ عز اسمه ـ: ﴿لا نفرِّقُ بينَ أحدٍ منهمْ﴾[5] يحتمل (أحد) أن يكون هو المستعمل في سياق النفي؛ فيكون دالاً على العموم، فيصحُّ دخولُ (بين) عليه دون الحاجة إلى تقدير معطوف عليه؛ إذ من المعلوم أن (بين) لا تضاف إلا إلى متعدد لفظاً أو معنى، ويحتمل (أحد) أن يكون بمعنى (واحد) والهمزة بدل من الواو إذ أصله وَحَد، ويقدر معطوف تصير به

---

(١) البحر ٣: ٤٠، ٤١؛ والمغني، ص ٧٨٩.
(٢) هي قراءة ابن مسعود، وقراءة الجمهور: تكتموا.
(٣) سورة البقرة: الآية ٤٢.
(٤) البحر ١: ١٨٠؛ والدر المصون ١: ٣٢٥.
(٥) سورة البقرة: الآية ١٣٦.

(بين) مضافة إلى متعدد، أي: لا نفرق بين أحد منهم، وبين نظيره، أو بين أحد منهم والآخر، فحذف هذا المعطوف اعتماداً على فهم السامع. والوجه الأول أولى؛ لأنه لا حذف فيه[1].

٢ ـ في قوله تعالى: ﴿قلِ اللَّهُ يفتيكم فيهن وما يُتلى عليكم في الكتابِ في يتامى النِّساءِ اللاتي لا تؤتونهنَّ ما كُتبَ لهُنَّ، وترغبون أن تنكحوهن والمستضعفين من الوِلْدانِ وأن تقوموا لليتامى بالقسط﴾[2] يصح في المصدر المؤول من (أن) والفعل (تقوموا) أن يكون مجروراً لعطفه على (يتامى النساء) أو (المستضعفين)، ويصح فيه كذلك أن يكون منصوباً بفعل مقدر، أي: ويأمركم أن تقوموا. . .، ويصح أن يكون مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير: وقيامكم لليتامى بالقسط خيرٌ لكم. والوجه الأول أولى وأرجح لاستغنائه عن تقدير ناصب في الوجه الثاني، وتقدير خبر في الوجه الثالث[3]، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه.

ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور ما أمكن:

إذا احتجنا إلى تقدير محذوف قدرناه من جنس المذكور؛ لأن في ذلك تسويفاً مكيناً لحذفه إلا إذا منع مانع من ذلك فيصار إلى غيره.

ففي قوله تعالى: ﴿كونوا قوامين بالقسطِ شهداءَ للَّهِ ولو على أنفسِكم﴾[4] تقدير الكلام: وإن كنتم شهداء على أنفسكم فكونوا شهداءَ لله[5]. وقد قدره الزمخشري بقوله: ولو كانت الشهادة على أنفسكم أو آبائكم

---

(١) البحر ١: ٤٠٩.
(٢) سورة النساء: الآية ١٢٧.
(٣) إعراب القرآن للنحاس ١: ٤٥٧؛ والبيان ١: ٢٦٩؛ والبحر ٣: ٣٦٢، ٣٦٣.
(٤) سورة النساء: الآية ١٣٥.
(٥) البحر ٣: ٣٦٩.

أو أقاربكم[١]، فاستخدم لفظ الشهادة بدل (شهداء)، وقد علَّق على ذلك أبو حيان بقوله: ليس بجيد؛ لأن المحذوف إنما يكون من جنس الملفوظ به قبلُ ليدلَّ عليه، فإذا قلت: كن محسناً لمن أساء إليك، فتحذف (كان) واسمها والخبر، ويبقى متعلَّقه لدلالة ما قبله عليه، ولا تقدره: ولو كان إحسانك لمن أساء إليك[٢] فيكون التقدير السويُّ إذن: كن محسناً ولو كنت محسناً لمن أساء إليك.

ومثال المانع من تقدير مطابق للمذكور قولنا: محموداً اضرب أخاه، فإن الناصب لـ(محموداً) فعل محذوف يفسره المذكور، وتقديره: أهن محموداً. . . ، ولا يقال: اضرب محموداً، لاختلاف المعنى، وإنما يقال: أهن محموداً؛ لأن ضرب أخي المرء إهانة له.

حذف الجملة أو أحد ركنيها يحتاج إلى دليل:

من الحذف ما لا يحتاج إلى دليل، كما لو قلنا: في (جاء زيد مسرعاً): جاء زيد، فحذفنا الحال، وكما لو قلنا في: (شربت الماء): شربت، فالحذف في الحال والمفعول به هنا سائغ، ولا حاجة إلى دليل يدل عليه كما أنه لا حاجة إلى تقديره. لكن إذا كان المحذوف الجملة بأسرها أو الفعل وحده أو الفاعل وحده، أو المبتدأ، أو الخبر الخ . . . فلا بد من دليل حالي أو مقالي يدل على ذلك، فلا يقال: زيد، ويحذف الخبر على تقدير: مسافر، ولا يقال كذلك: مسافر، ويحذف زيد دون دليل كذلك؛ لعدم استفادة السامع من مثل هذا الكلام، ولكن إذا وجد دليل صح ذلك، كما في قولنا لمن يحزم متاعه على سيارته: مكةَ، أي: أتريد مكة، أو أتقصد مكة صح ذلك، مع أننا حذفنا جملة مكونة من الفعل والفاعل، ونحو من هذا قول الله تعالى: ﴿هل أتاكَ

---

(١) الكشاف ١: ٥٧٠.
(٢) البحر ٣: ٣٧٠.

حديثُ ضيفِ إبراهيمَ المكرَمين. إذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال سلامٌ قومٌ منكَرون﴾[١]، فقد حذف الفعل وفاعله، والأصل: فقالوا: نسلِّم سلاماً، كما حذف الخبر، والأصل: سلام عليكم، والمبتدأ، والأصل: أنتم قومٌ منكَرون لدلالة الكلام عليه.

العوامل الضعيفة لا تُحذَف:

أصل العمل للأفعال، والأسماء والحروف محمولة عليها، أو متضمنة لمعانيها، ولذلك عدوا حروف الجر والجزم والنصب في العوامل الضعيفة، فلا تحذف إلا في مواضع كثر فيها استعمالها، وقويت فيها الدلالة عليها[٢]، ومن جهة ثانية فإن كثيراً من الحروف جاءوا بها لتنوب عن الفعل، فلو حذفت لكان حذفها اختصاراً للمختصر، واختصار المختصر إجحاف به[٣].

أما إذا دل دليل على الحرف فإنه يحذف، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿سواءٌ عليهم أأنذرتَهم أم لم تنذرهم﴾[٤] حيث قرأ بعضهم (أنـذرتَهم)، فحذف همزة الاستفهام مع أنها نائبة عن (أستفهم)، والذي سوغ ذلك كون (سواء عليهم) يفيد وجوب التسوية فيه بين شيئين أو أكثر، ولمجيء (أم) بعد ذلك أيضاً، ولأن حذف الاستفهام كثير جداً[٥].

حذف القول كثير في كلامهم:

يكثر في كلام العرب حذف القول، وبقاء المقول، أما العكس ـ أي: حذف المقول وبقاء القول، ـ فهو قليل، وإنما كثر حذف القول لأن سياق

(١) سورة الذاريات: الآيتان ٢٤، ٢٥.
(٢) المغني، ص ٧٩٤.
(٣) انظر: المحتسب ١: ٥١.
(٤) سورة البقرة: الآية ٦.
(٥) السابق ١: ٥٠.

الكلام وقرائن الأحوال كثيراً ما تشير إليه حتى صار مألوفاً مأنوساً حتى قال أبو علي الفارسيُّ: حذف القول من حديث البحر، قل، ولا حرج[١].

ومن حذف القول قوله ـ تعالى ـ: ﴿والملائكةُ يدخلون عليهمْ من كلِّ بابٍ. سلامٌ عليكم﴾[٢]، وتقدير المحذوف: قائلين سلام عليكم. . .، ومثله قوله ـ عز اسمه ـ: ﴿والذين اتخذوا من دونِه أولياءَ ما نعبدُهمْ إلّا ليقربونا﴾[٣]، أي: يقولون: ما نعبدهم الخ. . .، ونحو منه قوله سبحانه: ﴿فأمّا الذين اسودَّتْ وجوهُهمْ أكفرتُم بعدَ إيمانِكم﴾[٤]، أي: يقال لهم: أكفرتم[٥]. أما حذف المقول مع بقاء القول فهو قليل، وذلك كقوله تعالى: ﴿أتقولون للحقِّ لما جاءَكُم أسحرٌ هذا﴾[٦]، وتقديره: أتقولون للحق لما جاءكم هو سحرٌ، ثم استأنف، فقال: أسحرٌ هذا[٧]. والذي حسَّن حذف المقول هنا دلالة ما بعده عليه من قوله (أسحر هذا).

الحرف:

الحرف لا يعمل فيما قبله:

قدمنا أن الحرف عامل ضعيف؛ لأنه محمول في عمله على الفعل، ومن ثم فإنه لا يعمل فيما قبله، فلا يقال: زيداً كأنه قائم على أن (زيداً) مفعول به لعامل محذوف يفسره (كأن) لأنها لا تصلح للعمل فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً[٨].

---

(١) المغني، ص ٨٢٧.
(٢) سورة الرعد: الآيتان ٢٣، ٢٤.
(٣) سورة الزمر: الآية ٣.
(٤) سورة آل عمران: الآية ١٠٦.
(٥) الدر المصون ١: ٣٧٠، ٣٧١.
(٦) سورة يونس: الآية ٧٧.
(٧) العكبري ٢: ٣١.
(٨) شذور الذهب، ص ٤٢٦.

حرف الحاء ـ الحمل على المعنى

الحمل على المعنى كثير في كلامهم:

جرى أكثر كلام العرب على موافقة لفظه لمعناه، ومنه ما وُجِّهت فيه عناية المتكلم للمعنى دون اللفظ، وأمثلة هذا النوع كثيرة في كلامهم، نكتفي بمثالين لذلك:

١ ـ قال الله تعالى: ﴿كُتبَ عليكمْ إذا حَضَرَ أحدَكمُ الموتُ إنْ تركَ خيراً الوصيَّةُ للوالدينِ والأقربينَ بالمعروفِ حقاً على المتقينَ * فمن بدَّله بعدَ ما سمعَهُ﴾[١]. الظاهر أن الهاء في (بدله) و(سمعه) عائدة على الوصيَّة مع أن الضمير مذكر و(الوصية) مؤنث، وذلك؛ لأن الوصية بمعنى الإيصاء، والإيصاء مذكر، فحمل على المعنى، كما ورد عن العرب من قولهم: (فلان جاءته كتابي فاحتقرها)، فأعاد الضمير (ها) على الكتاب ذهاباً به إلى معنى الصحيفة، وهي مؤنث[٢].

٢ ـ قال الله تعالى: ﴿فلما رأى الشمسَ بازغةً قال هذا ربي﴾[٣]. الإشارة بـ(هذا) إلى الشمس، وهي مؤنثة ـ على الأشهر ـ، فحمل على المعنى، أي: هذا الضياء، أو هذا الشخص، أو هذا المرئيّ[٤].

العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ:

سبق أن قلنا: إن حمل الكلام على المعنى كثير في كلام العرب، والغالب أنه إذا اجتمع في الكلام حمل على اللفظ، وحمل على المعنى أن يؤتى أولاً بالحمل على اللفظ، ثم يثنى بالحمل على المعنى، وذلك كقوله

---

(١) سورة البقرة: الآيتان ١٨٠، ١٨١.
(٢) البيان ١:١٤٢؛ والبحر ٢:٢٢.
(٣) سورة الأنعام: الآية ٧٨.
(٤) الخصائص ٢:٤١٢؛ والبحر ٤:١٦٧.

ـ عز اسمه ـ: ﴿ومن الناسِ من يقولُ آمنّا باللّـهِ وباليومِ الآخرِ وما همْ بمؤمنين﴾(١) حيث ورد (يقول) محمولاً على لفظ (من)؛ لأنه مفرد مذكر، ثم حمل على المعنى، فجاء بالضمير (هم) جمعاً لأن (مَنْ) تفيد العموم. ويبدو أن الأسلوب القرآني قد اعتمد هذا الاتجاه، وأما في كلام العرب فإن هذا هو الأغلب الأعم، وقد يبدأ بالحمل على المعنى، ثم يصار إلى الحمل على اللفظ، كما في قول الشاعر(٢):

رأتْ جَبَلاً فوقَ الجبال إذا التقتْ   رؤوس كبيـرَيْهـنَّ ينتطحانِ

وقد حمل مكي وابن بنت العراقي على هذا قول الله تعالى: ﴿وقالوا ما في بطونِ هذهِ الأنعامِ خالصةٌ لذكورِنا ومحرَّم على أزواجنا﴾(٣) حيث جاء (ما) مبتدأ، وخبره: (خالصة)، فحمل (خالصة) على معنى (ما)؛ لأن ما في بطون الأنعام أنعام، ثم عاد إلى الحمل على لفظ (ما)، فقال: (ومحرَّم)(٤).

لكن من النحويين من جعل التاء في (خالصة) للمبالغة، كالتي في (راوية) و(علاّمة)، ومنهم من جعلها كالتي في المصدر، نحو (العافية)، وحينئذ فإن التأنيث لا يكون حملاً على معنى (ما)، وإنما على لفظها في الموضعين(٥).

---

(١) سورة البقرة: الآية ٨.
(٢) انظر: الخصائص ٢:٤٢١؛ والخزانة ٢:٢٠٢.
(٣) سورةالأنعام: الآية ١٣٩.
(٤) مشكل إعراب القرآن ١:٢٩٢؛ والبحر ٤:٢٣٢.
(٥) انظر السابق ٤:٢٣٢.





حرف الخاء ـ الخبر

لا يصلح للإخبار إلا ما استقلَّ به المعنى:

الخبر هو الجزء المتمم للفائدة، فلا يصلح خبراً للمبتدأ ولا لـ (إنَّ) ولا لـ (كان) وأخواتهما إلا ما تمت به الفائدة، وبناء على هذا وهَّم أبو حيان المهدويَّ وابن عطية في تجويزهما جعل (عند الله) من قوله تعالى: ﴿قلْ إنْ كانتْ لكمُ الدارُ الآخرةُ عندَ اللَّـهِ خالصةً من دونِ الناسِ فتمنَّوا...﴾[1] خبراً لـ (كان) على أن (خالصة) منصوبة على الحال[2]؛ لأن المعنى لا يستقل لو قيل: لو كانت الدار عند الله خالصةً. دون أن تذكر (لكم).

وقد ذهب إلى هذا أبو جعفر النحاس من قبل، فجعل (عند الله) خبراً لـ (كان)، وتابعه على ذلك ابن الأنباري والعكبري[3]، واحتج العكبري لذلك بقوله: «وسوَّغ أن يكون (عند) خبر (كانت لكم) إذ كان فيه تخصيص وتبيين، ونظيره قوله: ﴿ولم يكنْ له كُفُواً أحدُ﴾[4]، لولا (له) لم يصح أن يكون (كفواً) خبراً». ويلوح لي أنه قياس مع الفارق.

---

(١) سورة البقرة: الآية ٩٤.
(٢) البحر ١: ٣١٠.
(٣) انظر إعراب القرآن ١: ١٩٩؛ والبيان ١: ١١٠؛ والعكبري ١: ٥٣.
(٤) سورة الإخلاص: الآية ٤.

الذوات لا تكون خبراً عن المصادر ولا المصادر خبراً عن الذوات:

الأصل في الخبر أن يكون عين المبتدأ في المعنى؛ لأنه وصف له، فإذا قيل: خالد ناجح، فإن (خالد) هو الذي تحقق فيه وصف النجاح، والناجح هو (خالد)، والمصدر هو اسم الحَدَث الجاري على الفعل، وفعل المرء شيء مغاير لذاته، ومن ثم فإننا إذا وجدنا ما ظاهره اسم ذات وقع خبراً عن مصدر، أو مصدرٌ وقع خبراً عن اسم ذات وجب أن نصير إلى ضربٍ من التأويل يصير به الخبر عين المبتدأ في المعنى، وذلك نحو قوله ــ عز اسمه ــ: ﴿ولكنَّ البرَّ من آمنَ باللّـهِ واليومِ الآخرِ﴾[1]، فـ (البر) مصدر، و (من) دالة على الذات، فذهب سيبويه وقطرب والأخفش إلى أن التقدير: ولكنَّ البرَّ برُّ من آمن بالله، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. وقال المبرد: لو كنت من أهل القراءة لقرأت: ولكنَّ البَرَّ ــ بفتح الباء ــ لأنه بذلك يكون اسم فاعل[3]، فيزول الإشكال. وذهب الزجاج إلى أن التقدير: ولكنَّ ذا البرِّ من آمن بالله، فقدَّر مضافاً محذوفاً أقيم المضاف إليه مقامه، على حد قول الشاعر:

وكيفَ تواصلُ مَنْ أصبحتْ   خلالته كأبي مَرْحَبِ

المعنى، كخلالة أبي مرحب[4]. وفي الآية تقديرات أخرى لا حاجة إلى ذكرها[5]. ولو قيل: زيدٌ عِلْمٌ، فأخبر بالمصدر عن الذات لوجب المصير كذلك إلى التأويل، إما على تقدير حذف مضاف، أي زيد ذو علم، وإما على تنزيل المصدر منزلة اسم الفاعل على سبيل المبالغة، كما قالوا: رجل عَدْلٌ، أي: عادل.

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٧٧.
(٢) الكتاب ١ :٢١٢؛ ومعاني الأخفش ١ :١٥٦.
(٣) البحر ٢ :٣.
(٤) معاني الزجاج ١ :٢٣٢.
(٥) العكبري ١ :٧٧؛ ومشكل إعراب القرآن ١ :٨١، ٨٢؛ والبحر ٢ :٣.

لا تزاد الباء في الخبر الموجَب:

تزاد الباء إجماعاً في الخبر إذا كان منفياً، نحو: ليس خالدٌ بمسافرٍ، وما أحمدُ بقادمٍ، أما إذا كان الخبر موجَباً فإن الجمهور يرون أن الباء لا تزاد فيه، فلا يقال: خالد بقائم. وذهب الأخفش وابن كيسان إلى جواز ذلك، وحملا عليه قول الله تعالى: ﴿والذين كسبوا السيئاتِ جزاءُ سيئةٍ بمثلِها﴾[1]، أي: جزاء سيئة مثلُها[2]. ويرى الجمهور أن الخبر متعلَّق الجار والمجرور، أي: جزاء سيئة كائنٌ بمثلها، وذلك فراراً من الإقرار بزيادتها[3].

وبناءً على هذه القاعدة حكمنا على (ما) في قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «ما أنا بقارىء»[4] بأنها نافية، وليست استفهامية ـ كما قال بعضهم ـ لأنها لو كانت كذلك لكان الكلام إيجاباً، ولامتنع دخول الباء.

إذا جاز جعل الخبر جملة ومفرداً كان جعله مفرداً أولى:

يرى النحاة أن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً لا جملة، ويستدل لهذا ابن يعيش بدليلين، أولهما: أن المفرد بسيط، وأن الجملة مركب، والبسيط أول، والمركب ثان، فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد، ثم وقعت الجملة موقعه، فالاسم المفرد هو الأصل، والجملة فرع عليه. وثانيهما: أن المبتدأ نظير الفاعل في أن كل واحد منهما مخبر عنه، والخبر فيهما هو الجزء المستفاد، فكما أن الفعل مفرد، فكذلك خبر المبتدأ مفرد[5].

وبناء على هذا يصار إلى تقدير مفرد في: (خالد في المدرسة)، أي: كائن، أو مستقر لا: كان، أو استقر؛ لأن اسم الفاعل مع فاعله لا يعد جملة، على حين أن الفعل مع فاعله جملة.

---

(١) سورة يونس: الآية ٢٧.

(٢) ابن يعيش على المفصل ٨:٢٣؛ ورصف المباني، ص ٢٢٧.

(٣) المغني، ص ١٢٩؛ والخزانة ٢:٤١٣، ٤١٤.

(٤) صحيح البخاري ١:٤.

(٥) ابن يعيش على المفصل ١:٨٨.

وتفريعاً على هذه القاعدة رجح أبو حيان جعل (صلواتٌ) فاعلاً للجار المجرور في قوله تعالى: ﴿أولئكَ عليهمْ صلواتٌ من ربِّهم ورحمةٌ﴾[١]؛ لأن الجار والمجرور اعتمد على مبتدأ، ومتعلَّق (عليهم) خبر (أولئك)، والتقدير: أولئك كائنة عليهم صلوات من ربهم. ولو أننا جعلنا (صلوات) مبتدأ مؤخراً لكان المتعلَّق المقدر خبراً عن (صلوات)، وكان خبر (أولئك) الجملة المكونة من المبتدأ الثاني وخبره[٢].

وفعل أبو حيان نحواً من ذلك في قوله تعالى: ﴿أولئكَ عليهمْ لعنةُ اللّـهِ﴾[٣].

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٥٧.

(٢) البحر ١: ٤٥٢.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٦١. البحر ١: ٤٦٠.



حرف الذال ـ الذات

الذوات لا يتعلَّق بها حكم:

وردت آياتٌ كثيرة في القرآن الكريم ينبىء ظاهرها عن توجيه الأحكام فيها إلى الذوات، والذوات ليست مناطاً للأحكام، إنما توجه الأحكام إلى الأفعال، ومن ثم وجب تقدير محذوف يصح معه المعنى، وذلك كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عليكمْ أمهاتُكم﴾[1]، أي: الاستمتاع بهن، وهو أولى من تقدير: وطئهن؛ لأن النظر واللمس بشهوة محرم، فيشمل الاستمتاع كل ذلك. ونحو من هذا قوله ــ عز اسمه ــ: ﴿حرمت عليكم الميتة﴾[2]، أي أكلها. ومثله قوله تعالى: ﴿حرَّمنا عليهمْ طيباتٍ﴾[3]، أي: تناولَها، ولم نقدر: أكلها؛ ليشمل شرب ألبان الإبل. وهكذا يُتلطَّف لكل موضع من ذلك بما يناسبه.

---

(١) سورة النساء: الآية ٢٣.
(٢) سورة المائدة: الآية ٣.
(٣) سورة النساء: الآية ١٦٠.



حرف الزاي ـ الزيادة

الزائد لا يكون اسماً:

من المتفق عليه بين النحويين أن الحرف يقع زائداً، وقد تحدثنا عن ذلك عند الكلام عن الجار والمجرور، أما الأسماء فجمهورهم يرى أنها لا تزاد، وقد خالف في ذلك الأخفـش، فذهب في قوله تعالى: ﴿فاضربوا فوقَ الأعناقِ﴾[1] إلى أن المعنى: اضربوا الأعناقَ، كما تقول: رأيت نفس زيد، تريد: زيداً[2].

أما الجمهور فيرى أن (فوق) وضعت لمعنى خاص، وهو الظرفية، فلا يجوز ادعاء زيادتها، ولكن المعنى أنه أبيح لهم ضرب الوجوه وما قرب منها[3]. قال ابن عطية: ويحتمل عندي أن يريد بقوله: (فوق الأعناق) وصف أبلغ ضربات العنق وأحكمها، وهي الضربة التي تكون فوق العنق، ودون عظم الرأسَ في المفصل[4]. . . .

وذهب الزمخشري إلى أن (مثل) في قولهم: مثلك لا يفعل كذا زائدة، وردَّ ذلك أبو حيان بناء على أن الأسماء لا تزاد[5].

---

(1) سورة الأنفال: الآية ١٢.
(2) معاني الأخفش ٢ : ٣١٩.
(3) إعراب القرآن للنحاس ١ : ٦٦٩.
(4) البحر ٤ : ٤٧١.
(5) السابق ٢ : ٥٢٢. وانظر في هذه القاعدة أيضاً منثور الفوائد، ص ٣٨.



حرف السين ـ السين وسوف

ليس لـ (السين) و (سوف) صدر الكلام:

السين وسوف حرفان يمحضان الفعل المضارع للاستقبال، وقد زعم بعض النحاة أن لهما صدر الكلام، فلا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما، لكن الجمهور أبوا ذلك وعدّوا الخلاف في مثل هذا خُلْفاً، وقد نص المبرد[1] على أنه يقال: زيداً سأضرب على أن (زيداً) مفعول مقدم، وقال الشاعر:

فلما رأتهُ آمناً هانَ وجدُها   وقالت أبونا هكذا سوف يفعلُ

فـ (هكذا) منصوب بـ (يفعل) المصدرة بحرف الاستقبال[2].

ونحو من هذا قول الله تعالى: ﴿وهم من بعد غلبهم سيغلبون﴾[3] فـ (هم) مبتدأ و (سيغلبون) خبره، و (من بعد) متعلق به[4].

السين وسوف لا تمنعان الجملة من الوقوع خبراً:

مذهب جمهور النحويين أن (السين) و (سوف) لا يمنعان الجملة التي يدخلان عليها من الوقوع خبراً، وذهب السهيلي وغيره إلى أنه يقبح أن يقال:

(١) المقتضب ٢ : ٨.
(٢) البحر ٦ : ٢٠٦.
(٣) سورة الروم: الآية ٣.
(٤) الجمل على الجلالين ٣ : ٣٨٣.

زيدٌ سأضرب، وخالدٌ سوف أكرم، واستثنى من ذلك المبتدأ الذي دخلت عليه (إنَّ) فإنه يصح دخول علامة الاستقبال على خبره، فيصح أن يقال إن زيداً سيقوم، وقال إن هذا نظير (لام الابتداء) فإنه يقال: إن زيداً لقائم، ولا يقال: زيد لقائم[١].

والسهيلي ومن تابعه محجوج بسيل من الشواهد القرآنية التي دخلت فيها علامة الاستقبال على خبر المبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ سندخلُهم جناتٍ تجري من تحتها الأنهار﴾[٢]، ونحو: ﴿والمؤتونَ الزكاةَ والمؤمنونَ باللَّـهِ واليومِ الآخرِ أولئكَ سنُؤْتيهم أجراً عظيماً﴾[٣]. وغير ما ذكرنا كثير[٤].

---

(١) بدائع الفوائد ١: ٩٠.
(٢) سورة النساء: الآية ١٢٢.
(٣) سورة النساء: الآية ١٦٢.
(٤) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢: ١٩١.



حرف الشين ـ الشرط

أدوات الشرط لها الصدارة:

يرى جمهور النحويين أن أدوات الشرط لها الصدارة، شأنها في ذلك شأن أدوات الاستفهام، وبنوا على ذلك ما يلي:

١ ــ الشرط لا يعمل فيه إلا الجار، فلا يصح أن يقال: أكرمت مَنْ يجتهدْ ينجحْ، ومن ذلك (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿إن الذينَ آمنوا والذينَ هادُوا والنصارى والصابئينَ من آمنَ باللَّهِ واليومِ الآخرِ وعمِلَ صالحاً فلهمْ أجرُهم...﴾[١]، فإنه يجوز في (من) أن تكون شرطية في موضع رفع مبتدأ و(فلهم) جواب الشرط، وهو خبر المبتدأ، ويصح فيها أن تكون بدلاً من (الذين)، فيبطل معنى الشرط حينئذ؛ لأن العامل في البدل متقدم على الشرط، سواء قلنا: إنه على نية تكرار العامل أم قلنا إن العامل في المبدل منه هو العامل في البدل، وتكون (من) إذ ذاك موصولة لا شرطية[٢].

واستثنوا من العوامل حرف الجر، فجوزوا إعماله في الشرط؛ لأن الجار يتنزل منزلة الجزء مما يعمل فيه، ولأنه لا يفصل بين الخافض والمخفوض، وذلك نحو: بمَنْ تمررْ أمررْ، وعلى مَنْ تنزلْ أنزلْ[٣].

---

(١) سورة البقرة: الآية ٦٢.
(٢) البيان ١:٨٨؛ والعكبري ١:٤٠.
(٣) ابن يعيش على المفصل ٩:٧.

٢ ـ لا يعمل ما بعد الشرط فيما قبله: ومن صدارته أيضاً أن ما بعده لا يعمل فيما قبله، لأن في ذلك تجاوزاً له، ولذا ضعف إعراب مَنْ جعل (ملعونين) من قوله تعالى: ﴿ملعونينَ أينما ثُقِفوا أخذوا...﴾[١] حالاً من الواو في (أخذوا)، أو (ثقفوا)؛ لأن في ذلك إخلالاً بصدارة (أينما)[٢]. والأولى أن يكون (ملعونين) منصوباً على الذم، وأجاز بعضهم أن يكون حالاً من الواو في (يجاورونك)[٣].

(إنْ) أصل أدوات الشرط فيتوسعون فيها:

لأمهات الأدوات مزية عند النحويين، فيعطونها من الأحكام ما لا يعطونه لأخواتها، فالهمزة أم أدوات الاستفهام، و(أنْ) أم الأدوات الناصبة، ولكل منهما خصائص تمتاز بها عن باقي أخواتها؛ فيجري فيها التجوز والترخص.

ومن توسعهم في (إنْ) الشرطية تجويزهم أن يليها الاسم المرفوع لفعل يفسره ما بعده، وغيرها من أخواتها لا يكون فيه ذلك إلا في ضرورة الشعر، وذلك كقوله تعالى: ﴿إنْ امرؤٌ هَلَكَ ليس لهُ ولدٌ﴾[٤] وقوله: ﴿وإنْ امرأةٌ خافتْ من بعلِها نُشُوزاً﴾[٥]، فكل من (امرئ) و(امرأة) فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده. والذي سوغ نحو هذا تمكن (إنْ) في الشرط، فناسب التجوز والاختصار معه، والأصل أن أدوات الشرط لا يليها

---

(١) قبل هذه الآية قوله تعالى: لئن لم ينتهِ المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة لنغرينك بهم ثم لا يجاورنك فيها إلا قليلاً * ملعونين...﴾ سورة الأحزاب: الآيتان ٦٠، ٦١.

(٢) انظر العكبري ٢: ١٩٤. وقد أجاز الكسائي تقديم معمول فعل الشرط وجوابه على أداة الشرط. انظر الرضي على الكافية ٢: ٢٥٦.

(٣) العكبري ٢: ١٩٤. ولم يرتضه ابن هشام.

(٤) سورة النساء: الآية ١٧٦.

(٥) سورة النساء: الآية ١٢٨.

إلا الفعل[١]. ومن توسعهم في (إنْ) تجويزهم حذف الشرط والجزاء بعدها في الشعر خاصة إذا وجدت القرينة، كقول الراجز:

قالتْ بناتُ العمِّ يا سلمى وإنْ كان فقيراً معدِماً قالتْ وإنْ

فقد حذف بعد (إنْ) الأولى جواب الشرط، وأصله: وإن كان فقيراً معدِماً أترضين به؟ وحذف بعد (إنْ) الثانية الشرط والجواب، والأصل: وإن كان كذلك رضيتُه أيضاً[٢].

لا يحذف جواب الشرط في السعة إلا إذا كان معلوماً والشرط ماضياً:

يرى سيبويه ومعه الجماعة أن حذف جواب الشرط مشروط بكون الشرط ماضياً لفظاً أو معنى، نحو: أنت ظالم إن فعلتَ، وأنت ظالم إن لم تفعل، ويصح الحذف مع غير هذا في الشعر[٣].

وبناء على هذا ضُعِّف ذهاب الزمخشري إلى أن الجواب محذوف مدلول عليه بما قبله في قوله تعالى: ﴿والآخرةُ خيرٌ لمنْ اتَّقى ولا تُظلمون فتيلاً* أينما تكونوا يدرككُّمُ الموت ولو كنتم في بروجٍ مُشيَّدَة﴾[٤] في قراءة من رفع (يدركُ)، ويكون التقدير عنده: ولا تظلمون فتيلاً أينما تكونوا، ثم استأنف فقال: يدرككُم الموتُ[٥]. . . و(تظلمون) فعل مضارع، فلا يحذف الجواب بعده إلا في الضرورة. وفي هذا الإعراب خلل آخر في الصناعة،

---

(١) الكتاب ٣: ١١٢؛ والمقتضب ٢: ٧٤، ٧٥؛ والبيان ١: ١١٥.
(٢) انظر شرح الرضي على الكافية ٢: ٢٥٣؛ والخزانة ٣: ٦٣٠. وقد ساقه في المغني، ص ٨٥٢ شاهداً على الحذف، ولم يخصص ذلك بالضرورة. وانظر صوراً أخرى للتوسع في (إن) المغني، ص ٥٢٧؛ وشرح الكافية ٢: ٢٥٣.
(٣) ضياء السالك ٤: ٥٦.
(٤) سورة النساء: الآية ٧٧، ٧٨.
(٥) الكشاف ١: ٥٤٥.

وهو تقديم العامل في اسم الشرط، وقد قدمنا أن اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله[١].

لا بد أن يكون في جواب اسم الشرط ضمير يعود عليه:

من المعلوم أن ما يجزم فعلين حروف وأسماء، فإذا كان الجازم اسماً وجب أن يشتمل جوابه على ضمير يعود عليه حتى يتضح معنى الكلام، ويتناسب مع بعضه بعضاً؛ فلو قيل: من (يسبقْ فإني أكرم زيداً) لما كان مستقيماً لخلو جملة (فإني أكرم زيداً) من ضمير يعود على (مَنْ)، على حين أنه لو قيل: من يجتهد أكرمه، أو أكرم أخاه، أو فإنه مكافأ، لكان مستقيماً.

وانطلاقاً من هذا ضعف قول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿مَنْ كانَ عدواً لجبريلَ فإنَّهُ نزَّله على قلبِك بإذنِ اللَّهِ﴾[٢]: إن «فإنه نزله على قلبك» جواب للشرط، لأن هذه الجملة خالية من ضمير يعود على (من) إذ إن الضمير في (إنه) يعود على جبريل، والضمير في (نزله) يعود على القرآن ـ في أظهر الأقوال ـ، وإنما الجواب محذوف تقديره: فليمت غيظاً، أو: فلا وجه لعداوته، وما كان نحو ذلك[٣].

---

(١) البحر ٣: ٣٠٠؛ والمغني، ص ٧٠٥، ٧٠٦.

(٢) سورة البقرة: الآية ٩٧.

(٣) الكشاف ١: ٣٠٠؛ والعكبري ١: ٥٤؛ والبحر ١: ٣٠٩.



حرف الصاد ـ الصدارة ـ الصفة المشبهة

الصدارة:

قدمنا أحكامها عند حديثنا عن الاستفهام والشرط، فلتراجع هناك[1].

أما حروفها فهي: حروف الاستفهام والشرط، وكل حرف جيىء به رابطاً نحو اللام التي تقع جواباً للقسم والفاء الرابطة لجواب الشرط[2] و (ما) و (إن) النافيتان و (لا) إذا وقعت نافية للجنس، وحروف التحضيض، و (إنَّ) وأخواتها[3].

الصفة المشبَّهة:

إضافة الصِّفة المشبَّهة لفظية دائمة:

تختلف الصفة المشبَّهة عن اسم الفاعل في أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي كانت إضافته محضة، أما إذا كان للحال أو الاستقبال فإن إضافته تكون لفظية، فلا يستفيد مما بعده تعريفاً ولا تخصيصاً، أما الصفة المشبهة فإنها لا تكون كذلك بل تبقى إضافتها لفظية، فلا تتأثر بما بعدها[4].

---

(١) انظر ص ٢٢٠٠٠٠، ٩٢.

(٢) الفاء الواقعة في جواب (أما) ليس لها الصدارة فيصح أن يعمل ما بعدها فيما قبلها نحو أما زيداً فأكرم.

(٣) انظر: الملخص في ضبط قوانين العربية ١:٢٠١. وفي بعض ما ذكرناه من الحروف خلاف.

(٤) الكتاب ١:١٩٥؛ والمقتضب ٤:١٥٨؛ والبحر ٧:٢٥٨؛ والدر المصون ١:٥٠، ٥١.

لا يتقدم معمول الصفة المشبَّهة عليها:

الصفة المشبهة عامل ضعيف؛ لأنها محمولة في عملها على اسم الفاعل، وهو محمول في عمله على الفعل، فأدى ذلك إلى ضعفها، وزاد ضعفها ضعفاً أن الصفة المشبهة لا تؤخذ إلا من الفعل اللازم، فكان من اللائق عدم التوسع في استعمالها، ومن ثم منعوا تقدم معمولها عليها، فلا يقال في (زيدٌ حسنٌ الوجهَ): الوجهَ زيدٌ حسنٌ، ولا زيدٌ الوجهَ حسنٌ، على حين يصح في اسم الفاعل التقديم، فيقال: عمراً زيدٌ ضاربٌ؛ لأنه أقوى في العمل منها[1].

---

(١) انظر: الكتاب ١: ٢٠٥؛ والمقتضب ٤: ١٦٤.



حرف الضاد ـ الضمير

الضمائر ترد الأشياءَ إلى أصولها:

هناك أمثلة كثيرة لهذه القاعدة، أكثرها صرفي، ولها بعض المسائل الإعرابية، من هذه المسائل ما رجحه أبو جعفر النحاس من قول سيبويه: إن الضمائر المتَّصلة بـ (عسى) في نحو قولنا: عساك، وعساه وعساي، وبـ (لولا) في نحو: لولاي ولولاه ولولاك ــ باقية على حالها، وخرجت (عسى) عن عمل (كان)، وعملت عمل (لعل) لشبهها بها في الطمع. فالضمائر المتصلة بـ (عسى) في محل نصب على أنها اسمها، وأما (لولا) فصارت حرف جر والضمير المتصل بها مجرور، وذلك لأن التجوز في الفعل أو الحرف أحسن من التجوز في الضمير؛ لأن المضمرات ترد الأشياء إلى أصولها، فلا أقلَّ من أن لا تخرج هي عن أصلها وموضعها[1].

مفسِّر الضمير لا يكون إلا اسماً:

الضمائر أسماء مبهمة لا تستقيم معها الفائدة إلا إذا كان لها مفسر تعود عليه يكشف إبهامها ويزيل غموضها، فلو وجدنا كلاماً مكتوباً على ورقة يقول فيه كاتبه: أنا ذكي، ولم نعرف من هو الكاتب لما كانت هناك فائدة، ونحو من هذا لو قيل: هو مجتهد، دون معرفة مفسر الضمير (هو).

---

(١) الكتاب ٢: ٣٧٣ ــ ٣٧٦؛ والأشباه والنظائر ٢: ٢٠٤.

ومفسِّر الضمير لا يكون فعلاً، ولا حرفاً ما لم يكن استعمالهما مقصوراً على اللفظ المجرد عن معناهما[١]، وبهذا استدل على أن (أل) في قولنا: جاء المنتصر أخوه اسم موصول؛ لأن (الهاء) في (أخوه) عائدة عليها، والضمائر لا تعود إلا على الأسماء خلافاً لما ذهب إليه المازني من أنها موصول حرفي[٢].

وبهذا استدل أيضاً على أن (ما) في قوله ــ عز اسمه ــ ﴿أيحسبونَ أنما نُمدُّهمْ به من مالٍ وبنينَ﴾[٣] اسم موصول لا زائدة؛ لأن الضمير في (به) عائد عليها و(ما) الزائدة حرف لا اسم، على حين احتملت (ما) كلاً من الحرفية والاسمية في قول الله تعالى: ﴿إنما صنعوا كيدُ ساحرٍ﴾[٤] لعدم وجود ضمير ظاهر في الآية يعود عليها، فإذا قدَّرنا أنها موصول اسمي قلنا: إن الأصل (صنعوه)، وإذا قيل إنها موصول حرفي لم نقدر الهاء لعدم الحاجة إليها، ولعدم وجود مفسر لها[٥]. وبناء على كل ما مضى يتبين لنا ضعف تجويز الزمخشري تقدير المصدر في قوله تعالى: ﴿واتَّبعَ الذينَ ظلموا ما أُترِفوا فيهِ وكانوا مجرمينَ﴾[٦] حيث قال: «ويجوز أن يكون المعنى في القراءة المشهورة أنهم اتبعوا جزاء إترافهم»[٧] فجعل (ما) وما بعدها مصدراً، علماً بأن الضمير في (فيه) يعود عليها، وجعلها مصدرية يأبى ذلك؛ لأنها تكون حينئذ حرفاً.

---

(١) وذلك كقولنا: أنْ تنصب الفعل المضارع ففاعل (تنصب) ضمير يعود على (أن) باعتبار أننا جعلناها هنا مبتدأ، ومثل هذا: إنَّ كان تنصب الخبر ففاعل (تنصب) ضمير يعود على (كان) باعتبار أننا جعلناها اسماً لـ (إن) لا باعتبار أنها فعل. وهذا واضح.

(٢) شذوب الذهب، ص ١٤٨.

(٣) سورة المؤمنون: الآية ٥٥.

(٤) سورة طه: الآية ٦٩.

(٥) الشذور: ٢٨٠.

(٦) سورة هود: اية ١١٦.

(٧) الكشاف ٢ : ٢٩٨.

لا يعود الضمير على غير الأقرب إلا بدليل:

أسلفنا أن الضمير لا يستغني عن مفسِّر يفسره، فإذا كان الضمير لغائبٍ فإن الأصل أن يكون مفسره متقدماً عليه لفظاً ورتبة، وإذا تقدمت أسماء عدة صالحة لتفسير الضمير فإنه يعود على الأقرب منها، وذلك كقوله تعالى: ﴿واستعينوا بالصبرِ والصلاةِ وإنها لكبيرةٌ إلا على الخاشعينَ﴾[1] فالضمير في (إنها) عائد على الأقرب، وهو الصلاة لا على الاستعانة المدلول عليها بـ (استعينوا)، ولا على الكعبة المدلول عليها بذكر الصلاة، ولا على الصبر والصلاة معاً، ثم رد الضمير على الأغلب كما ذهب إليه بعضهم؛ لأن هذا كله خلاف الظاهر، والصلاة أقرب مذكور، فعاد الضمير إليها[2].

ونحو من هذا قوله تعالى: ﴿ولكنَّ البرَّ من آمنَ باللّـهِ واليومِ الآخرِ والملائكةِ والكتابِ والنبيينَ وآتى المالَ على حبِّهِ ذوي القربى..﴾[3] فالهاء في (حبه) تعود على (المال) لا على الإيتاء المفهوم من (آتى)، ولا على (الله) عز وجل[4].

رجوع الضمير إلى مذكورٍ أحسن:

الضمير محتاج إلى مفسِّره ليرفع عنه إبهامه، ومن تمام ذلك وكماله أن يكون الضمير موجوداً في الكلام، ومن ثم كان إرجاع الضمير إلى مذكور أولى من إرجاعه إلى غائب، وبناء على هذا رجَّحَ ابن هشام أن يكون المراد من (أخيه) في قوله تعالى: ﴿فمن عُفيَ لهُ من أخيهِ شيءٌ فاتِّباعٌ بالمعروف وأداءٌ إليه بإحسانٍ﴾[5] ـ وليَّ الدم الذي تدفع إليه الدِّية، وقيل المراد بالأخ هنا المقتول، وتكون (من) للسببية، أي: من عفي له من دم أخيه أو بسبب أخيه.

---

(١) سورة البقرة: الآية ٤٥.

(٢) المشكل ١: ٤٤؛ والبحر ١: ١٨٥؛ وتفسير القرطبي ١: ٣٧٣، ٣٧٤.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٧٧.

(٤) البحر ٢: ٥.

(٥) سورة البقرة: الآية ١٧٨.

وإنما رجح ابن هشام الأول؛ لأن الهاء في (وأداء إليه) راجع إلى وليِّ المقتول، وجُعل أخاً للقاتل تعطيفاً له عليه، وتذكيراً بأخوة الإسلام، وفي جعلنا المراد بالأخ: المقتولَ تكون الهاء عائدة على ما يفهم من الكلام؛ لأن (عُفيَ) يقتضي عافياً، وهذا العافي هو الذي تدفع إليه الدِّية، فيكون عود الضمير على ما يفهم من الكلام لا على مذكور فيه[١].

لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة إلا في مواضع معدودة لا يصح تجاوزها:

الأصل في مفسِّر الضمير أن يكون متقدماً عليه لفظاً ورتبة، تقول: زيدٌ أكرمته، وجاء رجلٌ أحترمُهُ، وقد يتقدم المفسِّر في الرتبة والتقدير دون اللفظ، فيكون ذلك سائغاً، كقوله تعالى: ﴿فأوجس في نفسهِ خيفةً موسى﴾[٢] لأن موسى فاعل فهو في نية التقدم، وقد يتقدم المفسِّر في اللفظ دون التقدير، كقوله تعالى: ﴿وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّهُ﴾[٣]، فالهاء في (ربه) عائدة على (إبراهيم)، وهو مفعول به، فرتبته التأخير. أما عود الضمير على متأخر لفظاً فهو محصور في أبواب سبعة، بعضها موضع خلاف يحسن سردها بإيجاز والتنبيه على بعض ما خالفها من أقوال المعربين:

١ ـ أن يجر الضمير بـ (رب) مفسَّراً بتمييز بعده، كقول الشاعر:

رُبَّـه فتيـةً دعـوتُ إلـى مـا يورثُ المجدَ دائباً فأجـابوا

فالهاء في (رُبَّه) عائدة على (فتيةً).

---

(١) شذور الذهب، ص ١٦٠، ١٦١؛ والبحر ٢: ١٤.

(٢) سورة طه: الآية ٦٧.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٢٤.

٢ ــ ضمير الشأن، ويسمى أحياناً بضمير القصة، ويسميه الكوفيون ضمير المجهول وذلك نحو: ﴿قلْ هوَ اللَّـهُ أحدٌ﴾(١)، ونحو: ﴿فإذا هيَ شاخصةٌ أبصارُ الذينَ كفروا﴾(٢)، فالضميران (هو)، و(هي) في الآيتين كل منهما مفسَّر بالجملة بعده.

٣ ــ أن يكون الضمير في باب التنازع مرفوعاً بأول المتنازعين المعمَل ثانيهما، نحو:

جفوني ولم أجفُ الأخلّاءَ إنني لغيرِ جميلٍ من خليليَ مهملُ

وهذا مخالف لما يراه الكوفيون.

٤ ــ في باب البدل، نحو: مررت به زيدٍ، فالهاء بدل من (زيد)، و(زيد) مفسِّر لها، وهذا لا يراه سيبويه.

٥ ــ أن يكون الضمير مرفوعاً بـ(نعم)، أو (بئس)، أو ما حمل عليهما، مثل (ساء)، و(كبر)، ولا يكون مفسَّراً إلا بالتمييز، نحو: نعم رجلاً زيدٌ، وظَرُفَ رجلاً عمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿ساءَ مثلاً القومُ﴾(٣)، ففاعل هذه الأفعال ضمير مفسَّر بالتمييز بعده. وعن الفراء والكسائي أن المخصوص هو الفاعل، ولا ضمير في الفعل.

٦ ــ أن يكون مخبراً عنه بمفسِّره، نحو قوله تعالى: ﴿إنْ هيَ إلا حياتُنا الدنيا﴾(٤)، فـ(حياتنا) مفسر للضمير (هي)، وخبر عنه، والتقدير: إن الحياة إلا حياتنا الدنيا.

---

(١) سورة الصمد: الآية ١.
(٢) سورة الأنبياء: الآية ٩٧.
(٣) سورة الأعراف: الآية ١٧٧.
(٤) سورة الأنعام: الآية ٢٩.

٧ ــ أن يكون الضمير متصلاً بفاعل مقدَّم، ومفسره مفعول مؤخر نحو: أكرمَ غلامُه زيداً، فالهاء عائدة على (زيد)، وهو متأخر لفظاً ورتبة. والجمهور على أن هذا مخصوص بالضرورة[١].

إذا تقرر هذا علم ضعف ما أجازه أبو حيان في قوله تعالى: ﴿ثمَّ بدا لهمْ منْ بعد ما رأَوا الآياتِ ليسْجُنُنَّهُ حتى حينٍ﴾[٢] من أن فاعل (بدا) ضمير يعود على السَّجن المفهوم من قوله: «ليسجننه»[٣] لأن مفسر الضمير هنا ليس واحداً من الأبواب السبعة التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. ونحو من هذا في الخروج على ما تقرر قول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فسواهُنَّ سبع سموات﴾[٤]: إن الضمير في (هن) ضمير مبهم، وإن (سبع سموات) تفسيره كقولهم: ربه رجلاً[٥]؛ لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وليس في واحد من الأبواب السبعة. أما ما قد يعتذر به عن الزمخشري من أنه جعل (سبع سموات) بدلاً من الضمير، فإنه اعتذار ضعيف؛ لأن قوله: كقولهم: ربه رجلاً، يأبى البدلية[٦].

الضمير لا يستتر إلّا في عامله:

ينقسم الضمير إلى بارز ومستتر، وإذا كان الضمير مستتراً وجب أن يكون استتاره في عامله، هذا هو المعهود من كلام العرب، وبناء على هذا رجح ابن هشام أن يكون الاسم الذي بعد الظرف والجار والمجرور المعتمد

---

(١) انظر: البحر ٣: ١١٢؛ والمغني، ص ٦٣٥ ــ ٦٤١؛ وشذور الذهب، ص ١٣٦ ــ ١٣٨.
(٢) سورة يوسف: الآية ٣٥.
(٣) البحر ٥: ٣٠٧.
(٤) سورة البقرة: الآية ٢٩.
(٥) الكشاف ١: ٢٧٠.
(٦) البحر ١: ١٣٥؛ والمغني، ص ٦٣٨؛ والدر المصون ١: ٢٤٣.

على نفي أو استفهام. مرفوعاً بالظرف نفسه، لا بفعل مقدَّر ــ كما ذهب إليه بعضهم ــ، وذلك كقولنا: أفي الدار ماجد، وذلك استدلالاً بقول الشاعر:

فإنْ يكُ جثماني بأرضٍ سواكُمُ فإن فؤادي عندك الدهرَ أجمعُ

ووجه الاستدلال أن (أجمع) توكيد للضمير المستتر في الظرف (عندك)، ولا يقال: إنه توكيد لضمير محذوف مع المتعلَّق (الاستقرار)؛ لأن التوكيد والحذف لا يجتمعان[١].

ضمير الفصل يُعلم أن ما بعده خبر لا تابع:

يؤتى بضمير الفصل بين المبتدأ أو ما أصله المبتدأ وبين الخبر أو ما أصله الخبر في نظر جماهير النحويين للدلالة على أن ما بعده خبر لا تابع، وسمي فصلاً لهذا، ويسمى أيضاً عماداً، ويفيد إلى جانب ذلك توكيد الكلام واختصاص المسند إليه بالمسند، وذلك كقوله تعالى: ﴿وأولئكَ همُ المفلحونَ﴾[٢] فـ(أولئك) مبتدأ و(هو) ضمير فصل لا محل له من الإعراب عند جمهور البصريين[٣] و(المفلحون) خبر. ويقال: زيد القائم، فيصح في (القائم) أن يكون خبراً، ويصح فيه أن يكون نعتاً، ويؤتى بالخبر بعد ذلك فيقال مثلاً: زيد القائمُ طويلٌ، فإذا قيل: زيد هو القائم تعيَّن (القائم) للإخبار، وذهب عنه احتمال الوصفية[٤].

---

(١) انظر: المغني، ص ٥٧٩؛ والخزانة ١: ١٩٠. وقد ذُكر أن الخليل وسيبويه يريان جواز توكيد المحذوف.

(٢) سورة البقرة: الآية ٥.

(٣) ذهب الخليل إلى أنه اسم لا محل له، ويرى الكوفيون أنه اسم له محل.

(٤) انظر: المقتضب ٤: ١٠٣؛ والكشاف ١: ١٤٦؛ والمغني، ص ٦٤١؛ والبحر ١: ٤٣؛ والدر المصون ١: ١٠٣.

ضمير الشأن لا يُخبر عنه بمفرد:

يرى جمهور النحويين أن ضمير الشأن لا يخبر عنه إلا بجملة؛ لأن الإخبار عنه بمفرد لا يفيد، فلو قيل: ما الأمر؟ فأجبت: هو زيد، لما كان في هذا فائدة، ولو نظر رجل إلى جمع من الناس يضطربون، فقال: ما القصة؟، فقيل: هي سعدٌ مقتولٌ لكان في ذلك فائدة للسائل. وقد أجازالأخفش والكوفيون أن يخبر عنه بمفرد(١). وقال الله تعالى: ﴿وهو محرَّمٌ عليكمْ إخراجُهم﴾(٢) (هو) ضمير الشأن مبتدأ و(محرَّمٌ) خبر مقدم، و(إخراجهم) مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر خبر عن ضمير الشأن، ومفسِّرة له. وضعف قول من جعل ضمير الشأن مبتدأ و(محرم) خبره و(إخراجهم) بدلاً من الضمير؛ لأن فيه خروجاً على قواعد النحويين في أمرين، أولهما: الإخبار عن ضمير الشأن بمفرد، وثانيهما: الإبدال من ضمير الشأن، وهو ضمير لا يعطف عليه، ولا يُبدل منه(٣).

ضمير الشأن كثير المخالفة للقياس، فلا يحمل عليه إذا أمكن الحمل علي غيره:

لضمير الشأن قيود خاصة تجعله مخالفاً للقياس من وجوه عدة، منها: أن مفسِّره يكون بعده وجوباً، وأن مفسِّره لا يكون إلا جملة ــ كما ذكرنا ــ، وأنه لا يُتبع بتابع، وأنه ملازم للإفراد، فلا يثنى ولا يُجمع، وأنه لا يعمل فيه إلا الابتداء، أو أحد نواسخه(٤). وهذه القيود الكثيرة عليه تجعل وجوده ضعيفاً، فإذا ساغ الحمل على غيره لم يحسن أن يصار إليه، وهذه مسألة أفضلية، لا مسألة منع.

---

(١) انظر: المغني، ص ٦٣٧.
(٢) سورة البقرة: الآية ٨٥.
(٣) انظر: البحر ١:٢٩٢؛ والدر المصون ١:٤٨٦، ٤٨٧.
(٤) المغني، ص ٦٣٦ ــ ٦٣٨.

وانطلاقاً من هذا ضعف أبو حيان وابن هشام قول الزمخشري في الآية الكريمة: ﴿إنهُ يراكم هوَ وقبيلُهُ مِنْ حيثُ لا ترونَهمْ﴾[١]: إن اسم (إنَّ) ضمير الشأن، والأولى أن يُجعل عائداً على الشيطان، ويؤيد هذا أن بعضهم قرأ: (وقبيلَه) بالنصب، فيكون معطوفاً على اسم (إنَّ)، وقد قدمنا أن ضمير الشأن لا يعطف عليه[٢].

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٢٧.
(٢) الكشاف ٢: ٧٥؛ البحر ٤: ٤٨٤؛ والمغني، ص ٦٣٨.



حرف الظاء ـ الظرف[1]

يُتوسَّع في الظروف ما لا يُتوسَّع في غيرها:

يفتقر كل حَدَث إلى زمان ومكان يقع فيهما، فالملابسة بينهما وبين الحَدَث دائمة، فشاع وجودهما في الكلام وتداولهما على الألسنة، وهم يترخصون في الشيء إذا كثر، ولذا تصرفوا في الظروف، فقدموها وأخَّروها، وفصلوا بها بين كثير من المتلازمات، واكتفوا بالإيماء إلى عاملها في بعض الأحيان. وإليك بعض صور ذلك:

١ ـ يرى النحويون أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، ومن ثم قبح الفصل بينهما عند جمهور البصريين، ونظراً للتوسع في الظروف أجاز البصريون أن يفصل بينهما في الظرف في الشعر فقط دون النثر، وذلك كقول عمرو بن قمئية:

لما رأتْ ساتيدما[2] استعبَرَتْ ... لـلَّـهِ درُّ اليومَ مَنْ لامَها

وأصل الكلام: لله درُّ من لامها اليومَ، ففصل بالظرف بين المضاف

---

(١) تقدم كثير من أحكام الظرف في حرف الجيم عند الحديث عن الجار والمجرور، فانظره هناك، وذلك لأن الظرف والجار والمجرور ـ كما يقول النحويون ـ أخوان، وكان قدماء النحويين يسمون الجار والمجرور ظرفاً.

(٢) ساتيدما: جبل بالهند، لا ينفك عنه الثلج، وقيل: هو نهر.

(در)، وبين المضاف إليه (من)[١]. وعلل ابن يعيش لهذا بقوله: «وإنما جاز ـ أي الفصل ـ بالظرف لأن الأحداث وغيرها لا تكون إلا في زمان أو مكان، فكانت كالموجودة، وإن لم تذكر، فكان ذكرها وعدمه سيان، فلذلك جاز إقحامها»[٢].

٢ ـ في قوله تعالى: ﴿قالَ إني لعملِكم من القالينَ﴾[٣] أجاز بعض المعربين أن يتعلق الجار والمجرور (لعملكم) بـ (القالين) مع أنه وقع صلة لـ (أل) الموصولة، ومعمول الصلة لا يتقدم عليها، ولكن نظراً إلى أنه يسوغ في الظروف والمجرورات ما لا يسوغ في غيرها أجازوا ذلك[٤].

٣ ـ من توسعهم في الظروف فصلهم بها بين الناسخ ومنسوخه، كقول الشاعر:

فـلا تَلْحَني فيهـا فـإنَّ بحبِّهـا   أخـاك مصابُ القلبِ جمٌّ بـلابلُه

والأصل: فإن أخاك مصاب القلب بحبها، ولو كان الفاصل غير ظرف لما جاز ذلك. ولهم في التوسع أحكام أخرى كثيرة يعثر عليها القارىء في كثير من كتب النحو والإعراب[٥].

(إذ) اسم لما مضى من الزمان تكون ظرفاً ومفعولاً به وغير ذلك[٦]:

يغلب على (إذ) أن تكون اسماً لما مضى من الزمان، ويغلب عليها حينئذ أن تكون منصوبة المحل على الظرفية، كقوله تعالى: ﴿... فقد نصرَهُ اللّـهُ

---

(١) الخصائص ٢: ٤٠٤؛ وابن يعيش على المفصل ٣: ٢٠، ٢٣.
(٢) السابق...
(٣) سورة الشعراء: الآية ١٦٨.
(٤) انظر العكبري ٢: ١٦٩؛ والبحر ٧: ٣٦؛ والجمل ٣: ٢٩٠.
(٥) انظر: البحر ١: ١٦٤؛ والمغني، ص ٧٦٩، ٩٠٩.
(٦) ذكر ابن هشام أن (إذ) تقع للتعليل والمفاجأة والزمان المستقبل. انظر: المغني، ص ١١١.

إذْ أخرجَهُ الذينَ كفروا﴾[١]، وتكون مفعولاً به في نحو: «وإذ قال ربك للملائكة»[٢]، على تقدير (اذكر)، ومن الخطأ جعل (إذ) منصوبة هنا على الظرفية لـ (اذكر) محذوفاً لاقتضائه الأمر بالذكر في ذلك الوقت، مع أن الأمر للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى قبل الخطاب، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه[٣].

(إذ) لا تضاف إلاّ إلى الجمل:

حكم النحويون بوجوب إضافة (إذ) إلى الجملة اسميةً كانت كقوله تعالى: ﴿واذكروا إذْ أنتمْ قليلٌ﴾[٤]، أو فعلية كقوله: ﴿وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه﴾[٥].

وهذا الحكم ظاهر الحكمة، لأنه لو قيل: خرجت إذ السماءُ، لم يتم معنى الكلام، ولم يفهم السامع المراد، وإذا جاء ما يفيد ظاهره بإضافتها إلى المفرد وجب تأويله، نحو قوله:

هل ترجِعنَّ ليالٍ قدْ مضينَ لنا والعيشُ منقلبٌ إذ ذاك أفنانا

فالتقدير: إذ ذاك كذلك[٦].

(إذا) الظرفية لا تدخل إلاّ على الجمل الفعلية:

حكم جمهور النحويين على (إذا) الظرفية بأنها لا تدخل إلا على الجمل الفعلية، مع أنها دخلت في كثير من الآيات القرآنية والأبيات الشعرية ومنثور

(١) سورة التوبة: الآية ٤٠.
(٢) سورة البقرة: الآية ٣٠.
(٣) المغني، ص ١١١.
(٤) سورة الأنفال: الآية ٢٦.
(٥) سورة البقرة: الآية ١٢٤.
(٦) المغني، ص ١١٧.

كلام العرب على الجمل الاسمية إلا أن ذلك مؤول عندهم بأن قبل الاسم فعلاً، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إذا السماءُ انشقَّتْ﴾[١]، وقوله: ﴿وإذا الأرضُ مُدَّتْ﴾[٢]، (السماء) فاعل للفعل المقدر و (الأرض) نائب فاعل.

وذهب الأخفش والكوفيون[٣] إلى جواز دخولها على الجمل الفعلية والاسمية، وقوى مذهبهم ابن جني[٤]، وهو الأقرب؛ لما في قول البصريين من التكلف والتعسف.

(بينَ) لا تضافُ إلّا إلى متعددٍ لفظاً أو معنى:

بين من ظروف الأمكنة بمعنى (وسط)، وهي من الألفاظ الملازمة للإضافة، وهي تفيد الشركة، والشركة لا تكون من واحد، وإنما تكون بين اثنين فصاعداً، فتقول: المال بين زيد وعمرو، والمال بين القوم.

وبناء على هذا عاب الأصمعي رواية قول امرىء القيس:

.... بَيْنَ الدخولِ فحوملِ

وقال: إن الرواية: (وحومل)؛ لتكون (بين) مضافة إلى متعدد[٥]. وبناء على هذا كذلك حكمنا على (أو) في قول حميد بن ثور الهلالي:

قومٌ إذا سمعوا الصَّريخَ رأيتَهم ما بينِ ملجمِ مهرِه أو سافعِ[٦]

بأنها بمعنى الواو؛ لأن (أو) لأحد الشيئين، والواو لمطلق الجمع[٧].

---

(١) سورة الانشقاق: الآية ١.
(٢) سورة الانشقاق: الآية ٣.
(٣) المقتضب ٢:٧٦، ٧٧؛ وشرح المفصل ٤:٩٦، ٩٧.
(٤) الخصائص ١:١٠٤، ١٠٥.
(٥) ابن يعيش على المفصل ٢:١٢٨؛ والخزانة ٤:٣٩٧.
(٦) السافع: الآخذ بناصية فرسه بالإلجام.
(٧) المغني، ص ٩٠؛ والبحر ٣:١٤٤.

(حيث) لا تضاف إلّا إلى الجمل:

لا تضاف (حيث) إلّا إلى الجمل، وإضافتها إلى الفعلية أكثر، ولا تضاف إلى مفرد إلّا على سبيل الندور، وذلك كقول الشاعر:

ونطعنُهم تحتَ الحبا بعد ضربِهم ببيض المواضي حيثُ ليِّ العمائمِ

فأضاف (حيث) إلى (ليِّ). وزعم الكسائي أن هذا قياس مطرد.

وبناءً على ملازمتها للإضافة إلى الجمل قبح فتح الهمزة بعدها في نحو: جلست حيث إن محمداً جالس؛ لأن (أنَّ) وما بعدها في تأويل المفرد، فإذا كسرت الهمزة صارت (إنَّ) مع ما بعدها جملة فصح التعبير. وبناء على كثرة إضافتها إلى الجمل الفعلية ترجح النصب في (زيد) من نحو: جلست حيث زيداً أراه؛ لأن نصب (زيداً) يقتضي تقدير فعل سابق له ينصبه، وهذا الفعل المقدر مع فاعله يكون في محل جر بإضافة (حيث) إليه، على حين أن رفع (زيد) سيؤدي إلى جعل (حيث) مضافة إلى جملة اسمية[١].

الظرف لا ينعت، ولا يؤكَّد:

من أحكام الظرف أنه لا ينعت، ولا يؤكد، فلا يقال: زيدٌ خلفَك المخصبَ، وعمرو وراءَك المجدبَ، كما لا يقال: زيد عندَك نفسَه، على أن نفسه مؤكِّد للظرف[٢].

من الظروف ما يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها:

تنقسم الظروف إلى قسمين قسم يكون ظرفاً وغير ظرف، وقسم لا يفارق الظرفية أبداً، وعلامة الظرف المتصرف أن يقع مضافاً إليه، أو مخبراً به، أو مبتدأ، أو فاعلاً، وذلك نحو: اعتكفتُ نصفَ يومٍ، فإن (نصف)

---

(١) المغني، ص ١٧٧.

(٢) ارتشاف الضرب ورقة ١٤١/أ؛ والهمع ١:٢٠٣.

مضاف، و(يوم) مضاف إليه، وقد خرج عن الظرفية بسبب الإضافة، حتى إنه صار مخصصاً للمضاف كما تخصص الأسماء[١] ونحو من هذا قولنا: يومُك يومٌ مباركٌ فقد خرج كل منهما عن الظرفية إلى المبتدأ والخبر.

فإذا كان الظرف لا يستعمل على نحو شيء مما مضى حكمنا عليه بعدم التصرف، وذلك نحو (قطُّ)، وهي اسم لاستغراق الزمان الماضي، ولا تستعمل إلا في سياق النفي، عند الجمهور، نحو: ما كلمت عمراً قطُّ، ونحو (عَوْضُ)، وهو اسم لاستغراق الزمان المستقبل مثل (أبداً)، نحو: لا أكتب له عَوْضُ، فهما متحجران على الظرفية. وإذا كان يُتصرَّفُ بدخول حرف الجر عليه، كـ(قبل) و(بعد) فإن من النحويين من لا يعدُّ ذلك تصرفاً؛ لأنه خروج عن الظرفية إلى حالة تشبهها؛ لأن الظرف والجار والمجرور أخوان[٢]، ومنهم من يعد ذلك خروجاً عن الظرفية، ولكنه خروج غير مكتمل، فتصرُّفُها ناقص[٣].

لا يقوم مقام ظرف الزمان إلا المصدر المصرَّح بلفظه:

أقامت العرب بعض المصادر مقام ظرف الزمان كثيراً، ومقام ظرف المكان قليلاً، فانتصبت تلك المصادر انتصاب الظرف، نحو: جئتك صلاةَ العصرِ، وسافرت قدومَ الحاج، والأصل: وقت صلاة العصر، وزمان قدوم الحاجِّ. أما ظرف المكان فنحو: جلست قُرْبَ زيدٍ، والأصل: جلست مكانَ قربِه[٤].

والمصدر الذي ناب في هذه الأمثلة ـ كما رأينا ـ مصدر صريح، ولا يصح أن يكون مؤولاً من (أن) والفعل، فلا يقال: جئتك أن يصيحَ

(١) البحر ٣:٢٥٣.
(٢) شرح الكافية الشافية ٢: ٦٨٠.
(٣) الهمع ١:٢٠٣.
(٤) ضياء السالك ٢:١٥٧.

الديكُ، ولا سافرتُ أن تطلعَ الشمسُ، على معنى وقتَ صياح الديك ووقتَ طلوع الشمس(١).

وقد خالف الزمخشريُّ جمهور النحويين في هذا، فأجاز في قوله تعالى: ﴿ألم ترَ إلى الذي حاجَّ إبراهيمَ في ربِّه أنْ آتاهُ اللّـهُ الملكَ﴾(٢) أن يكون (أن آتاه الله الملك) متعلقاً بـ(حاجَّ) على معنى: حاجَّ وقتَ أن آتاه اللّـهُ الملكَ، وأكَّد ذلك بإجازته نصب (إذ) على البدل من (أن آتاه) لأن معناه الوقت(٣). والصحيح أنه مجرور بحرف جر محذوف، أي: لأن آتاه، وهو مفعول لأجله.

(ثَمَّ) ظرف غير متصرِّف لا يقع مفعولاً به:

(ثَمَّ) من الظروف الملازمة للظرفية، فلا يقع مبتدأ ولا خبراً ولا مفعولاً به، ولم يتصرفوا فيه إلا بإدخال حرف الجر، وقد وهم بعض المعربين حين جعله مفعولاً به في قوله تعالى: ﴿وإذا رأيتَ ثَمَّ رأيتَ نعيماً وملكاً كبيراً﴾(٤)، وإنما هي اسم مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية، والعامل فيه (رأيت)، والمعنى: وإذا رميت ببصرك هناك رأيت نعيماً(٥)...

ظـن:

حذف أحد معمولي (ظنَّ) عزيزٌ جداً:

ظن وأخواتها من أفعال القلوب تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر،

---

(١) الهمع ١: ٢٠٤.
(٢) سورة البقرة: الآية ٢٥٨.
(٣) الكشاف ١: ٣٨٨؛ والبحر ٢: ٢٨٧؛ والهمع ١: ٢٠٤.
(٤) سورة الإنسان: الآية ٢٠.
(٥) البيان ٢: ٤٨٣؛ والبحر ١/ ٣٥٥؛ والمغني، ص ١٥٨.

وقد أجمع النحويون على منع حذف أحد هذين المفعولين إذا لم يدل عليه دليل، وهو ما يسمى بالحذف اقتصاراً، أما إذا دل عليه دليل، وهو ما يسمى بالحذف اختصاراً فقد أجازه الجمهور، ومنعه ابن ملكون[1]، ومع إجازة الجمهور للحذف يبقى عزيزاً جداً، وإذا كان الأمر كذلك استحسن عدم المصير إليه في الإعراب ما أمكن غيره. وقد ذهب بعض المعربين إلى جعل (رأى) بمعنى العلم في قوله تعالى: ﴿ولقد كنتم تمنَّونَ الموتَ من قبلِ أن تلقوهُ فقدْ رأيتموهُ وأنتمْ تنظرون﴾[2] فيكون المفعول الثاني محذوفاً، أي: فقد علمتم الموت حاضراً، وحُذِفَ لدلالة المعنى عليه. والأولى أن تكون (رأى) بصرية، فتنصب مفعولاً واحداً، ويستغنى عن تقدير مفعول ثان لها، ويكون على معنى: عاينتم أسبابه، وهي الحرب المستعرة، على حد قول الشاعر:

ووجدتُ ريحَ الموتِ من تلقائِهم ... في مـأزَقٍ والخيـلُ لم تتبـدَّدِ[3]

---

(١) الكتاب ١ :١٨؛ وشرح المفصل ٧: ٨٣؛ وضياء السالك ١ : ٤٠٠.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٤٣.

(٣) البحر ٣: ٦٧.



حرف العين ـ العامل

العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي:

لنظرية العامل والمعمول شأن كبير في النحو العربي، بل هو عموده ومحوره، ويحتل الحديث عنه، وعن أحكامه بصورة مباشرة وغير مباشرة مساحة واسعة من قواعد النحويين، ومن جملة ما قرروه أن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، وسبب هذا الحكم ظاهر؛ لأن العامل المعنوي عامل مقدر منوي لا صورة له في اللفظ، بخلاف العامل اللفظي، ومن ثم فإن العامل اللفظي ينسخ العامل المعنوي، كما في قولنا: محمود مجتهد، فـ(محمود) مبتدأ ورافعه الابتداء عند النحويين، وهو عامل معنوي، فإذا دخل على المبتدأ عامل لفظي كالأحرف الناسخة و(كان) وأخواتها زال الابتداء، وزال حكمه الذي هو الرفع وصار العمل للعامل اللفظي، وبناءً على هذا أجاز المعربون في (رِبِّيُّون) من قوله تعالى: ﴿وكأينْ من نبيٍ قاتلَ معهُ رِبِّيُّونَ﴾[1] أن يكون فاعلاً لـ(قاتل)، وأن يكون مبتدأ مؤخراً، والظرف (معه) خبره، وأن تكون فاعلاً للظرف (معه). وقد رجح بعض المعربين الوجه الأخير لاعتبارين:

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٤٦.

أولهما: وقوع الحال مفرداً ـ أعني متعلَّق الظرف ـ ووقوع الحال مفرداً أحسن من وقوعه جملة.

والاعتبار الثاني: إعمال العامل اللفظي (معه) فيما بعده، على حين أننا لو جعلنا (ربيون) مرفوعة بالابتداء نكون قد أعملنا عاملاً معنوياً مع إمكان إعمال العامل اللفظي[١]. وإنما جاز إعمال الظرف هنا لأنه اعتمد على ذي حال[٢].

لا يتعدّى عامل واحد لمتعلِّقين بمعنى واحد:

قرر النحويون تبعاً لاستقراء كلام العرب أن العامل الواحد لا يعمل في مصدرين، ولا في حالين ولا استثنائين، ولا مفعولين بهما، ولا مفعولين لأجلهما، بل لا يوصل بحرفي جر من معنى واحد إلا على سبيل البدل أو العطف[٣]، فلا يقال: ضربت زيداً عمراً، ولا وهبت درهماً لزيد لعمرو، ويقال: وهبت لك درهماً لترضى؛ لاختلاف معنيي اللامين.

وبناءً على هذا وجبت الصيرورة إلى إعراب لا يسمح بحدوث شيء مما قدمناه، ففي قوله تعالى: ﴿ولا تُمسِكوهنَّ ضِراراً لتَعْتدوا﴾[٤] يصح في (ضراراً) أن تكون مفعولاً لأجله، ويصح أن تكون حالاً بمعنى: (مضارين)، وعلى القول بأنها حال يصح في (اللام) والمصدر المؤول من (أن) وما بعدها أن يكون متعلقاً بالفعل (تمسكوهن)، وأن يكون متعلقاً بالحال. وإن جعلنا

---

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن ١:١٦٢؛ والبيان ١:٢٢٥؛ والعكبري ١:١٥٢، ١٥٣؛ والبحر ٣:٧٢.

(٢) تفيد عبارة البيان أن (ربيون) لا تحتمل مع قراءة (قاتل) إلا وجهاً واحداً هو الفاعلية، وأن قراءة (قُتِلَ) هي التي تحتمل الأوجه الثلاثة التي ذكرناها، وهذا تفريق بين النظيرين لغير علة.

(٣) البيان ١:٤٢١؛ والبحر ٢:٢٠٨؛ والمغني، ص ٢٣٧، ٢٩٠.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٣١.

(ضراراً) مفعولاً لأجله تعلقت اللام به، وكان علة للعلة، كما تقول: ضربت ولدي تأديباً لينتفعَ، ولا يصح تعليق الجار والمجرور بالفعل، لأن الفعل لا يقتضي اثنين من المفعول لأجله إلا على سبيل البدل أو العطف، ولا يصح البدل هنا؛ لأن الإعراب مختلف، ولا العطف لعدم وجوب العاطف، وكل هذا على أساس أن اللام لام التعليل، فإذا قلنا إنّ اللام لام العاقبة صح تعليقها حينئذ بالفعل مع جعل ضراراً مفعولاً لأجله، لأن الفعل يكون حينئذ قد تعدى إلى علة، وإلى عاقبة، وهما مختلفان[1].

وقريب مما ذكرنا ما ذكروه في قوله تعالى: ﴿ثم نُنَجِّيْ رُسُلَنا والذين آمنوا كذلك حقاً علينا نُنْجي المؤمنين﴾[2] الكاف في كذلك، صفة لمصدر محذوف تقديره: إنجاءً مثل ذلك الإنجاء، والعامل فيه: (ننجِّي رسلنا)، و(حقاً) مصدر لفعل محذوف، أي: يحق حقاً، ويصح أن يكون منصوباً بـ(ننجي المؤمنين)، ولا يصح أن يجعل (حقاً) مصدراً والناصب له (ننجي رسلنا)؛ لأن ذلك يقضي بنصبه لمصدرين هذا، وموصوف الكاف، وهو لا يجوز، كذا زعم أبو البركات[3].

العامل المعنوي لا ينصب المفعول به[4]:

قدمنا أن العامل المعنوي عامل ضعيف. ومن ثَمَّ فإن النحاة أجازوا إعماله في الأحوال والظروف، وأما المفاعيل الصحيحة فإنه يضعف عن العمل فيها، ومن ثم ردّ ابن هشام على أبي بكر بن الخياط[5] في توجيهه لقول الكسائي في المناظرة الزنبورية: إن العرب تقول: كنت أظن أن العقربَ أشدُّ

---

(١) انظر: البحر ٢: ٢٠٨.

(٢) سورة يونس: الآية ١٠٣.

(٣) البيان ١: ٤٢١.

(٤) الخصائص ١: ١٠٤.

(٥) هو محمد بن أحمد ت. سنة ٣٢٠ كان عالماً بنحو البصريين والكوفيين.

لسعةً من الزنبور فإذا هو إياها حيث قال: إن «إذا» ظرف في معنى: رأيت، ووجدت، فجاز أن ينصب (إياها) على أنها مفعول به. وهذا يعني أن ناصب المفعول معنى لا لفظ، والمعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة[١].

لا يفصل بين العامل والمعمول بالأجنبيّ:

بين العامل والمعمول تعلق معنوي يتبادل من خلاله كل من العامل والمعمول المنفعة، فالعامل يكسب المعمول معنى لا يعقل معناه بدونه، والمعمول يقيد العامل ويكسبه مزيداً من التوضيح، وفي الفصل بينهما بكلمة أو كلام لا علاقة له بواحد منهما إضعاف لتلك العلاقة مع ما يصحب ذلك من التداخل والاضطراب في بناء الكلام وترابطه، ومن ثم منع النحويون أن يقال: امرر واضرب بزيد هنداً؛ لأن (واضرب) فصلت بين (امرر) ومعموله (بزيد)، وكذلك فصلت (بزيد) بين (اضرب) ومعموله (هنداً)، كما منعوا أن يقال: جاءني رجلٌ ذو فرسٍ راكبُ أبلقَ[٢].

وبناءً على هذا ردَّ أبو حيان على جمهور المعربين جعلهم (غير) من قوله تعالى: ﴿من بعدِ وصيَّةٍ يُوصىٰ بها أو دينٍ غيرَ مُضارٍّ﴾[٣] حالاً من الضمير المستتر في (يوصي)، والعامل في تلك الحال (يوصي)؛ لأن (دَيْن) معطوف على (وصية) وهو أجنبي عن العامل والحال[٤]. وهذا الاعتراض متوجه على المعربين في قراءة من قرأ (يوصي)، بكسر الصاد، أما على قراءة من قرأ (يوصىٰ) بفتح الصاد فهناك اعتراض آخر عند أبي حيان، وهو أنك تجعل الحال حينئذ من نائب الفاعل، وهو غير مذكور في الكلام، وهذا لا يصح لأنه مثل: يُرْسَلُ الرياحُ مُبشَّراً بها، وهذا لا يصح. وقد قدر أبو حيان عاملاً يعمل

(١) المغني، ص ١٢٥.
(٢) البحر ٢: ١٧٨.
(٣) سورة النساء: الآية ١٢.
(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١: ٤٠١؛ والعكبري ١: ١٧١؛ والبحر ٣: ١٩١.

في الحال يدل عليه ما قبله، يقدر بعد: (أودين)، كأن يقال: يوجبه فيه غير مضار، وقيل يقدر (يوصي)، لدلالة (يوصي) المذكورة عليه[١].

العامل لا يكون مركَّباً من وصفين:

يرى جمهور النحويين ـ تبعاً للمناطقة ـ أنه لا يجتمع مؤثران على إحداث أثر واحد، وإذا وجد ما ظاهره كذلك جعلوا المسألة من باب التنازع، ولهم في ذلك أحكام مفصَّلة في كتب النحو، وانفرد عن جمهورهم الفراء، فأجاز أن يكون (زيد) في قولنا: قام وقعد زيد مرفوعاً بالفعلين، كما يُسند للمبتدأ خبران[٢] وبناءً على قول الجمهور ردَّ أبو حيان قول مكي بن أبـي طالب والزمخشري: إن (إذ) من قوله تعالى: ﴿وإذ غَدَوْتَ من أهلِكَ تبوِّىءُ المؤمنين مقاعد للقتال والله سميع عليم. إذ هَمَّتْ طائفتان...﴾[٣] ظرفُ العامل فيه: «سميع عليم»، والصواب: أن يقال: سميع أو عليم فيعمل الثاني كما هو رأي البصريين، أو الأول كما هو رأي الكوفيين. ويجوز في (إذ) أن تكون بدلاً من (إذ) التي قبلها، وأن تكون متعلقةً بـ (تبوىء)[٤].

الأصل في العامل أن يتقدم على المعمول:

من قواعد النحويين أن الأصل في العامل أن يـذكر أولاً ثم يؤتى بالمعمول بعد ذلك، وهذه القاعدة منطقية؛ لأن العقل يقضي بوجود المؤثِّر قبل الأثر، ومن ثم فإن هذا العامل يقدر ـ إذا كان غير مذكور في الكلام ـ قبل المعمول كما في قولنا: الفضل لك، فيقدر متعلق الجار والمجرور قبل لـك، أي: الفضل كائن لك، أو مستقر لك. وقد يطرأ من العوارض ما يقضي بتقدير العامل بعد المعمول، وذلك نحو: أما عمراً فأكرمته، فيقدر: أما عمراً

---

(١) السابق.
(٢) الهمع ٢:١٠٩.
(٣) سورة آل عمران: الآيتان ١٢١، ١٢٢.
(٤) مشكل إعراب القرآن ١:١٥٧؛ والكشاف ١:٤٦٠؛ والبحر ٣:٤٦.

فأكرمت فأكرمته؛ لأنه لا يفصل بين (أما) و(الفاء) بجملة تامة. ثم إن كان هذا العامل قوياً جاز تقدم معموله عليه ما لم يمنع مانع من تقدمه، وذلك نحو: خالداً أكرمت، على حين أنه لا يصح تقدمه في نحو: جاء الضاربُ زيداً، فيقال: زيداً جاء الضارب، لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول (أل) أما إذا كان العامل ضعيفاً فإنه لا يصح تقديم معموله عليه، فلا يقال قائمٌ إن زيداً؛ لأن (إنَّ) عامل ضعيف لكونها محمولة في عملها على الفعل، فلا يتقدم خبرها عليها.

تقدم المعمول يُـؤْذِنُ بتقدم العامل:

بناءً على ما قررنا من أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول فإن تقدم المعمول يشير إلى جواز تقدم عامله؛ لأنه لا يصح تقديم المعمول إلى موضع لا يصح أن يتقدم عامله إليه، وبهذا حكمنا على جواز تقدم خبر (كان) عليها لأن معموله تقدم عليها في قوله تعالى: ﴿وأنفسَهم كانوا يظلمون﴾[1]، وقوله: ﴿وباطلاً ما كانوا يعملون﴾[2] في قراءة من نصب (باطلاً)[3]، والأصل: كانوا يعملون باطلاً. فإذا لم يجز تقديم العامل لم يجز تقديم المعمول، فلا يقال في (التوفيقُ يومَ يتقي زيدٌ اللّـهَ): التوفيقُ اللّـهَ يومَ يتقي زيد؛ لأن (الله) معمول لـ (يتقي)، و(يتقي) لا يتقدم على (يوم)؛ لأنه مضاف، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف[4]، فلم يصح تقديم المعمول لعدم جـواز تقدمْ عامله.

---

(١) سورة الأعراف: الآية ١٧٧.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١٣٩.

(٣) ابن يعيش ٧:٩٧؛ وضياء السالك ١:٢٤٨، ٢٤٩.

(٤) ابن يعيش على المفصل ٧:١١٣.

حرف العين ـ العطف

لا يفصل بين العاطف والمعطوف إلاّ بالظرف والقسم:

اتصال حرف العطف بالمعطوف شديد، ومن ثم ذهب بعض النحويين إلى عدم جواز الفصل بينهما مطلقاً[١]، وذهب كثير منهم إلى أنه يفصل بينهما بشرطين: أن يكون حرف العطف على أكثر من حرف، وذلك كـ (ثم) و (أو)، وأن يكون الفاصل ظرفاً أو قسماً، وذلك كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الذي خلقَ سبعَ سمواتٍ ومن الأرضِ مثلَهُنَّ﴾[٢]، ففصل بين (الواو) وبين (مثلهن) بالجار والمجرور[٣]. وليس من الفصل بالظرف قوله تعالى: ﴿إنَّ اللَّهَ يأمرُكُم أن تؤدُّوا الأماناتِ إلى أهلِها وإذا حكمتمْ بين الناسِ أنْ تحكموا بالعدلِ﴾[٤] على تأويل أن (إذا) وما بعدها فصلتْ بين (الواو) و(أن تحكموا) الذي هو المعطوف؛ لأن ذلك سيؤدي إلى تعليق (إذا) بما بعدها، وذلك لا يصح؛ لأن (تحكموا) صلة لـ (أن) المصدرية، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول[٥]، ولا يصح كذلك أن تكون (إذا) ظرفاً لـ (يأمركم) ـ كما قدره أبو البقاء ـ لأن الأمر ليس واقعاً وقت الحكم. والظاهر أن (إذا) منصوبة بـ (أن تحكموا) مقدرة، و (أن تحكموا) المذكورة تفسير لها، فلا يكون ثمة فصل؛ لأن المعطوف جاء بعد حرف العطف[٦].

وبناءً على هذه القاعدة ضعف ابن هشام إعراب من جعل (مِنْ ذريتنا)

---

(١) ممّن منع ذلك أبو علي الفارسي وابن هشام. انظر: المغني، ص ٤١٨؛ والبحر ٢: ١٠٥؛ والهمع ٢: ١٤١.
(٢) سورة الطلاق: الآية ١٢.
(٣) العكبري ٢: ٢٦٤.
(٤) سورة النساء: الآية ٥٨.
(٥) أجاز ذلك الفراء مخالفاً الجماعة.
(٦) انظر: العكبري ١: ١٨٤؛ والبحر ٣: ٢٧٧.

حالاً من (أُمَّة) في قوله ــ عز اسمه ــ: «ربَّنا واجعلنا مسلمينِ لك ومن ذريتِنا أُمَّةً مسلمةً لك»(١) على أن الأصل: وأمة من ذريتنا مسلمة لك، فتقدم الجار والمجرور على منعوته النكرة، فانتصب على الحال، ففصل الحال بين حرف العطف والمعطوف(٢). والصواب جعل (من ذريتنا) متعلقاً بمحذوف يفسره المذكور، أي: واجعل من ذريتنا أمَّة الخ . . .

ما عطف على الصلة صلة، وما عطف على الجواب جواب، فيأخذ حكمهما:

حرف العطف يُشرك ما بعده في حكم ما قبله، فإذا كان المعطوف عليه صلة للموصول كان المعطوف صلة كذلك، فوجب اشتمال المعطوف على رابط يربطه بالموصول، وذلك كقولنا: جاء الذي سافر، وعاد، فإن في كل منهما رابطاً يعود على الذي، وهو عبارة عن ضمير مستتر، وهو ما يسمى بـ (العائد)، ولا يصح: جاء الذي سافر، وعاد خالدٌ؛ لأن المعطوف خال من رابط يربطه بالموصول. والأصل في ذلك الرابط أن يكون ضميراً، وإقامة الاسم الظاهر مقامه قليل، ومن ثم عيب قول الزمخشري في قول الله تعالى: ﴿الحمدُ للَّـهِ الذي خلقَ السمواتِ والأرضَ وجعلَ الظلماتِ والنورَ ثم الذين كفروا بربِّهِمْ يعدلون﴾(٣): إن جملة (ثم الذين كفروا) يصح أن تكون معطوفة على جملة (خلق) التي وقعت صلة للموصول، وقد ناب لفظ (ربِّ) عن الضمير، فأصبح نظير قولهم: أبو سعيدٍ الذي رويتُ عن الخدريِّ، أي: عنه، وهذا نادر، فلا يحمل عليه القرآن(٤). أما جواب الشرط فإنه مترتب على

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٢٨.

(٢) انظر: العكبري ١:٦٣؛ والمغني، ص ٧٠٢. والغريب أن أبا حيان نص على أن الفصل بين العاطف والمعطوف في هذه الآية ينبغي أن يكون مخصوصاً بالضرورة، وأجازه في موضع آخر. انظر: البحر ١: ٣٨٩، ٢: ١٠٤.

(٣) سورة الأنعام: الآية ١.

(٤) انظر: الكشاف ٢: ٤؛ والبحر ٤: ٦٩؛ والمغني، ص ٦٥٥؛ والشذور، ص ١٤٣.

الشرط، ومقيَّد حصوله به، فلا يصح أن يعطف عليه إلا ما كان كذلك، وذلك نحو إن تجتهدْ، وتنجحْ أكرمْك، فالإكرام متوقف على الاجتهاد ـ الذي هو فعل الشرط ـ وعلى ما عطف عليه، وهو النجاح.

وتأسيساً على هذا فإنه لا يصح عطف قوله تعالى: ﴿وبشِّرِ الذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ﴾[١] على قوله: (فاتقوا) من الآية الكريمة: ﴿فإنْ لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النارَ...﴾[٢]؛ لأن تبشير النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ للمؤمنين لا يترتب على قوله: (فإن لم تفعلوا)؛ إذ الأمر بالبشارة مطلق غير مقيد[٣]، ولذا فالواو للاستئناف لا للعطف.

لا يعطف على الموصول قبل مجيىء الصلة، ولا على المنعوت قبل مجيىء النعت:

صلة الموصول متممة له وكاشفة لإبهامه، ولما كان العطف يؤذن بتمام المعطوف عليه منعوا العطف قبل مجيء صلة الموصول[٤]؛ لأن في ذلك فصلاً بين ما عرف منهما التلازم والاتصال، ومن ثم ضعف عطف (المسجد الحرام) من قوله تعالى: ﴿يسألونك عن الشهرِ الحرامِ قتالٍ فيه قلْ قتالٌ فيه كبيرٌ وصدٌ عن سبيلِ اللّـهِ وكفرٌ به والمسجدِ الحرامِ﴾ على (سبيل الله)[٥]، وذلك لأن (عن سبيل الله) متعلق بالمصدر (صدٌ) فإذا عطف عليه (المسجد) أصبح صلة كذلك؛ لأن ما عطف على الصلة صلة، كما ذكرنا، ويترتب على

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٥.
(٢) سورة البقرة: الآية ٢٤.
(٣) انظر: الكشاف ١: ٢٥٤؛ والبحر ١: ١١١؛ والدر المصون ١: ٢٠٩.
(٤) قد يكون الموصول اسمياً، وقد يكون حرفياً، وقد يكون شيئاً مأخوذاً من الحرف المصدري وصلته.
(٥) سورة البقرة: الآية ٢١٧.

هذا أن يقع العطف بـ (كفرٌ به) على المصدر قبل تمام الصلة، وذلك لا يجوز[١].

وكما أن الارتباط بين الصلة والموصول شديد كذلك الارتباط بين النعت والمنعوت، ومن ثم ضعف قول مكي: إن (التي) من قوله تعالى: ﴿وأورثنا القومَ الذين كانوا يُسْتَضعفون مشارقَ الأرضِ ومغاربَها التي باركنا فيها﴾ نعتٌ لـ (الأرض)[٣]، فعطف على مشارق قبل مجيىء النعت[٣]. والصواب جعل (التي) نعتاً للمشارق والمغارب[٤].

لا يحذف معطوف دون عاطفه:

لا يجوِّز النحاة حذف المعطوف وإبقاء حرف العطف؛ لأن في ذلك إبهاماً في الكلام، ولا دليل يدل على المحذوف، وأجازوا حذف المعطوف بعد (أم) المتصلة إذا كان بعدها (لا)، نحو: أتكتب درسك أم لا؟ وتقدير ذلك المحذوف: أم لا تكتب، وذلك لأن أحرف الجواب يكثر حذف الجمل بعدها، وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل، فكأن الجملة بعدها مذكورة. وبناءً على هذا ضعف وقف من وقف على (أم)[٥] من قوله تعالى: ﴿أفلا تبصرونَ أم أنـــا خيرٌ من هـذا الذي هـو مهينٌ﴾[٦]، على تقديـر: أفلا تبصـرون أم تبصـرون ثم يبتدىء: (أنا خير)[٧]. ووجه ضعف الوقف أن ذلك سيؤدي

---

(١) انظر: العكبري ١:٩٣؛ وشواهد التوضيح، ص ٥٤.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١٣٧.

(٣) مشكل إعراب القرآن ١:٣٢٩، وتابعه على هذا أبو البركات ابن الأنباري. انظر: البيان ١:٣٧٢.

(٤) العكبري ١:٢٨٣؛ والبحر ٤:٣٧٦.

(٥) قال في القطع والائتناف، ص ٦٤٩: إن يعقوب البصري ذكر أن الوقف الكافي على (أم) وأن مجاهداً وعيسى بن عمر ذكرا ما يدل على قول يعقوب.

(٦) سورة الزخرف: الآيتان ٥١، ٥٢.

(٧) البحر ٨:٢٣؛ والمغني، ص ٦٤، ٦٥.

إلى أحد أمرين إما ادعاء زيادة (أم)، وإما ادعاء حذف ما بعدها دون أن يكون معها (لا)، وكلاهما غير مسموع.

لا يصح العطف على الضمير المرفوع من غير توكيد ولا فاصل:

ذهب جمهور[١] النحويين إلى أنه لا يصح العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، سواء أكان الفاصل توكيداً أم غيرَ توكيد إلا في ضرورة الشعر؛ لأن الضمير المتصل إما مستتر في الفعل، فيصير العطف كأنه على الفعل كما في نحو: زيد قام وعمرو، وإما متصل به كما في نحو: قمت وزيد، فاتصاله بالفعل جعله بمثابة حرف من حروفه، فصار العطف عليه كأنه العطف على الفعل، وعطف الاسم على الفعل ممتنع، فصار الفصل منبهاً على الاسم[٢]. وبناء على هذا ضعف عطف (الصابئون) على (الواو) من (هادوا) في قوله تعالى: ﴿إنَّ الذينَ آمنوا والذين هادوا والصابئونَ والنصارى من آمنَ...﴾[٣]؛ لأن الواو ضمير متصل مرفوع، ولا فاصل يفصل بينه وبين المعطوف[٤].

الواو أصل حروف العطف، فيجوز معها ما يمتنع مع غيرها:

تمكُّنُ بعض الأدوات في أبوابها يجعل النحويين ينظرون إليها نظرة خاصة، وذلك كهمزة الاستفهام و(إن) الشرطية و(إلّا) في الاستثناء. والسبب في جعل (الواو) أمَّ الحروف العاطفة أنها لا توجب إلا الاشتراك بين شيئين في حكم واحد، وسائر حروف العطف يوجب زيادة حكم على ما توجبه الواو،

---

(١) أجاز ذلك الكوفيون وابن مالك. انظر: الإنصاف، ص٢٥٢؛ وشواهد التوضيح ص١١٢؛ والهمع ٢:١٣٨، ١٣٩.

(٢) ابن يعيش على المفصل ٣:٧٦، ٧٧.

(٣) سورة المائدة: الآية ٦٩.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١:٢٣٧، ٢٣٨؛ والبيان ١:٣٠٠. وفي تخريج الرفع في (الصابئون)، أقوال كثيرة انظرها في المرجعين السابقين.

كدلالة (ثم) على الترتيب، و(الفاء) على الترتيب مع التعقيب، وهكذا[١]. . .

ومما اختصت به الواو عطف ما لا يستغني عنه الكلام، نحو: اختصم زيد وعمرو، والمال بين خالد ومحمود، وعطف العام على الخاص والخاص على العام، نحو قوله تعالى: ﴿من كان عدواً للَّه وملائكتِه ورسلِه وجبريلَ وميكالَ﴾[٢]، فعمَّم بذكر الملائكة، ثم خصَّص بذكر (جبريل) و(ميكال)، وعكس هذا قوله تعالى: ﴿ربِّ اغفرْ لي ولوالديَّ ولمنْ دخلَ بيتيَ مؤمناً وللمؤمنينَ والمؤمناتِ﴾[٣]، فخصَّص بطلب المغفرة، ثم عمَّم. ومن خصائصها اقترانها بـ(إمّا) نحو قوله تعالى: ﴿إمّا شاكراً وإمّا كفوراً﴾[٤]، واقترانها بـ(لكن) كما في قوله تعالى: ﴿ما كانَ محمدٌ أبا أحدٍ من رجالِكم ولكنْ رسولَ اللَّهِ﴾[٥]. وهناك خصائص أخرى لم نقصد إلى حصرها ولكننا أردنا التنبيه عليها[٦].

لا تعطف (الواو) و(ثم) و(الفاء) و(حتى) إلا ما كان شريكاً للمعطوف عليه في النفي والإثبات:

اختصَّت هذه الحروف من بين حروف العطف بأنها إذا عطفت مفرداً على مفرد، وجب أن يكونا متناظرين في النفي والإثبات[٧]، فيقال: لم يقم زيد ثم عمرو، وقام زيد وعمرو، فيفهم من ذلك اشتراك المعطوف والمعطوف

(١) انظر: المقتضب ٢: ٤٦؛ وابن يعيش ٨: ٩٠.
(٢) سورة البقرة: الآية ٩٨.
(٣) سورة نوح: الآية ٢٨.
(٤) سورة الإنسان: الآية ٣.
(٥) سورة الأحزاب: الآية ٤٠.
(٦) انظر في خصائص الواو الهمع ٢: ١٢٩، ١٣٠.
(٧) ابن يعيش ٨: ١٠٤.

عليه في النفي والإثبات، وبناءً على هذا حكمنا بوجوب الصيرورة إلى عطف الجملة على الجملة إذا كان ما بعد الواو مثبتاً، وما قبلها منفياً، كما في قوله تعالى: ﴿ما كان محمدٌ أبا أحدٍ من رجالِكم ولكنْ رسولَ اللَّـهِ﴾(١)، فجعلنا (رسولَ) خبراً لـ(كان) المحذوفة، ولم نجعله معطوفاً على (أبا) لأن ما قبل (الواو) منفي وما بعدها مثبت، فلما قدرتْ (كان) أصبحت الواو عاطفة جملة على جملة، وحينئذٍ فلا يشترط موافقة ما بعدها لما قبلها، كما يقال: ما قام زيد، وقام عمرو، فاختلفت الجملتان نفياً وثبوتاً. وقد جعل بعضهم (رسولَ) معطوفاً على (أبا)(٣)، وفي هذا سهو عن هذه القاعدة.

ما بعد (الفاء) العاطفة لا يعمل فيما قبلها:

يرى جمهور النحويين أن الفاء العاطفة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ومن ثم ضعف تعليق: (كدَأْبِ) من قوله تعالى: ﴿كدَأْبِ آلِ فرعونَ والذين منْ قبلِهم كذَّبوا بآياتنا فأخذهُمُ اللَّـهُ﴾(٤) بـ(فأخذناهم) على تأويل: فأخذهم أخذاً كما أخذ آل فرعون. وإنما امتنع هذا التعليق لأن الفاء عاطفة، فلا يتقدم معمول ما بعدها. ونقل بعض المغاربة عن الكوفيين أنهم يجوّزون أن يقال: زيداً قمت فأكرمت، على أن الأصل: قمت فأكرمت زيداً، فعلى هذا يصحّ أن يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها(٥). ولا يخلو قول الكوفيين من التكلف.

مراعاة المعنى في العطف واجبة:

لا بد عند التقرير بأن مفرداً عطف على مفرد أو جملة عطفت على جملة من النظر إلى المعنى، لأن بعض العطف يفسد المعنى، فلا بدّ من التنبه لذلك، وإليك بعض الأمثلة على هذا:

---

(١) سورة الأحزاب: الآية ٤٠.
(٢) معاني الفراء ٢: ٣٤٤.
(٣) البحر ٧: ٢٣٦.
(٤) سورة آل عمران: الآية ١١.
(٥) انظر البحر ٢: ٣٨٩.

١ ـ في قوله تعالى: ﴿وأذانٌ منَ اللَّهِ ورسولِه إلى الناسِ يومَ الحجِ الأكبرِ أنَّ اللَّـهَ بريءٌ من المشركينَ ورسولُهُ﴾[١]، روي عن الحسن أنه قرأ: (ورسولِه)، ولا يصحّ تقدير العطف هنا، لأنه يؤدي إلى أن الله بريء من المشركين ومن الرسول، وفي هذا إفساد للمعنى، وإحالة له، ومن ثم جعل بعضهم الواو للقسم، فتكون حرف جر، ورأى بعضهم أن الجر في (رسولِه) على المجاورة[٢] ولا يخلو كلا القولين من التكلف.

٢ ـ في قوله تعالى: ﴿وما كان لبشرٍ أن يكلمَه اللـهُ إلا وحياً أو منْ وراءِ حجابٍ أو يرسلَ رسولاً﴾[٣]، ظاهر (يرسلَ) أنها معطوفة على (يكلمَه)، وهذا الظاهر فاسد؛ لأنه يُسْلم إلى أن يكون المعنى: وما كان لبشر أن يكلمه الله أو يرسل رسولاً، فيكون النفي منصباً على التكليم والإرسال، وهذا إفساد للمعنى، وإنما (يرسلَ) منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد (أو)، وذلك لتقدم اسم صريح خالٍ من التقدير بالفعل، وهو (وحياً)، فعطفت (أويرسلَ) على (وحياً)؛ لأنه بمعنى: إلا أن يوحي[٤].

٣ ـ في قوله تعالى: ﴿وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاحَ فإن آنستُم منهم رُشْداً فادفعوا إليهم أموالَهم ولا تأكلوها إسرافاً وبِداراً أن يَكْبَروا﴾[٥]، لا يصحّ أن تكون الواو في (ولا تأكلوها) عاطفة للجملة بعدها على جواب الشرط (فادفعوا)؛ لأنه مع شرطه متوقفان على بلوغ النكاح، والله تعالى نهاهم ·

---

(١) سورة التوبة: الآية ٣، وقراءتنا بالضم في (رسوله)، وهي مبتدأ والخبر محذوف، أي: ورسوله بريء، وقرأ بعض القراء: (ورسولَه) بالنصب، وهي حينئذ معطوفة على لفظ الجلالة (الله).

(٢) منثور الفوائد ص ٦٤؛ والعكبري ٢: ١١؛ والبحر ٤: ٦.

(٣) سورة الشورى: الآية ٥١.

(٤) انظر مشكل إعراب القرآن ٢: ٢٧٩؛ والعكبري ٢: ٢٢٦؛ وشذور الذهب ص ٣١٣، ٤١٤.

(٥) سورة النساء: الآية ٦.

عن أكل أموال اليتامى منتهزين صغرهم وعدم رشدهم، فلا يصحّ ترتيب ذلك على بلوغ النكاح وإيناس الرشد لمعارضة قوله (أن يكبروا) له، ولو كانت الواو عاطفة، لصار المعنى على حدّ قولنا: إن آنست من اليتيم رشداً، فلا تأكل ماله قبل أن يبلغ الرشد، ولا يخفى ما في هذا المعنى من الفساد والتناقض، فوجب الحكم بأن جملة (ولا تأكلوها) جملة مستأنفة غير معطوفة على ما قبلها[1]

لا يُعطف على اللفظ إلا ما كان صالحاً لتسلط العامل عليه:

العطف على اللفظ هو الأصل، وهو الشائع في كلام العرب، ولكن ذلك مرهون بإمكان تسلّط العامل على المعطوف كما هو مسلَّط في العمل على المعطوف عليه، وإليك مثالين على هذا:

١ ـ في قولنا: ما جاءني من امرأة ولا زيدٌ، لا يصحّ الجر في (زيدٌ) عطفاً على لفظ (امرأة)، لأن (مِنْ) حرف جرّ زائد هنا، وهي لا تدخل على المعارف، فكما لا يقال: ما جاءني من زيد فإنه لا يقال: ما جاءني من امرأةٍ ولا زيدٍ، فوجب المصير إلى الرفع في (زيد)، فيكون معطوفاً على محل (امرأة)، ومحلها الرفع لأنها فاعل (جاءني)[2].

٢ ـ في قولنا: لا رجل في الدار ولا فاطمةٌ، لا يصحّ في (فاطمة) أن تكون معطوفة على لفظ (رجل)، لأن اسم (لا) النافية للجنس لا يكون إلا نكرة، فكذلك ما عطف عليه، و (فاطمة) ـ كما نعلم ـ معرفة، فوجب الرفع فيها على الابتداء، أي: ولا فاطمةُ فيها، أو على العطف على محل (لا) مع اسمها لأن محلها الرفع، لا على أن فاطمة اسم (لا) العاملة عمل (ليس)، لأنها هي الأخرى لا تعمل في المعارف[3].

---

(١) انظر البحر ٣: ١٧٢.

(٢) انظر المغني ص ٦١٥.

(٣) الصبان على الأشموني ٢: ١٢.

لا تكون النكرة عطف بيان للمعرفة:

اتفق النحويون على وجوب التطابق تعريفاً وتنكيراً في عطف البيان، فلا تكون النكرة عطف بيان للمعرفة، ولا المعرفة عطف بيان للنكرة، كما أن النعت كذلك[١].

وبناءً على هذا ردّوا على الزمخشري جعله (مقامُ إبراهيم) من قوله تعالى: ﴿فيه آياتٌ بيناتٌ مقامُ إبراهيمَ﴾[٢]، عطف بيان على (آيات)؛ لأن (مقام) معرفة لإضافته إلى (إبراهيم) و(آيات) نكرة. والصواب أن يجعل (مقام) مبتدأ حذف خبره، أي منها مقام، أو خبراً حذف مبتدؤه، أي: هي مقام إبراهيم، أو بدلاً؛ لأن البدل يصح التخالف فيه تعريفاً وتنكيراً، كما ردّوا قول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿إنما أعظكم بواحدة أن تقوموا﴾[٤]، حيث جعل المصدر المؤول من (أن) وما بعدها عطف بيان على (واحدة)، وهي نكرة، والمصدر المؤول هنا معرفة لأنه على تأويل: قيامكم. والصواب جعله بدلاً من واحدة، أو يكون مرفوعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هي قيامكم[٥].

وبناء على هذه القاعدة أيضاً ردوا قول من قال في (حبذا زيدٌ): إن (زيد) عطف بيان من (ذا)، لأن ما بعدها ورد نكرةً في قول جرير:

وحبَّذا نفحاتٌ من يمانيةٍ ... تأتيك من قِبَلِ الريّانِ أحيانا

---

(١) ابن يعيش ٣: ٧٢، ٧٣؛ والمغني ص ٥٩٤؛ والهمع ٢: ١٢١.
(٢) سورة آل عمران: الآية ٩٧.
(٣) انظر الكشاف ١: ٤٤٧؛ والعكبري ١: ١٤٤؛ والبحر ٣: ٩؛ والمغني ص ٧٤٨.
(٤) سورة سبأ: الآية ٤٦.
(٥) الكشاف ٣: ٢٩٤؛ والمغني ص ٧٤٨. قال ابن هشام: «وقد يكون ــ أي الزمخشري ــ عبَّر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما، وهذا إمام الصناعة سيبويه يسمى التوكيد وعطف البيان صفة.

و (نفحات) نكرة، والنكرة لا تكون عطف بيان من المعرفة. والأولى أن يجعل (زيد) مبتدأ مخبراً عنه بـ (حبذا)[(١)].

عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات:

عطف البيان شديد الشبه بالنعت؛ لأن كل واحد منهما لتوضيح متبوعه وإزالة الاشتراك الذي فيه، ويفترقان في أمور، من أهمها: أن النعت لا يكون إلا مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق، أما عطف البيان فأكثر ما يكون في الأعلام والكنى. وانطلاقاً من هذا وذاك حكموا بامتناع مجيء عطف البيان من كل ما يمتنع مجيء النعت منه، وبذا ردَّ ابن هشام قول من قال في قول الله تعالى: ﴿فبما رحمةٍ من اللَّهِ لنتَ لهم﴾[(٢)]: إن (ما) استفهامية؛ لأن ما بعدها حينئذ لا يخلو من أن يكون مجروراً بالإضافة أو البدلية أو عطف البيان، والإضافة هنا ممتنعة؛ لأن (ما) الاستفهامية لا تضاف ــ كما هو شأن أكثر أخواتها ــ وأما البدلية فممتنعة أيضاً؛ لأن المبدل من اسم الاستفهام يجب اقترانه بهمزة الاستفهام، وأما امتناع عطف البيان فلأن (ما) الاستفهامية لا تنعت، وما لا ينعت لا يقع منه عطف البيان[(٣)]. والأولى أن تجعل (ما) زائدة[(٤)].

وبهذه القاعدة ردَّ ابن هشام أيضاً على الزمخشري ذهابه في قوله تعالى: ﴿ما قلتُ لهمْ إلا ما أمرتني بهِ أنِ اعبُدوا اللَّـهَ﴾[(٥)] إلى أن تكون (أن) مصدرية، والمصدر المؤول منها ومما بعدها عطف بيان من الهاء في (به)[(٦)]، وهذا لا يصح؛ لأن الضمائر عند جماهير النحويين لا يصح أن تُنعت،

---

(١) المغني ص ٧٢٥.
(٢) سورة آل عمران: الآية ١٥٩.
(٣) انظر ابن يعيش على المفصل ٣: ٧٢؛ والمغني ص ٣٩٤، ٣٩٥.
(٤) العكبري ١: ١٥٥.
(٥) سورة المائدة: الآية ١١٧.
(٦) الكشاف ١: ٦٥٧.

ولا يُنعت بها، فكذلك لا يصح أن يعطف عليها عطف بيان. والأولى أن يجعل المصدر المؤول ـ إذا قلنا: إن (أنْ) مصدرية ـ بدلاً من الهاء في (به) أو مرفوعاً على الخبرية على إضمار (هو)، ويصح غير ذلك(١).

عطف البيان لا يكون جملة:

يفترق عطف البيان عن البدل والنعت في أن كلاً منهما يقع مفرداً، ويقع جملة، أما عطف البيان فلا يكون إلا مفرداً، وبهذا ضعَّف أبو حيان ما أجازه الزمخشري في قراءة أبيّ لقوله تعالى: ﴿إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق جاءوكم حَصِرَتْ صدورهم﴾(٢) ـ بغير (أو) ـ ما أجازه من أن تكون (جاءوكم) عطف بيان من (يصلون)؛ لأن عطف البيان لا يقع جملة. والصواب أن تكون جملةً مستأنفة أو صفة بعد صفة لـ(قوم) كما أجازه هو فيها(٣).

لا يُعطف على المحل إلا إذا كان له طالب لا يتغير:

من أساليب العرب في كلامها العطف على المحل، وذلك نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعداً، فإن (قاعداً) معطوف على محل (قائم)؛ لأنه ـ على الحقيقة ـ خبر (ليس)، والباء الداخلة عليه حرف جر زائد، ولو عطف على اللفظ لقيل: ولا قاعدٍ. ويشرط جمهور النحويين لهذا أن يظل العامل في المعطوف عليه على حالة واحدة لا تختلف، سواء أكان عاملاً في اللفظ أم المحل، وهو ما يعبرون عنه بوجود (المحرِز) كما في هذا المثال حيث إن (ليس) لا يختلف وضعها سواء أكان خبرها منصوباً لفظاً ومحلاً، أم مجروراً لفظاً ومنصوباً محلاً، أما في نحو: هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ فإنه لا يقال: هذا

(١) انظر المغني ص ٤٩، ٥٩٣؛ والعكبري ١: ٢٣٣؛ والبحر ٤: ٦٠، ٦١.
(٢) سورة النساء: الآية ٩٠. رسم المصحف (أو جاءوكم). وقراءة أبي شاذة هنا.
(٣) الكشاف ١: ٥٥٢؛ والبحر ٣: ٣١٧؛ والمغني ص ٥٩٤؛ والهمع ٢: ١٢١.

ضاربُ زيدٍ وعمراً عطفاً على موضع (زيد) حيث إنه مفعول به لـ (ضارب) من حيث المعنى؛ لأنك لو أردت نصب (زيد) لفظاً لوجب عليك تنوين (ضارب)، فيكون العامل قد تغير، ويكون الطالب للمحل مفقوداً في حالة الجر[١].

وبناءً على هذا ضعف العطف على المحل في قراءة الحسن: ﴿أولئك عليهم لعنةُ اللَّـهِ والملائكةُ والناسُ أجمعون﴾[٢]، حيث ذهب بعض المعربين إلى جعل (الملائكةُ) معطوفة على موضع لفظ الجلالة؛ لأن موضعه الرفع؛ لأنه فاعل المصدر، على تأويل: أنْ لَعَنهم الله، أو يلعنهم الله. وإنما ضعف هذا؛ لأن المصدر لو أريد له أن يرفع الفاعل بعده لوجب تنوينه[٣].

والصواب ما حمله عليه أبو الفتح بن جني، وهو أن تكون (الناس) مرفوعة بفعل مقدر يدل عليه (لعنة الله)، أي: وتلعنهم الملائكة والناس أجمعون؛ لأنه إذا قال: عليهم لعنة الله، فكأنه قال: يلعنهم الله، وذلك كما قال الشاعر:

تذكَّرتْ أرضاً بها أهلُها ... أخوالَها بها وأعمامَها

أي: وتذكرت أخوالَها فيها وأعمامَها[٤].

يشترط في العطف على التوهم صحة دخول العامل المتوهَّم:

من العطف ما يسمى بالعطف على التوهم، ويسمى في القرآن العطف على المعنى تأدباً[٥]، وهو كثير جداً في كلام العرب، وذلك كقولنا ليس

(١) انظر البحر ٤: ٨٦، ١٨٧؛ والمغني ص ٦١٧؛ والهمع ٢: ١٤١.
(٢) سورة البقرة: الآية ١٦١. وقراءة الحسن ـ هنا ـ شاذة لأن رسم المصحف (أجمعين).
(٣) ممن عطفه على المحل هنا أبو البقاء وابن الأنباري، انظر العكبري ١: ٧١؛ والبيان ١: ١٣١.
(٤) المحتسب ١: ١١٦، ١١٧.
(٥) الهمع ٢: ١٤٢؛ والخزانة ٢: ١٤٠.

محمود مسافراً ولا مقيمٍ ، لمّا كان دخول الباء الزائدة على خبر (ليس) كثيراً توهم القائل أنه نطق بالباء، فقال: (بقائم)، فلما عطف عليه عطف عليه بجر (قاعد)، وكلما كان دخول العامل المتوهَّم كثيراً ازداد العطف على التوهم حسناً، كما في قول الشاعر:

ما الحازمُ الشهمُ مقداماً ولا بطلٍ   إن لم يكنْ للهوى بالحقِّ غلاباً

ولم يحسن العطف على المعنى في قول الشاعر:

وما كنتُ ذا نيربٍ فيهمُ   ولا منمشٍ فيهمُ مُنملِ[١]

فعطف بالجر على توهم دخول الباء في (ذا)، وهذا لا يحسن؛ لأن دخول الباء في خبر (كان) قليل[٢].

وفي تطبيق العطف على المعنى خلاف كثير عند النحاة، وهو عطف على خلاف الأصل، وقد ذكر أبو حيان[٣] أنه عطف غير قياسي، فلا ينبغي التوسع فيه، وشرط له اتحاد المعنى في المعطوف والمعطوف عليه، وبناء عليه لم يُجز العطف على المعنى في قول الله تعالى: ﴿ومُصدِّقاً لما بينَ يديَّ من التوراةِ ولأُحِلَّ لكم بعضَ الذي حُرِّمَ عليكم﴾[٤]، فقد ذهب بعض النحويين إلى أن (لأحل لكم) معطوف على معنى (مصدقاً)، أي: لأصدقَ ما بين يديَّ من التوراة، ولأحل لكم، واعتلَّ أبو حيان لرده ذلك بأن معقولية الحال مخالفة لمعقولية التعليل[٥].

---

(١) النيرب والإنماش والنميلة بمعنى واحد هو: النميمة.
(٢) المغني ص ٦١٩، ٦٢٠.
(٣) البحر ١ : ١٩.
(٤) سورة آل عمران: الآية ٥٠.
(٥) البحر ٢ : ٤٦٨، ٤٦٩.

لكن أبا حيان تراجع عن هذا الشرط، فأجاز عطف (ليذيقكم) من قوله تعالى: ﴿ومن آياتِه أن يرسلَ الرياحَ مبشِّراتٍ وليُذِيقَكم من رحمتِه﴾[١] على (مبشرات) مع أنه حال، واحتج بأن الحال والصفة قد يجيئان وفيهما معنى التعليل[٢]. وعلى كل حال فالعطف على اللفظ أولى ما أمكن.

---

(١) سورة الروم: الآية ٤٦.
(٢) البحر ٧: ١٧٨.



حرف الغين ـ غير

إذا وقعت (غير) بين ضدين ضعف إبهامها:

هناك ألفاظ موغلة في الإبهام، ولشدة إبهامها فإنها لا تتعرف بالإضافة، ولو كانت إضافتها إلى معرفة، ومن هذه الألفاظ غير وشِبْه وشبيه وخِدْن وتِرْب[1]. وبناء على هذا وقعت (غير) نعتاً للنكرة مع أنها مضافة إلى معرفة في قوله تعالى: ﴿ربَّنا أخرجْنا نعملْ صالحاً غيرَ الذي كنا نعملُ﴾[2]، فقد وقعت (غير) نعتاً لـ (صالحاً) مع أنها مضافة للموصول، وهو ـ كما نعلم ـ معرفة.

وذهب فريق من النحويين إلى أن (غير) إذا وقعت بين شيئين متضادين ضعف إبهامها، فتقترب بذلك من التعريف[3]، فيصح حينئذ وقوعها نعتاً لمعرفة قريبةٍ من النكرة، وعلى هذا أجازوا في (غير) من قوله تعالى: ﴿صراطَ الذين أنعمتَ عليهم غيرِ المغضوبِ عليهم﴾[4] أن تكون نعتاً لـ (الذين)؛ لأن

---

(١) انظر: المقتضب ٤: ٢٨٧ وما بعدها، والدر المصون ١: ٧٢.

(٢) سورة فاطر: الآية ٣٧.

(٣) مذهب ابن السراج أنها تصبح حينئذ معرفة.

(٤) سورة الفاتحة: الآية ٧.

(غير) وقعت بين ضدين، وهم المنعَم عليهم، والمغضوب عليهم، فتتعين جهة المغايرة؛ ولأن الموصول أشبه النكرات في الإبهام، فعومل معاملة النكرة[١]. والأولى أن تعرب بدلاً من (الذين).

---

(١) لعكبري ١: ٦؛ والمغني، ص ٢١٠.



حرف الفاء ـ الفاعل

الفاعل لا يصح حذفه:

يرى جمهور النحويين أن الفاعل لا يصح حذفه انطلاقاً من قاعدة منطقية، هي: أنه لا بد لكل حَدَث من محدِث[1]، ومن هنا صاروا إلى التأويل والتقدير في غير موضع، ولا يخلو مذهبهم من التكلف والتعسف.
وذهب الكسائي إمام الكوفيين إلى جواز حذفه، وبناء عليه ذهب إلى أن الوقف في قوله تعالى: ﴿قال بل فَعَلَه كبيرُهم هذا﴾[2] على (فَعَلَه)، ثم يستأنف الكلام بعده[3] على أن (كبيرهم هذا) مبتدأ وخبر على تأويل: بل فعله من فعله. والنحويون لا يرون مثل هذا الوقف هنا؛ لأنه يؤدي إلى حذف الفاعل، وهو ما لا يبيحونه[4].

الفاعل ونائبه لا يتقدمان على عاملهما:

يرى جمهور النحويين أن الفاعل لا يتقدم على فعله؛ لأن ذلك يؤدي في بعض الصور إلى خرق قاعدة منطقية، هي: عدم جواز اجتماع مؤثرين

---

(١) المقتضب ١: ١٩؛ وضياء السالك ٢: ٧ وما بعدها.
(٢) سورة الأنبياء الآية ٦٣.
(٣) تفسير القرطبي ١١: ٣٠٠.
(٤) العكبري ٢: ١٣٥؛ والبحر ٦: ٣٢٥.

على أثر واحد، أو بعبارة أخرى أن يكون للفعل فاعلان، بل إلى خرق قاعدتين هذه والقاعدة التي ذكرناها قبل قليل، وهي أن كل حَدَث لا بد له من محدث؛ وذلك أننا لو قلنا في (خالد قام): إن (خالد) فاعل مقدم على فعله مع اعتقادنا أن في (قام) ضميراً يعود على (خالد) لأدى ذلك إلى أن يرفع الفعل فاعلين، وهذا لا يكون، وإنما اعتُقد أن في (قام) ضميراً، لأننا نقول: رأيت خالداً قام، فيجب تقدير ضمير هنا يكون فاعلاً لـ (قام)، وإلا أصبح الفعل بدون فاعل، وهذا أيضاً لا يصح[١].

وبناء على هذا ردّ أبو البقاء وغيره على الزمخشري جعله (عنه) نائباً عن الفاعل في قوله تعالى: ﴿إنَّ السمَع والبصرَ والفؤادَ كلُّ أولئك كان عنه مسؤولاً﴾[٢]؛ لأنه جعل (عنه) بمثابة الجار والمجرور في (غير المغضوب عليهم)، وبينهما فارق، لأن (عليهم) جاء بعد اسم المفعول، و(عنه) جاء قبله ــ أي قبل مسؤول ــ. وقد نقل ابن النحاس الإجماع على عدم جواز تقديم الجار والمجرور الذي يقام مقام الفاعل على الفعل. وإنما نائب فاعل (مسؤولاً) ضمير مستتر تقديره: (هو) يعود على ما عاد عليه اسم (كان)، وهو المكلَّف[٣].

لا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله:

إذا كان جمهور النحويين يمنع حذف الفاعل فإن الجميع متفقون على جواز حذف الفاعل مع فعله إذا دلَّ عليه دليل، كقوله تعالى: ﴿وقيل للذين اتقَوا ماذا أنزلَ ربُّكم قالوا خيراً﴾[٤]، أي: أنزل ربُّنا خيراً. ونحو من هذا إذا

---

(١) المقتضب ١:١٢٨. وقد ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم الفاعل على فعله. انظر ضياء السالك ٢:٦، ٧.

(٢) سورة الإسراء: الآية ٣٦.

(٣) العكبري ٢:٩٠؛ والبحر ٦:٣٧؛ والمغني، ص ٢٦٤.

(٤) سورة النحل: الآية ٣٠.

عوض عنه، أو فُسِّر، كما في: يا عبدالله حيث إن (يا) عوض عن الفعل (أدعو) مع فاعله أو كالعوض، وكما في نحو: زيداً ضربته، والأصل: ضربت زيداً ضربته.

الفضلة:

الفضلة إذا توقفت عليها فائدة الكلام امتنع حذفها:

الفاعل ونائبه والمبتدأ والخبر، وما أصله كذلك عُمَدٌ لا يصح حذفها بغير دليل. أما المنصوبات فالأصل فيها أنها فضلات يصح حذفها، ويبقى الكلام بعدها مفيداً فائدة يحسن السكوت عليها، وذلك نحو: أكرمت محمداً، وجئت ضاحكاً، ودرست رغبةً في العلم، فحذف كل من (محمداً) و(ضاحكاً) و(رغبةً) لا يخل بالفائدة الأساسية للكلام؛ لأن ركني الإسناد ـ الفعل والفاعل ـ في هذه الأمثلة باقيان.

لكن إذا كانت الفضلة محط الفائدة ومحور الكلام لم يصح الاستغناء عنها، وصار حذفها كحذف العمدة، ولنضرب على ذلك بعض الأمثلة:

١ ـ في قولنا: ما استيقظت نشيطاً،(نشيطاً): حال، وهي في الأصل فضلة؛ لأنها إحدى المنصوبات، ولكنها هنا ليست كذلك؛ لأن النفي هنا منصب عليها، لا على المجيء، فلو قيل: ما جئت، لأصبح النفي منصباً على المجيء، ولاختلفت جهة الكلام. ونحو من هذا قوله ـ عز اسمه ـ: ﴿وما خلقنا السماءَ والأرضَ وما بينَهما لاعبينَ﴾[1] (لاعبين): حال، ولا يصح الاستغناء عنها؛ لأن النفي منصبٌ عليها، ولو حذفت لأصبح الكلام إخباراً عن عدم خلق الله السماء والأرض، وهذا باطل، وهو مخالف للمراد من الآية.

---

(١) سورة الأنبياء: الآية ١٦.

٢ ـ في قوله تعالى: ﴿ولا تقربوا الزنىٰ﴾[1] (الزني): مفعول به، وهو فضلة في الأصل، ولا يصح حذفه هنا؛ لأنه لو قيل: «ولا تقربوا» لما عرف الشيء المنهي عن اقترابه، فصارت الفضلة هنا كالعمدة لا يستغني عنها الكلام.

وقل نحواً من هذا في: ما لقيت زيداً إلا مبتسماً.

(١) سورة الإسراء: الآية ٣٢



حرف القاف ـ القرآن

القرآن يحمل على أفصح اللغات:

أنزل القرآن الكريم بلسان عـربـي مبين، ومع أنـه في الذروة من الفصاحة والبلاغة إلا أنه ــ بصورة عامة ــ جاء مساوقاً لأساليب العرب في كلامها، وإنما حكم النحاة على بعض الأساليب بالشذوذ لقلة انتشارهـا أو لضعفها في القياس، أو لأنها لم ترد إلا في الشعر، ومن ثم رغبوا عن حمل القرآن الكريم عليها تنزيهاً له عن كلام الضعفاء وضرورة الشاعر، وهم في ذلك على طريقة مستقيمة، ولكن المشكلة تكمن في تحديد الضعيف من الأساليب العربية، وما فعله الشاعر مختاراً، وما فعله مضطراً، ومن ثم حصل خلاف عريض في الجزئيات التي تنطوي تحت هذه القاعدة. وإليك بعضاً من كلامهم في تخريج القرآن على أفصح اللغات:

١ ــ روي عن قـوم من العـرب أنهم يقــرؤون: ﴿الحمـدَ لله﴾ و ﴿الحمدِ لِله﴾[2]، فقال الزجّاج: «وهذه لغة من لا يُلْتَفت إليه، ولا يُتشاغل

---

(١) قال سيبويه: «ولكن العباد إنما كُلِّموا بكلامهم وجاء القرآن على لغتهم، وعلى ما يعنون» الكتاب ١: ٣٣١.

(٢) سورة الفاتحة: الآية ٢.

بالرواية عنه»[١]. وقال أيضاً: «قد فسرنا أنه لا يجوز في القرآن إلا (ربِّ العالمين. الرحمنِ الرحيمِ، وإن كان الرفع والنصب جائزين في الكلام؛ ولا يُتخيَّرُ لكتاب الله ــ عز وجل ــ إلا اللفظ الأفضل الأجزل»[٢].

٢ ــ في قوله ــ عز وجل ــ: ﴿يسألونك عن الشهرِ الحرامِ قتالٍ فيه﴾[٣] قال أبو جعفر النحاس: «الخفض عند البصريين على بدل الاشتمال ــ أي في (قتال) ــ، وقال أبو عبيدة: هو مخفوض على الجوار. ولا يجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب الله ــ عز وجل ــ ولا شيء من الكلام، وإنما الجوارُ غلط، وإنما وقع في شيء شاذ، وهو قولهم: (هذا جحرُ ضبٍ خَرِبٍ)»[٤].

٣ ــ قال أبو علي الفارسي: «حكى أبو عثمان عن أبي زيد: هما يتساولان في هذه اللغة...، فدل على أن العين منها واو، وليست المهموزة، ومن قرأ: ﴿قد أوتيتَ سولَك يا موسى﴾[٥] ــ أي: بالتسهيل ــ لا ينبغي أن يحمله على هذه اللغة لقلتها، ولكن على تخفيف الهمز»[٦].

فتخفيف الهمز كثير، وهذه لغة قليلة، فحمل القراءة على تخفيف الهمز دون اللغة القليلة. والأمثلة على هذا تفوق الحصر.

---

(١) معاني الزجّاج ١: ٧.

(٢) السابق ١: ٨.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢١٧.

(٤) إعراب القرآن ١: ٢٥٨.

(٥) سورة طه: الآية ٣٦.

(٦) الحجة لأبي علي الفارسي ٢: ٢٣٣، نسخة بلدية الإسكندرية.

حرف القاف ـ القسم

جواب القسم لا يكون إلا جملة:

لا يجاب عن القسم بالمفرد لعدم الفائدة؛ إذ لو قيل: واللَّـهِ زيدٌ، أو أقسمُ باللَّـهِ السفرُ، لما فُهم المقصود من الكلام ما لم تأت بخبر لهـذا المبتدأ، وبناء على هذا ردوا على الأخفش جعله المفرد جواباً للقسم في قوله تعالى: ﴿يحلفونَ باللَّـهِ لكم لِيرضوكم﴾[١] حيث ذهب إلى أن اللام لام (كي) تلقي بها القسم[٢]؛ وإنما ردوا على الأخفش ذلك؛ لأن لام كي يكون ما بعدها مفرداً، ورأي الجمهور أن جواب القسم محذوف تقديره: يحلفون بالله ليكونن كذا وكذا، أو يحلفون بالله ما قلنا ما حكي عنا، وأن اللام وما بعدها متعلقان بالفعل (يحلفون)، أو بالجواب المقدَّر[٣].

وانطلاقاً من هذا كذلك ردوا على ابن عطية في قول الله تعالى: ﴿فالحقُّ والحقَّ أقولُ لأملأنَّ جهنَّمَ﴾[٤] قوله: إن (الحقُّ) مرفوع على الابتداء، وخبره: (لأملأنَّ)؛ لأن المعنى: أن أملأ، فجعل ابن عطية (لأملأن) مفرداً بإدخاله (أن) في التقدير، والمفرد لا يصلح لأن يكون جواباً للقسم، وإنما خبر (الحق) محذوف، تقديره: قسمي، أو (الحق) خبر والمبتدأ محذوف تقديره: قولي الحق، وجملة (لأملأن) جواب القسم[٥].

جملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب:

إذا كانت الجملة غير صالحة للحلول محل المفرد لم يكن لها محل من

---

(١) سورة التوبة: الآية ٦٢.
(٢) معاني الأخفش ٢: ٣٣٣، ٣٣٤.
(٣) انظر: معاني الزجاج ٢: ٥٠٧؛ والبحر ٥: ٦٤؛ والمغني، ص ٢٧٨، ٥٣٤؛ والخزانة ٤: ٥٨١، ٥٨٢.
(٤) سورة ص: الآية ٨٤، ٨٥.
(٥) العكبري ٢: ٢١٣؛ والبحر ٧: ٤١١؛ والمغني، ص ٦٥٣.

الإعراب، وهذا هو الأصل في الجمل، وإذا كان المفرد لا يصلح أن يكون جواباً للقسم ـ كما ذكرنا ـ فمن باب أولىٰ أن تكون الجملة الواقعة جواباً للقسم مما لا محل له من الإعراب، وبناءً على هذا فإنه لا يتجه قول من جعل جملة (ليجمعنكم) من قوله تعالى: ﴿كتبَ على نفسِهِ الرحمةَ ليجمعنَّكم﴾[١] تفسيراً للرحمة، تقديره: كتب على نفسه الرحمة أن يجمعكم، فتكون حينئذ في محل نصب بدل من (الرحمة). وهذا لا يصح؛ لأن جملة (ليجمعنّكم) جواب للقسم وجعلها مفسرة لـ (الرحمة) يقضي بأن لها محلاً، فلا يجوز[٢].

لا يتلقى جواب القسم بـ (لن) إلا في الضرورة:

يتلقى جواب القسم بواحد من أربعة أحرف، (اللام) و (إن) للإيجاب، و (ما) و (لا) للنفي، وذلك من أجل الربط بين جملتي القسم وجوابه كما رُبط بأدوات الشرط بين فعل الشرط وجوابه[٣].

أما تلقي القسم بـ (لن) فهو نادر جداً، ولا يكون إلا في ضرورة الشعر، كقول أبـي طالب مخاطباً النبـي ـ صلى الله عليه وسلم ـ:

واللَّهِ لنْ يصلوا إليكَ بجمعِهم   حتى أُوسَّدَ في الترابِ دفينا

وبناءً على ما تقدم فإن جواب القسم يقدر باللام في قوله تعالى: ﴿لن نُؤثركَ على ما جاءنا من البيّناتِ والذي فطرنا﴾[٤] على تقدير جعل (الواو) للقسم، فدليل جواب القسم: (لن نؤثرك)، وليس هو الجواب، ولكن الجواب مقدّر بـ (لا نؤثرك) فراراً من تلقي القسم بـ (لن)[٥].

---

(١) سورة الأنعام: الآية ١٢.
(٢) العكبري ١: ٢٣٦؛ والبحر ٤: ٨٢؛ والمغني، ص ٥٣٢.
(٣) ابن يعيش علي المفصل ٩: ٩٦ ـ ٩٨.
(٤) سورة طه: الآية ٧٢.
(٥) البحر ٦: ٢٦٢؛ والمغني، ص ٨٠٥.



حرف القاف ـ القول

لا ينصب القول من المفردات إلا ما كان مصدراً أو صفة لمصدر أو ترجمة عن جملة:

تنصب (قال) الجمل المحكية، نحو: قلت: أحمدُ مجتهدٌ، فجملة المبتدأ والخبر مقول القول، ولذا فإن همزة (إن) تكسر بعد (القول)، كما في نحو: قلت: إن العلم نافع؛ لأن (إنَّ) في تأويل الجملة، أما (أنَّ) فهي حرف مصدري يسبك منها ومما بعدها مفرد. ولو سلطنا القول على مفرد لما كان لذكره في الكلام فائدة، كما لو قلنا: قال خالد: المال، فلا يدري ما شأنه، فإذا كان المفرد مصدراً نحو: قلت قولاً، أو صفة لمصدر نحو: قلت حقاً، أي: قولاً حقاً، أو كان ترجمة عن جملة، نحو: قلت شعراً، وقلت خطبة صح نصب القول إياه[١].

وبناء على هذا ذهب جمهور النحويين إلى نوع من التأويل يصيِّر المفرد جملة في قوله تعالى: ﴿وقولوا حِطَّةٌ نغفرْ لكمْ خطاياكُم﴾[٢]، فحمله الأخفش[٣] على: قولوا: لتكن منكم حطةٌ لذنوبنا، وحمله الزجاج على: قولوا: مسألتُنا حطةٌ، أي حُطَّ ذنوبَنا عنا. وقرأ ابن أبي عبلة: (حطةً) بالنصب، فحمله الجمهور على أنه مصدر نائب مناب فعله، والأصل: حُطَّ عنا حطةً. وهذا التأويل الذي صاروا إليه من أجل الفرار من إيقاع القول على المفرد المحكي.

وقد ورد في الذكر الحكيم، وفي كلام العرب كسر همزة (إنَّ) بعد أفعال كثيرة يؤدي معناها معنى القول، فذهب الكوفيون إلى أن تلك الأفعال

---

(١) البحر ١: ٢٢٢، ٢٢٣.

(٢) سورة البقرة: الآية ٥٨.

(٣) معاني الأخفش ١: ٩٦.

(٤) معاني الزجاج ١: ١١٠.

جارية مجرى القول، فتنصب ما ينصبه، وذهب البصريون إلى أن القول مضمر بعد تلك الأفعال، فتكون الجملة المكونة من (إنَّ) واسمها وخبرها منصوبة بالقول المحذوف.

ومن هذه الأفعال: (أذَّن) و(استجاب) و(دعا) و(قضى) و(كتب) و(نادى) و(أوحى)، وغيرها كثير[1]. وفي هذا أيضاً رفد لما عزموا عليه من تسليط القول على الجمل دون المفردات. إلا ما استثنوه منها، كما ذكرنا.

(١) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١: ٤٧٧.



حرف الكاف ـ كان

حذف (كان) مع أحد مرفوعيها بعد غير (إنْ) و (لو) قليل:

تحذف (كان) هي ومرفوعها أو منصوبها بكثرة بعد (إن) و (لو) الشرطيتين، وذلك نحو: «الناسُ مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخيرٌ، وإن شراً فشرٌ»، أي: إن كان عملُهم خيراً فجزاؤهم خيرٌ، وإن كان عملُهم شراً فجزاؤهم شرٌ، ونحو: ألا طعامَ ولو تمراً، أي: ولو كان الطعامُ تمراً، ولك أن تقول: ألا طعامَ ولو تمرٌ، كأنك قلت: ولو يكون عندنا تمرٌ[1].

وقد تحذف بعد (هلَّا) و (إلام) و (لدن)[2].

إذا علم هذا تبين أن قول أبي عبيدة في قوله تعالى: ﴿فآمنوا خيراً لكم﴾[3]: إن (خيراً) منصوب لأنه خبر (كان) المحذوفة مع اسمها، على تأويل: فآمِنوا يكن الإيمان خيراً لكم[4] ـ بعيدٌ؛ لأنه ليس بعد واحد مما ذكر. ولكن نحو هذا منصوب بفعل مقدر عند سيبويه على معنى: فآمنوا،

---

(١) الكتاب ١: ٢٥٨، ٢٦٩.
(٢) الهمع ١: ١٢٢.
(٣) سورة النساء: الآية ١٧٠.
(٤) مجاز القرآن ١: ١٤٣.

وائتوا خيراً[1]. وهو عند الفراء[2] صفة لمصدر محذوف، أي: فآمنوا إيماناً خيراً لكم، وقد رد الفراء إعرابه خبراً لـ (كان) المحذوفة مع اسمها.

إذا زيدت (كان) لم تعمل، ولم تكن زيادتها في أول الكلام:

تأتي (كان) زائدة في الكلام، فيكون دخولها كخروجها، فلا تعمل شيئاً عند الجمهور، وتزاد إذا كانت بلفظ الماضي بين جزأي الجملة، نحو: رأيتُ رجلاً لم يُوجَدْ كان مثلُه، وبين (ما) التعجبية وفعلها، نحو: ما كان أحسنَ زيداً[3].

وبذا يتبين ضعف قول من زعم أن (كان) زائدة في قوله تعالى: ﴿كنتم خيرَ أمةٍ أُخرجَتْ للناس﴾[4]؛ لأن (كان) هنا عاملة الرفع والنصب، ولأنها في أول الكلام[5].

---

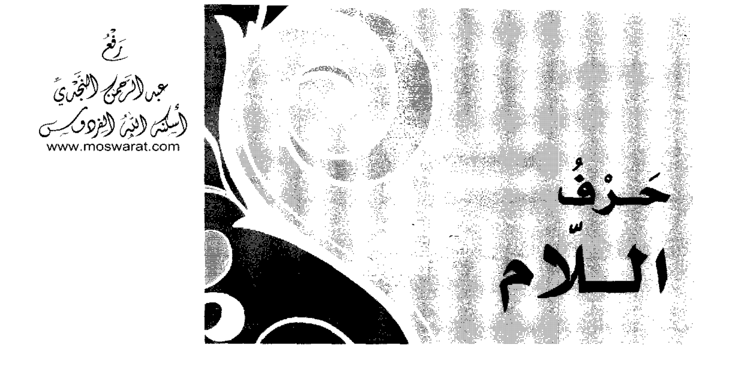
(١) الكتاب ١: ٢٨٢ ــ ٢٨٤.

(٢) معاني القرآن للفراء ١: ٢٩٥، ٢٩٦.

(٣) انظر: الكتاب ١: ٧٣، ٢: ١٥٣؛ وشرح الكافية الشافية ١: ٤١١، ٤١٢.

(٤) سورة آل عمران: الآية ١١٠.

(٥) البحر ٣: ٢٨.



حرف اللام ـ (لام) الابتداء

(لام) الابتداء لها الصدارة[1]:

للام الابتداء الصدارة، ولهذا علَّقت العامل عن العمل في لفظ ما بعدها في نحو: علمت لزيدٌ قائم، ومنعت من النصب على الاشتغال في نحوْ: زيدٌ لأنا أكرمُه؛ لأن ما بعد لام الابتداء لا يعمل فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً. ومن توابع صدارتها ألّا يتقدم خبر المبتدأ الذي تدخل عليه، كما في نحو: لزيد قائم، فلا يقال: قائمٌ لزيدٌ.

وتفقد الصدارة إذا صارت مزحلقة بدخولها على خبر (إنَّ)، ونحوه، فيتخطاها العامل، كما في نحو: إن في الدار لزيداً، وإن زيداً لقائم[2].

لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ إلا في الضرورة:

نص النحويون على المواضع التي تدخل فيها لام الابتداء، وذهب جمهورهم إلى أن دخولها على خبر المبتدأ لا يكون إلا في ضرورة شعرية، فهو مقصور على السماع، لا يقاس عليه، ومن هنا ضعف جعل اللام داخلة عليه في قوله تعالى: ﴿إنَّ هذانِ لساحرانِ﴾[3] على تأويل: إنه هـذان

---

(١) انظر في أحكام الصدارة، ص ٢٢، ٩٢ من هذا الكتاب.

(٢) البيان ١: ١١٥؛ والمغني، ص ٣٠٤، ٣٠٥.

(٣) سورة طه: الآية ٦٣. وهي قراءة حمزة والكسائي وغيرهما.

لساحران فحذف ضمير الشأن، والجملة من (هذان لساحران) خبر (إنَّ)، فأدخل اللام على خبر المبتدأ، وذلك شاذ. وذهب الزجاج إلى أن اللام في (لساحران) لم تدخل على الخبر، وإنما على مبتدأ محذوف تقديره: لهما ساحران، وفي هذا المجيىءُ بتوكيد لما هو محذوف، وهو كالجمع بين متنافيين؛ لأن الشيء لا يحذف إلا بعد أن يعلم، ولو كان معلوماً ما احتاج إلى توكيد. والأولى أن تخرج هذه القراءة على أنها جاءت على لغة من يلزم المثنى الألف في كل أحواله[١].

لا التبرئة:

لا النافية للجنس لا تعمل إلا في نكرة منفية:

من شروط إعمال (لا) النافية للجنس أو (لا) التبرئة ـ كما تسمى أحياناً ـ ألا يكون اسمها، ولا خبرها معرفة، ولا موجباً، ولذا ضعف جعل بعضهم لفظ الجلالة في ﴿لا إلـهَ إلا اللَّـهُ﴾[٢] خبراً عن (لا)؛ لأن لفظ الجلالة معرفة وموجب، أما أنه معرفة فظاهر، بل هو أعرف المعارف، وأما أنه موجَب فلأن ما قبل (إلا) إذا كان منفياً كان ما بعدها مثبتاً، هذا إذا قلنا: إن (لا) هي التي ترفع الخبر، أما إذا قلنا بقول سيبويه: إن الخبر ليس لها، وإنما هو خبر المبتدأ الذي هو (لا) مع اسمها فكذلك لا يصح؛ لأنه يلزم من ذلك جعل المبتدأ نكرة والخبر معرفة، وهو عكس ما استقر في اللسان العربي. والأولى أن يكون الخبر محذوفاً، ويكون لفظ الجلالة بدلاً من الضمير المستتر في الخبر المحذوف[٣].

---

(١) انظر: سر الصناعة ١: ٣٨٠؛ والبحر ٦: ٢٥٥؛ والمغني، ص ٥٧؛ والخزانة ٤: ٣٢٨.
(٢) سورة الصافات: الآية ٣٥.
(٣) البحر ١: ٤٦٣؛ والمغني، ص ٧٤٥.



حرف اللام ـ لمّا

حذف جواب (لمَّا) كثير في كلام العرب:

من أوجه (لما) أن تختص بالفعل الماضي فتقتضي جملتين وُجِدَت ثانيتهما عند وجود أولاهما، نحو: (لما جاءني أكرمته). وللنحويين قولان فيها، فمنهم من يقول: إنها حرف وجود لوجود، ومنهم من يقول: إنها ظرف بمعنى (حين)، أو بمعنى (إذ). ويكثر حذف جوابها، فينبغي تقديره على ما يناسب المعنى، فمن ذلك قول اللّه تعالى: ﴿فلمّا أسلما وتلَّه للجبين * وناديناهُ أنْ يا إبراهيم﴾[١] فالجملة الثانية التي تقتضيها (لمّا)، والتي هي جوابها محذوفة عند البصريين، وتقديرها: فلما أسلما... رُحما، أو سُعدا. وقال الزمخشري[٢]: فلما أسلما... كان ما كان مما تنطق به الحال، ولا يحيط به الوصف من استبشارهما واغتباطهما وحمدهما وشكرهما على ما أنعم به عليهما.

ويرى الكوفيون أن الواو تزاد في نحو هذا، فيكون الجواب على هذا: (ناديناه) أو (تلّه)[٣].

---

(١) سورة الصافات: الآيتان ١٠٣، ١٠٤.

(٢) الكشاف ٣:٣٤٨.

(٣) المقتضب ٢: ٨٠، ٨١؛ والعكبري ٢:٢٠٧.



حرف الميم ـ ما الزائدة

زيادة (ما) كثيرة في كلام العرب:

وردت (ما) زائدة في كثير من كلام العرب، وفي مواضع شتى[1]، وقد تحرَّج بعض المفسرين من الذهاب إلى أن في القرآن الكريم شيئاً زائداً، ومن ثم تعسفوا وتكلفوا بتخريج ما ورد منها في الكتاب العزيز، فعقَّدوا المعنى، وخرقوا قواعد العربية. والقرآن الكريم نزل بلغة العرب، والزيادة فيها ثابتة، ولم ترد حروف الزيادة في كلام العرب والقرآن الكريم إلا لتسديد الكلام وتوكيده، فهي زائدة من وجه محتاج إليها من وجه آخر.

ومما تكلفوا في إخراجه عن الزيادة قوله ـ تعالى ـ: ﴿فبما رحمةٍ من اللَّـهِ لنتَ لهمْ﴾[2]، فذهبوا إلى أن (ما) نكرة تامة و(رحمة) بدل منها، كأنه قيل: فبشيء، أَبْهَم، ثم أبدل على سبيل التوضيح. وقيل: (ما) هنا استفهامية على معنى: فبأي رحمة من الله لنت لهم. وهذا يُفهِم جعل (ما) الاستفهامية مضافة، وهي لا تضاف، وإذا لم تصح الإضافة كانت (رحمة) بدلاً، وإذا كانت بدلاً فلا بد من إعادة همزة الاستفهام في البدل. ولو أنه قيل بزيادة

(١) انظر تفصيل ذلك في المغني، ص ٤٠٣ وما بعدها.
(٢) سورة آل عمران: الآية ١٥٩.

(ما) لما احتيج إلى كل هذا العناء. والنحويون متجهون إلى أن (ما) هنا زائدة، فيها معنى التوكيد[١].

ما النافية:

(ما) النافية لها صدر الكلام:

من جملة ما له الصدارة[٢] عند النحويين (ما) النافية، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها عند جمهور النحويين[٣].

وانطلاقاً من هذا حكموا على أن (ثمودَ) من قوله تعالى: ﴿وأنه أهلك عاداً الأولى. وثمودَ فما أبقى﴾[٤] منصوبة بالعطف على (عاداً)، أو بفعل محذوف تقديره: وأهلك ثمود...، ولم يجوزوا أن يكون مفعولاً مقدَّماً لـ (أبقى) مراعاة لصدارة (ما)[٥]. وللعلة نفسها حكموا بضعف جعل (ما) نافية في قوله تعالى: ﴿فقليلاً ما يؤمنون﴾[٦]؛ لأن ذلك يقضي بتقدم معمول ما بعدها عليها وهو (قليلاً) مع أنه قوي من جهة المعنى. والأولى أن تكون (ما) زائدة، ويكون (قليلاً) صفة لمفعول مطلق محذوف تقديره: فإيماناً قليلاً يؤمنون[٧].

---

(١) البيان ١: ٢٢٩؛ والبحر ٣: ٩٧، ٩٨.

(٢) انظر أحكام الصدارة، ص ٢٢، ٩٦.

(٣) ذكر في الدر المصون ١: ٥٠٣ أن الكوفيين أجازوا تقديم ما في حيز (ما) عليها.

(٤) سورة النجم: الآيتان ٥٠، ٥١.

(٥) العكبري ٢: ٢٤٨.

(٦) سورة البقرة: الآية ٨٨.

(٧) الدر المصون ١: ٥٠٢، ٥٠٣.

حرف الميم ـ المبتدأ

إذا وصفت النكرة قربت من المعرفة، فصح وقوعها مبتدأ:

يرى النحاة أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والأصل في الخبر أن يكون نكرة[١]، وذلك لأن الغرض من الخبر إفادة المخاطب ما ليس عنده، والإخبار عن النكرة لا يفيد، ومن هنا منعوا الابتداء بالنكرة ما لم يكن له مسوغ، وقد ذكر النحاة مسوغات عدة، من جملتها أن توصف النكرة؛ إذ في وصفها تخصيص لها، وتضييق لدائرة الشيوع فيها، وذلك كقولنا: رجلٌ كريم جاءني، وكقوله تعالى: ﴿وأجلٌ مسمىً عنده﴾[٢]. واعتبار الوصف مسوغاً يتوقف على الفائدة التي يجنيها المخاطب من ورائه، وبناء عليه فإنه لو قيل: رجل من الناس جاءني لم يصح؛ لأن نعته بالجار والمجرور لم يقيده، ولم يضيق دائرة شيوعه[٣].

لا يكون المبتدأ إلا مفرداً من جهة المعنى:

المسند إليه سواء أكان مبتدأ أم فاعلاً أم نائب فاعل لا بد أن يكون مفرداً لفظاً ومعنى كقولنا: زيد قائم، أو من جهة المعنى نحو: (الحمد لله تملأ الميزان)، فجملة (الحمد لله) جملة من حيث اللفظ، ولكنها من حيث المعنى مفرد؛ لأنه ليس المقصود هنا التسبيح إنما المقصود الإخبار عن ثواب النطق بهذا اللفظ، فالإسناد لفظي. ونحو من هذا: (لا إلهَ إلاّ اللَّـهُ كلمةُ الإخلاصِ)، فالمراد لفظ لا إله إلا الله كلمةُ الإخلاص[٤]، وبذا يتبين أن الجمل وأشباهها لا تقع مبتدأ إلا إذا كان الإسناد لفظياً.

---

(١) الكتاب ١: ١٦٥؛ والمقتضب ٤: ١٧٠؛ وابن يعيش على المفصل ١: ٨٥.

(٢) سورة الأنعام: الآية ٢.

(٣) المغني، ص ٦٠٩.

(٤) انظر الملخص، ص ١٥٨، ١٥٩.

حرف الميم ـ المصدر

(أن) المصدرية وصلتها في حكم الضمير:

يُسْبك من (أن) المصدرية وصلتها مصدر يكون له محل من الإعراب، وقد حكم النحاة لهذا المصدر المتصَيَّد بالتعريف، وجعلوه بمثابة الضمير؛ لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك، ويترتب على هذا جعل المصدر اسماً لـ (كان) في نحو: ﴿فما كان جوابَ قومه إلّا أن قالوا..﴾[1] وقوله: ﴿ما كان حجتَهم إلا أن قالوا...﴾[2]؛ لأن المختار إذا اجتمع معرفتان أن يجعل الأعرف منهما اسم (كان)، والمصدر المؤول من (أن) وما بعدها في الآيتين أعرف لأنه بمنزلة المضمر، والمضمر يأتي في المرتبة الأولى بين المعارف، وما أضيف إليه ـ كما في (حجتهم) و(جواب قومه) ـ دونه في التعريف، إذ هو في مرتبة العلم.

وزعم ابن هشام أن رفع (جوابَ) و(حجتهم) ضعيف، وليس كذلك؛ لأن سيبويه أجاز كلاً من الرفع والنصب، ومثله عند المبرد، وقد قرأ بعض السبعة قوله تعالى: ﴿ثم لم تكن فتنتُهم إلا أن قالوا...﴾[3] بالرفع، وقرأ بعضهم بالنصب؛ فالرفع ليس ضعيفاً ولكنه خلاف الأولى[4].

(ما) المصدرية حرف، فلا تحتاج إلى رابط:

لا بد لكل موصول اسمي من محل من الإعراب وصلة ترفع إبهامه ورابط يربطِ بينه وبين صلته، وهو ما نسميه بـ (العائد). أما الموصولات الحرفية ـ وهي ما نسميها بالأحرف المصدرية ـ فإنها لا تحتاج إلى رابط؛

---

(١) سورة النمل: الآية ٥٦.

(٢) سورة الجاثية: الآية ٢٥.

(٣) سورة الأنعام: الآية ٢٣.

(٤) الكتاب ٣:١٥٥؛ والمقتضب ٤:٨٩، ٩٠؛ والسبعة، ص ٢٥٤، ٢٥٥؛ والبيان ١:٣١٦؛ والمغني، ص ٥٩٠.

لأنها لا تصلح لعود الضمير عليها، والضمائر لا يفسرها الحروف ولا الأفعال، وإنما الأسماء.

والقول بحرفيتها مذهب الجمهور[١]، وتفريعاً على قولهم امتنع جعل (ما) مصدرية في قوله ــ عز اسمه ــ: ﴿واتَّبع الذين ظلموا ما أُتْرِفوا فيه﴾[٢]؛ لأن الضمير في (به) عائد عليها، ولذا ضعف قول الزمخشري[٣]: «أي: اتبعوا الإتراف وكانوا مجرمين»، فأفادت عبارته أنه يرى أن (ما) مصدرية لتأويلها مع ما بعدها بالمصدر. والصواب أنها اسم موصول[٤].

لا يعمل المصدر إلا إذا كان ينحل إلى الحرف المصدري والفعل، أو كان نائباً عن الفعل:

الأصل في العمل للأفعال، وحملوا عليها ما كان فيه شَبَهٌ بها بشروط شرطوها[٥]، ومن جملة ما شرطوه لعمل المصدر أن يمكن إحلال (أن) والفعل أو (ما) والفعل محلَّه، وذلك كقوله تعالى: ﴿ولولا دفعُ اللّـهِ الناسَ﴾[٦]، وقوله: ﴿تخافونهم كخيفتِكُم أنفسَكم﴾[٧] إذ المعنى: لولا أن دفعَ اللّـهُ الناسَ، وتخافونهم كما تخافون أنفسَكم. وأما المصدر النائب عن فعله فنحو: إكراماً خالداً، والأصل أكرمْ إكراماً خالداً، وفي هذا بين النحويين خلاف، منهم من زعم أن العمل للفعل المحذوف، ومنهم من زعم أن العمل للمصدر. أما نحو: ضربت ضرباً زيداً، فإن (زيداً) مفعول به لـ(ضربت)؛ لأن هـذا

---

(١) ذهب الأخفش وابن السراج إلى أنها اسم.
(٢) سورة هود: الآية ١١٦.
(٣) الكشاف ٢: ٢٩٨.
(٤) البحر ١: ٢٢٧؛ والمغني، ص ٤٠٢، ٤٠٣.
(٥) انظر الرضي على الكافية ٢: ١٩٢ وما بعدها.
(٦) سورة البقرة: الآية ٢٥١.
(٧) سورة الروم: الآية ٢٨.

المصدر لم يحل محلَّ عامله، ولا يصح أن يقال فيه: ضربت أن أضرب زيداً، أو ضربت ما أضرب زيداً[١]. وكل هذا إذا كان المعمول ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً، أما إذا كان واحداً منهما، نحو: أحمد له معرفة في الحساب، ونحو: عندي رأي في المشكلة فإنه يعمل، لأن الظروف تعمل فيها روائح الأفعال، كما يقولون[٢].

إذا كان المصدر ينحل إلى الحرف المصدري والفعل لم يصح تقديم معموله عليه:

قدمنا أن من شروط إعمال المصدر أن يكون بالإمكان حلول الحرف المصدري وصلته محله، أو يكون نائباً عن الفعل. وإذا كان المصدر عاملاً لإمكان إحلال الحرف المصدري مع صلته محله فإن معموله حينئذ لا يتقدم عليه؛ لأن معمول المصدر في الحقيقة هو معمول لصلة المصدر، وإذا كانت الصلة لا تتقدم على الموصول، فإن عدم تقدم معمولها عليه أولى؛ لأن المعمول لا يتقدم إلى موضع لا يتقدم إليه العامل، فلا يصح على هذا أن يقال: يعجبني زيداً إكرامُك؛ لأنه على تأويل: أن تكرم. واختلفوا في المعمول إذا كان ظرفاً أو مجروراً، فأجازه بعضهم؛ لأنه يتوسع في الظروف ما لا يتوسع في غيرها، ورجحه الرضي، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿وإنه في الآخرةِ لمنَ الصالحينَ﴾[٣]، فعلقوا (لمن) بـ(الصالحين) مع أن (أل) اسم موصول، و(صالحين) صلته، كما حملوا عليه قوله: ﴿ولا تأخذْكُم بهما رأفةٌ في دينِ اللَّـهِ﴾[٤]، فجعلوا (بهما) معلقة بـ(رأفة)، وهو أبعد عن التعسف

---

(١) انظر: البحر ١: ٢٨٢؛ وضياء السالك ٣: ٤.

(٢) البحر ١: ١٦٤.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٣٠.

(٤) سورة النور: الآية ٢.

والتكلف. ومنع ذلك بعضهم لما ذكرنا[١]. أما إذا كان المصدر نائباً عن الفعل فلا يمتنع تقديم معمول عليه؛ لأنه ليس في قوة الحرف المصدري والفعل، فلا مانع يمنع منه حينئذ، فيقال أحمدَ إكراماً، ويقال: إكراماً أحمدَ، سواء أقيل إن المصدر هو الناصب أم الفعل المقدَّر. وخالف في هذه المسألة الأخفش فمنع التقديم مطلقاً. وبناء على رأي الجمهور فإنه يصح تعليق الجار والمجرور بالمصدر المتأخر في قوله تعالى: ﴿وبالوالدين إحساناً﴾[٢].

لا يوصف المصدر، ولا يُخبَرُ عنه قبل مجيىء معموله:

هناك علاقة قوية بين العامل والمعمول في نظر النحاة، وبما أن المصدر عامل ضعيف فإن الفصل بينه وبين معموله مقعد له عن العمل، وأيضاً فإن معمول المصدر هو بعض الصلة، فوصف المصدر أو الإخبار عنه مؤدٍ إلى التفريق بين الصلة والموصول، وهذا لا يصح. ولهذا ضعف تعليق (إذ) بـ (لمقتُ) من قوله تعالى: ﴿إنَّ الذينَ كفروا يُنادَوْنَ لمقتُ اللّـهِ أكبرُ من مقتِكم أنفسَكم إذ تُدْعَونَ إلى الإيمانِ فتكفرون﴾[٣] لأن (أكبر) خبر عن المصدر (مقت) وتعليق (إذ) به يجعله من صلته، فيكون قد وقع الفصل بين المصدر وصلته بالخبر (أكبر)، وهذا لا يصح، فوجب تعليقه بعامل يدل على المصدر، نحو: مَقَتَكم إذ تدعون[٤].

ونحو من هذا قول الحطيئة:

أزمعتُ يأساً مُبيناً من نوالِكم ... ولن ترى طارداً للحرِّ كاليأسِ

---

(١) انظر: البحر ١: ٣٩٥؛ والمغني، ص ٥٧١؛ وشرح الكافية ٢: ١٩٥.

(٢) سورة البقرة: الآية ٨٣. انظر: البحر ١: ٢٨٤.

(٣) سورة غافر: الآية ١٠.

(٤) مشكل إعراب القرآن ٢: ٢٦٣؛ والخصائص ٣: ٢٥٦؛ والبحر ٧: ٤٥٢؛ وشرح الكافية ٢: ١٩٥.

فقد وصف المصدرَ (يأساً) بقوله: (مبيناً)، فبطل تعليق الجار والمجرور (من نوالكم) به لما يلزم عليه من الفصل، ولكن يضمر له فعل يدل عليه، كأن يقال: يئست من نوالكم[1].

أما إذا استوفى المصدر معموله، فإنه يصح وصفه بعد ذلك، كما أن الموصول إذا استوفى صلته صح نعته بعد ذلك، فيقال: يعجبني إكرامُك زيداً الوافرُ؛ إذ لا فصل حينئذ[2].

إضافة المصدر إلى مفعوله مع وجود الفاعل قليلة:

الأصل في المصدر أن يضاف إلى فاعله، ثم يؤتى بالمفعول؛ لأن طلب المصدر للفاعل أشد من طلبه للمفعول، فإذا كان الموجود في الكلام واحداً منهما أضيف إليه بكثرة سواء كان فاعلاً أم مفعولاً، ولكن إذا اجتمعا كانت إضافته إلى المفعول والإتيان بالفاعل بعد ذلك قليلة، وذلك كقول الشاعر:

أفنى تلادي وما جَمَّعْتُ من نَشَبٍ   قــرعُ القـواقيــزِ أفـواهُ الأبــاريقِ

على رواية من رفع (أفواه). وقد خص بعضهمذا بالضرورة، والأولى أن يقال: إنه في النثر قليل لا يكاد يحفظ.

وبناء على هذا ضعف حمل أبـي البركات[3] وغيره قوله تعالى: ﴿ولِلَّـهِ على الناسِ حجُّ البيتِ منْ استطاعَ إليهِ سبيلاً﴾[4] عليه حيث أجاز أن تكون (من) فاعلاً للمصدر (حج) بعد أن أضيف إلى مفعوله (البيت)، وزعم أن ذلك كثير في كلام العرب، ولم يأت للدلالة على تلك الكثرة إلا بالبيت الذي ذكرناه.

---

(١) الخصائص ٣: ٢٥٨، ٢٥٩.
(٢) انظر: المغني، ص ٧٦٦.
(٣) البيان ١: ٢١٣.
(٤) سورة آل عمران: الآية ٩٧.

والحمل على هذا ضعيف في المعنى إلى جانب ضعفه في الصناعة؛ لأننا لو جعلنا (من) فاعلاً للمصدر لصار المعنى: ولله على الناس أن يحج المستطيع، فيكون ترك واحد من الناس المستطيعين مؤثِّماً للجميع، وهذا فاسد. والصواب ما ذهب إليه سيبويه، وتابعه عليه الجمهور من جعل (من) بدل بعض من كل من (الناس) على تأويل: من استطاع إليه سبيلاً منهم؛ لأن البدل إذا كان بدلَ بعض من كل فلا بد من اشتماله على ضمير يعود على المبدل منه[1].

المصدر لا يتحمل الضمير:

المصدر اسم جنس، وأسماء الأجناس لا تتحمل الضمير، والمصدر من جهة ثانية حدث، وكل حَدَث لا بد له من محدِث، ومع هذا فإن فاعل المصدر إذا كان ضميراً صح حذفه مع أن جمهور النحويين لا يجيز حذف فاعل الفعل والوصف. ولا يخفى الفرق بين الحذف والإضمار. ففي قوله تعالى: ﴿لا يسأم الإنسانُ من دعاءِ الخيرِ﴾[2] المصدر مضاف إلى مفعوله، وفاعله محذوف، ولو أريد التصريح به، لقيل: لا يسأم الإنسان من دعائهِ الخيرَ، فحذف الفاعل، وأصبحت الإضافة إلى المفعول به، فجرَّ بالإضافة[3].

المصدر المنسبك من (أنْ) وما بعدها لا يكون ظرفاً:

مما انفردت به (ما) المصدرية دلالتها مع الفعل بعدها على المصدر والظرفية معاً، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وأوصاني بالصَّلاة والزكاة ما دمت حياً﴾[4]، وليس كذلك (أن) المصدرية، فلا يقال: سأعمل أن تصحو

---

(١) الكتاب ١: ١٥٢؛ والأصول ٢: ٤٧؛ والعكبري ١: ١٤٤؛ والبحر ٣: ١١.
(٢) سورة فصلت: الآية ٤٩.
(٣) انظر: البحر ١: ٤٧٠؛ وشرح الكافية ٢: ١٩٥، ١٩٦.
(٤) سورة مريم: الآية ٣١.

السماء، على تقدير: سأعمل مدةَ صحو السماء. وعلى هذا فإن المصدر المنسبك من (أن يصَّدَّقوا) من قوله ـ عز اسمه ـ: ﴿ومن قتلَ مؤمناً خطأً فتحريرُ رقبةٍ مؤمنةٍ وديةٌ مسَلَّمةٌ إلى أهلِه إلا أن يصَّدَّقوا﴾(١) في محل نصْب على الاستثناء المنقطع، ولا يصح نصبه على الظرفية ـ كما ذكر الزمخشري ـ لما ذكرناه من القاعدة(٢).

المفعول لأجله:

لا بد في المفعول لأجله من اتحاد فاعل المعلِّل والمعلَّل له:

يشترط جمهور النحاة لنصب المفعول لأجله أن يكون مصدراً قلبياً متحداً مع المعلل له في الزمان والفاعل، نحو: جئت رغبة في العلم، فالرغبة مصدر قلبي، وهو علة دافعة على المجيء، وقد حصلت مصاحبةً للمجيء في زمن واحد، وفاعل المجيء والرغبة واحد، فإذا اختل شرط من هذه الشروط وجب جره بحرف الجر. ومما اختل فيه شرط اتحاد الفاعل قوله تعالى: ﴿ثم أنزل عليكم من بعد الغمِّ أَمَنَةً نُعاساً﴾(٣) فقد أجاز بعض المعربين أن يكون (نعاساً) مفعولاً لأجله، أي: أنزل أمنةً لأجل الناس، وهذا ضعيف؛ لأن فاعل الإنزال هو الله تعالى، وفاعل النعاس الصحابة، فلم يتحد الفاعل. والصواب أن يُجعل بدلاً من (أمنة) بدل اشتمال(٤).

---

(١) سورة النساء: الآية ٩٢.

(٢) انظر: البيان ١: ٢٦٤؛ والكشاف ١: ٥٣٣؛ والبحر ٣: ٣٢٣.

(٣) سورة آل عمران: الآية ١٥٤.

(٤) انظر: شذور الذهب، ص ٢٢٧؛ والبحر ٣: ٨٦.

حرف الميم ـ الموصول[١]

لا يخبر عن الموصول، ولا يُتْبَع قبل مجيء صلته:

اتصال الصلة بموصولها قوي جداً؛ لأنها كاشفة لإبهامه معيِّنة لدلالته، فنزلت منه منزلة الجزء من الكل، ومن ثم امتنع الفصل بينهما بخبر أو توكيد أو نعت أو معطوف. وهم يعدون معمول الصلة ومتعلقاتها جزءاً منها.

ومن هنا ضعف جعل (الكاف) من (كدأب) نعتاً لمصدر محذوف، عامله كفروا في قوله تعالى: ﴿إن الذين كفـروا لن تغنيَ عنهمْ أموالُهُم ولا أولادُهم من اللّـهِ شيئاً وأولئكَ همْ وقودُ النارِ. كَدَأْبِ آلِ فرعونَ. . .﴾[٢]؛ لأن اسم الموصول (الذين) اسم (إنَّ)، وخبرها (لن تغني) فقد آذن الخبر بتمام اسم الموصول، فإذا جعلنا (الكاف) وصفاً لمصدر عامله (كفروا) كنا قد فرقنا بين الموصول ومتعلَّق صلته بالخبر، وهذا لا يصح. والأولى أن نجعل الكاف خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: دأبهم كدأب آل فرعون. وهناك أقوال أخرى[٣].

ولا يصح بناءً على ما سبق أن نقول: رأيت الذي القوى جَلَس، ولا نام الجالسُ الضعيف في الدار؛ لأن (أل) في الجالس موصولة، و(في الدار) متعلِّق بـ(جالس) فهو من أبعاض الصلة، ولا يفصل بين أبعاض الصلة بالنعت.

وتأسيساً على ما ذكرنا حكم ابن هشام بشذوذ قراءة زيـد بن علي: ﴿الذي خلقكم والذينَ مَنْ قبلَكم﴾[٤] بفتح الميم من (مَن)، فأكد (الذين) بـ(مَن) قبل مجيء الصلة، فاستغنى الموصول الثاني عن صلته[٥].

---

(١) تقدمت بعض أحكام الموصول عند حديثنا عن المصدر.

(٢) سورة آل عمران: الآيتان ١٠، ١١.

(٣) البيان ١: ٣٥٥؛ والبحر ٢: ٣٨٩.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢١.

(٥) المغني، ص ٣٥١؛ والبحر ١: ٩٥؛ والدر المصون ١: ١٨٧، ١٨٨.



معمول الصلة لا يتقدم على الموصول:

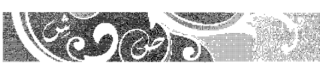
حكم النحويون بعدم جواز تقدم الصلة على الموصول، وعدُّوا من الصلة معمولاتها، وما يتعلق بها على نحو ما ألمعنا إليه من قبل، فلا يقال في (جاء الذي أكرم زيداً): جاء زيداً الذي أكرم؛ لأن في ذلك تجاوزاً للموصول، ويظهر هذا بصورة واضحة في نحو: (ماذا عملت)، فإننا إذا قدرنا (ماذا) كلها استفهامية كانت في محل نصب بـ(عملت)، وإذا قلنا: إن (ما) وحدها استفهامية، و(ذا) موصولة امتنع ذلك، وصارت (ما) مبتدأ، و(ذا) خبراً وجملة (عملت) صلة الموصول، ولا يصح تسليط (عملت) على واحد منهما؛ لأنها وقعت في صلة (ذا). والأمثلة على هذا كثيرة.

إذا ضمن الموصول معنى الشرط دخلت الفاء في خبره:

الأسماء الموصولة مبهمة، كما أن أدوات الشرط كذلك، والأسماء الموصولة مفتقرة إلى صلة، كما أن أدوات الشرط مفتقرة إلى فعل يسمى فعل الشرط وآخر يسمى جواب الشرط؛ ومن ثم فإن الأسماء الموصولة تساق في بعض الكلام سوق أدوات الشرط، فتفيد ما تفيده من الربط بين الفعلين، وتدخل الفاء في خبرها، وذلك كقولنا: الذي يجتهد فهو ناجح، فلا يخفى أن الاجتهاد هنا شرط للنجاح، وقد دخلت الفاء كما تدخل في جواب الشرط إذا كان جملة اسمية تلميحاً إلى معنى الشرط الموجود في اسم الموصول، ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿واللاتي يأتينَ الفاحشةَ من نسائِكم فاستشهدوا عليهِنَّ...﴾[1]. ويرى كثير من النحويين أن الأسماء الموصولة كلها في ذلك سواء، ويرى سيبويه أنه لا بد من أن يكون اسم الموصول داخلاً على ما يقبل أدوات الشرط لفظاً أو تقديراً، ومن ثم ذهب سيبويه إلى أن (فاجلدوا) من

---

(١) سورة النساء: الآية ١٥.



قوله تعالى: ﴿الزانيةُ والزاني فاجلِدوا كلَّ واحدٍ منهما﴾[١]، ليس خبراً لـ (الزانية) لأن (أل) هنا موصولة دخلت على ما لا يقبل أداة الشرط، وهو اسم الفاعل، فجعل (الزانية) مبتدأ مؤخراً لخبر مقدم محذوف تقديره: مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني[٢].

ويرى غيره أن (اجلدوا) خبر (الزانية) لما ذكرناه. والغريب أن مكياً زعم أن الفاء في (فاجلدوا) زائدة؛ لأنه لا يقال: زيدٌ فاضربه، وهذا تنظير بين مفترقين؛ لأن (زيد) ليس موصولاً فتدخل الفاء في خبره، بخلاف (الزانية)[٣].

(ما) الموصولة لا تقع نعتاً:

من الموصولات ما يصلح أن يقع نعتاً مثل (الذي)، و(التي) فيقال: جاء الرجل الذي فاز وجاءت الجارية التي سافرت، أما (ما) فإنها من الموصولات التي لا يصلح لأن تقع نعتاً، ومن ثم ضعف قول من ذهب إلى أن (ما) موصولة في قوله تعالى: ﴿لا جُناحَ عليكمْ إنْ طلَّقتمُ النساءَ ما لم تمسُّوهُنَّ﴾[٤]، على معنى: إن طلقتم النساء اللاتي لم تمسوهنَّ، فجعل (ما) نعتاً. وما هنا ظرفية مصدرية، والمعنى: لا جناح عليكم إن طلقتم النساءَ زمانَ عدم المسِّ[٥].

---

(١) سورة النور: الآية ٢.
(٢) الكتاب ١: ١٣٩، ١٤٠.
(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢: ١١٦.
(٤) سورة البقرة: الآية ٢٣٦.
(٥) العكبري ١: ٩٩؛ والبحر ٢: ٢٣١.



حرف النون ـ النداء

حذف حرف النداء في اسمي الجنس والإشارة ضرورة:

باب النداء موضع تخفيف، لذلك حذفوا الفعل، واستعاضوا عنه بحرف النداء، ثم إنهم توسعوا مرة أخرى، فحذفوا حرف النداء في بعض المواضع، كما في قوله تعالى: ﴿سنفرُغُ لكُم أيُّها الثقلانِ﴾[1]، وقوله: ﴿يوسفُ أيها الصدِّيقُ﴾[2]،وحذف الحروف في الأصل مما يأباه القياس، لأن الحروف جيء بها في الأصل لتكون نائبة عن الأفعال، واختصاراً لها، فحذفها اختصار للمختصر، وإنما جاز حذف حرف النداء فيما ذكرناه لقوة الدلالة على المحذوف.

ويرى جمهور النحاة أن كل ما لا يصلح أن يقع نعتاً لـ (أي) يصح حذف حرف النداء قبله، أما ما يقع وصفاً لها كأسماء الأجناس وأسماء الإشارة فإنه لا يحذف قبله، حرف النداء لئلا يجتمع حذفان حذف الموصوف، وحذف حرف النداء، فيكون ذلك إجحافاً، وإذا أضفنا إلى هذا أن حرف النداء

---

(١) سورة الرحمن: الآية ٣١.

(٢) سورة يوسف: الآية ٤٦.

اختصار لـ (أدعو) تبين صحة ما توجهوا إليه. ويرى بعض الكوفيين أنه يصح حذفها في النثر، ويرى الجمهور قصر ذلك على الشعر[١].

وبناءً على هذا ضعف قول من قال: إن حرف النداء محذوف في قوله تعالى: ﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلونَ أنفسَكم﴾[٢]، على معنى: ثم أنتم يا هؤلاء تقتلون. والظاهر أن (هؤلاء) خبر (أنتم) والجملة بعدها حال من اسم الإشارة؛ لئلا يلزم حذف حرف النداء[٣].

النصب:

الناصب لا يدخل على ناصب:

لا فائدة في دخول حرف ناصب على آخر مثله، كما لا فائدة في دخول حرف جار على آخر، ومن ثم وجب حمل (أن) في قوله ـ تعالى ـ: ﴿أيحسَبُ أنْ لنْ يقدرَ عليه أحدٌ﴾[٤]، وقوله: ﴿أيحسبُ الإنسان أنْ لنْ نجمعَ عظامَه﴾[٥] على أنها المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة بعدها خبر لها.

وينبغي كذلك اعتبار (كي) جارة في نحو: (جئتك كي أن تكرمني)؛ لأننا لو لم نجعلها حرف جر لكانت مصدرية و(أن) بعدها مصدرية، والحرف المصدري لا يدخل على مثله. ومثل هذا الاستعمال خاص بالشعر، وأجازه الكوفيون في النثر[٦].

---

(١) المقتضب ٤:٢٥٨؛ والمفصل ٢:١٥؛ والمغني، ص ٨٤٠، ٨٤١.
(٢) سورة البقرة: الآية ٨٥.
(٣) البيان ١:١٠٣؛ والدر المصون ١:٤٧٦.
(٤) سورة البلد: الآية ٥.
(٥) سورة القيامة: الآية ٣.
(٦) انظر: شذور الذهب، ص ٢٨٨، ٢٨٩.

حرف النون ـ النعت[1]

المعرفة لا تنعت إلا بالمعرفة، والنكرة لا تنعت إلا بالنكرة:

لا يجيز أكثر[2] النحويين أن تكون النكرة نعتاً للمعرفة، ولا المعرفة نعتاً للنكرة[3] ومن ثم ردوا على قول بعضهم في بيت النابغة:

فبتُّ كأنّي ساورتني ضئيلةٌ   من الرُّقشِ في أنيابها السمُّ ناقعُ

إن (ناقع) نعت (السم)، لأنه نكرة و (السم) معرفة، وإنما (ناقع) خبر، و (في أنيابها) متعلق بالخبر أو خبر ثان[4].

وبناء على هذا أيضاً ضعف قول من أعرب (الذي) في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ويلٌ لكلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ* الذي جمع مالاً وعدَّده﴾[5]، نعتاً لـ (كل)، لأن (كل) نكرة و (الذي) معرفة، وإنما هي بدل منها أو في محل رفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف، أو في محل نصب على الذم[6].

الجمل وأشباهها نكرات، فلا تنعت بها المعارف:

يرى النحاة أن الجملة والظرف والجار والمجرور لها حكم النكرات، ومن ثم جعلوا الجمل بعد النكرات صفات، وجعلوها بعد المعارف أحوالاً، لأن النكرة توصف بالنكرة، ولأن المعرفة لا توصف بالنكرة، فصاروا إلى الحالية؛ ولأن كل ما صح أن يقع صفة للنكرة صح أن يقع حالاً من المعرفة.

---

(١) النعت والصفة شيء واحد، وذهب بعضهم إلى أن الصفة تكون بالأفعال نحو: ضارب وخارج، وأن النعت يكون بالحلية، كطويل وقصير.
(٢) أجاز بعضهم ذلك مطلقاً، وشرط بعضهم شروطاً، والجمهور على ما ذكرنا.
(٣) الكتاب ٢: ٥٩، ٢٢٩.
(٤) المغني، ص ٧٤٣.
(٥) سورة الهمزة: الآيتان ١، ٢.
(٦) مشكل إعراب القرآن ٢: ٤٩٩؛ والمغني، ص ٧٤٦.

ولأجل هذا لم يجوز أبو البركات جعل جملة (خلقه) نعتاً لـ (آدم) في قوله تعالى: ﴿إنَّ مَثَلَ عيسى عندَ اللّـهِ كمثَلِ آدمَ خَلَقَهُ من ترابٍ﴾[١]؛ لأن (آدم) معرفة، والجملة لا تكون إلا نكرة[٢]، وإنما هي جملة مفسِّرة لـ (كمثل آدم) لا محل لها من الإعراب[٣].

ولأجل هذا أيضاً لم يرتض بعض النحويين أن تجعل الكاف من (كما) نعتاً ل (الصيام) في قوله تعالى: ﴿كُتبَ عليكمُ الصيامُ كما كُتبَ على الذينَ منْ قبلِكم﴾[٤]؛ لأن (الصيام) معرفة، و (كما) جار ومجرور، فلا ينعت بها المعرفة. ومن جوزه ذهب إلى أن (الصيام) معرف بأل الجنسية، وتعريف الجنس قريب من تنكيره، فيصحُ وقوع النكرة نعتاً له[٥].

وعلى الضد من هذا الحرفُ المصدريُّ فإنه مع صلته معرفة، فلا يقع نعتاً للنكرة، ومن ثم ضعف قول أبـي البقاء في قوله تعالى: ﴿تعالَوا إلى كلمةٍ سواءٍ بيننا وبينكم ألّا نعبدَ إلا اللّـهَ﴾[٦]: إن (أنْ) وصلتها بدل من (سواء)؛ لأن (سواء) صفة لـ (كلمة)، وهي نكرة، وبدل الصفة صفة، فيكون أوقع المصدر المؤول نعتاً للنكرة، وهذا لا يصح[٧].

النعت لا يكون أعرف من المنعوت:

ذهب أكثر النحويين إلى أن النعت يكون مساوياً للمنعوت في التعريف، أو نازلاً عنه، ولا يكون أعرف منه[٨]، وذلك لأن النعت تتمة للمنعوت، وزيادة

---

(١) سورة آل عمران: الآية ٥٩.
(٢) البيان ١ : ٢٠٦.
(٣) البحر ٢ : ٤٧٨.
(٤) سورة البقرة: الآية ١٨٣.
(٥) العكبري ١ : ٨٠؛ والبحر ٢ : ٢٩.
(٦) سورة آل عمران: الآية ٦٤.
(٧) العكبري ١ : ١٣٨؛ والمغني، ص ٧٤٦.
(٨) انظر: الكتاب ٢ : ٦، ٧؛ والهمع ١ : ١١٦.



في بيانه، والزيادة تكون دون المزيد عليه، ووجه الكلام أن تبدأ بالأعرف، فإن كفى وإلا أتبعته ما يزيده بياناً. وهم يجعلون الضمير في المرتبة الأولى بين المعارف، ثم العلم، ثم الإشارة ثم الموصول، ثم المحلى بـ (أل)، أما المضاف إلى معرفة، فهو في رتبة تلك المعرفة إلا ما أضيف إلى الضمير فهو في رتبة العلم، وليس في رتبة الضمير.

هذا هو الأشهر من أقوال النحاة، وبناء عليه رد الحوفي على أبي البقاء تجويزه جعل (ذلك) نعتاً لـ (لباس) في قوله تعالى: ﴿ولباسُ التقوى ذلكَ خيرٌ﴾[٢]؛ لأن اسم الإشارة أعرف من المضاف إلى المحلى بـ (أل)[٣].

اسم الإشارة لا يُنعت بغير المحلّى بالألف واللام:

ذهب بعض النحويين إلى أن اسم الإشارة لا ينعت، ولا ينعت به، والأكثرون على أنه لا ينعت إلا بالاسم المحلّى بالألف واللام؛ لأن النعت مع منعوته كاسم واحد، واسم الإشارة لا يضاف، فكذا منعوته، فلا يقال: مررت بهذا زيدٍ، ولا بهذا صاحِبكم[٤]، وقد نقل ابن هشام الإجماع على هذا. وبناءً عليه ردوا على الزمخشري إجازته نعت اسم الإشارة بالعلم في قوله تعالى: ﴿ذلكُمُ اللّـهُ ربُّكُم﴾[٥] مع أنه نص في مفصَّله على المنع في هذا[٦]. والصواب أن (ذلكم) مبتدأ، وما بعده خبر بعد خبر[٧]. وفي إعراب الزمخشري خرق ثان لقواعد النحويين؛ لأنه جعل لفظ الجلالة نعتاً،

---

(١) شذور الذهب، ص ١٥٦.
(٢) سورة الأعراف: الآية ٢٦.
(٣) العكبري ١: ٢٧١؛ والبحر ٤: ٢٨٣.
(٤) الكتاب ٢: ٧، ٨.
(٥) سورة فاطر: الآية ١٣.
(٦) شرح المفصل ٣: ٥٨.
(٧) الكشاف ٣: ٣٠٤؛ والبحر ٧: ٣٠٥؛ والمغني، ص ٧٤٣، ٧٤٨، ٧٤٩.

وهو أعرف من اسم الإشارة، وقد ذكرنا أن النعت لا يكون أعرف من المنعوت. وفي كلامه خرق ثالث، وهو أن الأصل في الأعلام أن تنعت، ولا ينعت بها كما سيأتي.

حذف النعت سائغٌ إذا كان مفهوماً من قوة الكلام:

وضعت الألفاظ للدلالة على المعاني، لتكون واسطة في نقلها بين اللاغين، فإذا اتضحت المعاني صار التجوز في الألفاظ سائغاً، وهذا ما شجعهم على الاختصار في الألفاظ وحذفها في بعض الأحيان. وقد حذفوا النعت في بعض كلامهم لدلالة القرائن عليه، واقتضاء المعنى له، فمن ذلك قوله ـ عز اسمه: ﴿وكذَّبَ بِهِ قومُكَ وهو الحقُّ﴾[١]، أي: قومك المعاندون، لأن من قوم النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ من لم يكذب به. ونحو من هذا قوله تعالى: ﴿يأخذُ كلَّ سفينةٍ غَصْباً﴾[٢]، أي: يأخذ كل سفينة صالحة، بدليل أن بعضهم قرأها كذلك[٣]، ولأنه لا فائدة في تعييبها، حيث إنه لا يخرجها عن كونها سفينة، فوجب تقدير النعت لتصحيح المعنى[٤]. ونحو من هذا: ﴿قالوا الآن جئتَ بالحقِّ﴾[٥]، أي بالحق الواضح المبين الذي لا إشكال معه، واحتيج إلى تقدير هذا الوصف؛ لأنه كان في كل محاورة من محاوراته يأتيهم بالحق، فلو لم يُقدَّر هذا لكان مفهوم الكلام أنه كان يأتيهم من قبل بالباطل. وهذا كفر[٦].

---

(١) سورة الأنعام: الآية ٦٦.

(٢) سورة الكهف: الآية ٧٩.

(٣) قرأ ابن عباس وقتادة وابن جبير: (صحيحةٍ)، وقرأ ابن مسعود: (صالحةٍ). انظر: تفسير القرطبي ١١: ٣٤.

(٤) شواهد التوضيح، ص ٣٣، ٣٤؛ والمغني، ص ٨١٨.

(٥) سورة البقرة: الآية ٧١.

(٦) البحر ١/٢٥٧؛ والمغني، ص ٨١٨.

الأعلام وأسماء الأجناس تنعت، ولا ينعت بها:

الملاك العام فيما يقع نعتاً أن يكون مأخوذاً من الفعل أو راجعاً إلى معنى الفعل؛ ليدل باشتقاقه على الحال التي اشتق منها، مما لا يوجد في مشاركه في الاسم، فيتميز بذلك، فأسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة، هي الأصل في النعوت، وقد يُحمل عليها ما عاد معناه إلى شيء منها نحو (ذو) فإنها بمنزلة اسم الفاعل (صاحب)، والاسم المنسوب نحو (العلمي) بمثابة اسم مفعول (منسوب)، ونحو (عدل) بمعنى عادل، وهكذا. . .

أما أسماء الأعلام كزيد وسعيد وأسماء الأجناس كعقرب، وأسد، فإن الأصل فيها ألا تقع نعوتاً، بل منعوتات، فيقال: زيد الطويل عندنا، والسبع القوي مخيف[١]، إلخ . . .

وبناءً على هذا ضعف جعل (بعوضةً) نعتاً لـ (ما) في قوله تعالى: ﴿إنَّ اللَّهَ لا يستحيي أنْ يضربَ مثلاً ما بعوضةً فما فوقَها﴾[٢]؛ لأن (بعوضة) اسم جنس، والأصل في أسماء لأجناس ألا تقع نعوتاً. والأولى أن تجعل (ما) بدلاً من (مثلًا)[٣].

الوصف بالمفرد أولى من الوصف بالجملة:

تقع الجملة نعتاً كما يقع المفرد، ويرى النحويون أن الأصل في النعت أن يكون مِفرداً، كما يرون أن الأصل في الخبر والحال أن يكونا مفردين كذلك، لأن هذه جميعاً مشبهة للفعل؛ لأنها في الغالب مأخوذة منه، والفعل مفرد، فكذلك ما أشبهه، ولأن المفرد بسيط والجملة مركبة، والبسيط سابق

---

(١) الكتاب ١ : ٤٣٤؛ وابن يعيش ٣ : ٤٨؛ والمغني، ص ٧٤٣؛ والهمع ١ : ١١٨.
(٢) سورة البقرة: الآية ٢٦.
(٣) البحر ١ : ١٢٢، ١٢٣.

على المركب. ولهذا فإنه إذا دار الإعراب بين أن يكون النعت مفرداً، وأن يكون جملة قدم المفرد؛ لأنه الأصل، ولذا رجح أبو حيان وغيره في قوله تعالى: ﴿أو كصيِّبٍ من السماءِ فيه ظلماتٌ ورعدٌ وبرقٌ﴾[١] أن تكون (ظلمات) فاعلاً للجار والمجرور (فيه)؛ لأن الجار والمجرور حينئذ يتعلق بمحذوف، ويكون المحذوف وصفاً لـ (صيِّب)، وإذا جعلنا (فيه) خبراً مقدماً، و(ظلمات) مبتدأ مؤخراً كانت الجملة حينئذ نعتاً، أو حالاً، لـ (صيب)، وهو خلاف الأولى[٢].

ويقال نحو من هذا في قوله تعالى: ﴿كَمَثلِ حبةٍ أنبتَتْ سبعَ سَنابلَ في كلِّ سُنْبلةٍ مائةُ حبةٍ﴾[٣]، إذ الأولى أن تجعل (مائة) فاعلاً لـ (في كل)، ويكون متعلق الجار والمجرور صفة لـ (سبع) أو (سنابل)، وصح عمل الجار والمجرور عمل الفعل؛ لأنه اعتمد على موصوف[٤].

إذا اجتمع نعت مفرد ونعت جملة قدم المفرد:

ذكرنا أن الأصل في النعت أن يكون مفرداً، ومن هنا ذهب النحويون إلى أنه إذا ورد في الكلام نعت مفرد ونعت جملة كان تقديم المفرد أولى، وذهب بعض المغاربة إلى أن ذلك واجب، وأن تقديم النعت الذي هو جملة على المفرد مخصوص بالضرورة. ومما ورد على الأصل قوله تعالى: ﴿بل أحياءٌ عند ربِّهم يُرْزقون﴾[٥]، حيث يصح في (عند) أن تكون صفة لـ (أحياء)، و(يرزقون) صفة ثانية، ويحتمل غير ذلك، وإذا جعلنا الظرف

---

(١) سورة البقرة: الآية ١٩.
(٢) البحر ١: ٨٦؛ والدر المصون ٢: ٣٠٥.
(٣) سورة البقرة: الآية ٢٦١.
(٤) البحر ٢: ٣٠٥.
(٥) سورة آل عمران: الآية ١٦٩.



وصفاً فإننا نكون ـ على الراجح ـ قد جعلنا النعت متعلَّق الظرف، وهو مفرد، وعلى تقدير أن الظرف نفسه هو النعت، فالظرف أقرب إلى المفرد من الجملة[١].

وفي قوله تعالى: ﴿قال إنه يقول إنها بقرة لا ذلولٌ تُثيرُ الأرضَ ولا تسقي الحرْثَ مسَلَّمَةٌ لا شيةَ فيها﴾[٢]، قرأ الجمهور برفع (ذلول) على أنها نعت لـ (بقرة)، وقرأ أبو عبدالرحمن السلمي: (لا ذلولَ) وخبر(لا) محذوف، أي: هناك، وتكون جملة (لا) ومعموليها هي الخبر، وتكون (مسلمة) وصفاً بالمفرد بعد الجملة، وهو خلاف الأولى، أو ممنوع[٣].

النعت لا يتقدم على المنعوت:

يرى جمهور النحويين أن النعت لا يتقدم على المنعوت، لأنه موضِّح للموصوف ومخصص له، فأشبه بذلك الصلة، وهي لا تتقدم على الموصول.

بناءً على هذا فإنهم لم يجوزوا في قوله تعالى: ﴿إلى صراطِ العزيزِ الحميد* اللَّهِ﴾[٤] في (العزيز الحميد) أن يكون كل منهما نعتاً للفظ الجلالة مقدماً عليه مع أن الله تعالى منعوت ـ من حيث المعنى ـ بهما، وإنما يعرب لفظ الجلالة بدلاً أو عطف بيان[٥].

وفي قوله تعالى: ﴿والوزنُ يومَئذٍ الحقُّ﴾[٦] إذا جعلنا (الحق) نعتاً لـ (الوزن) لم يصح تقدّمه عليه، أما إذا جعلناه خبراً؛ فإنه يصح تقديمه عليه؛ لأن الخبر يتقدَّم على المبتدأ، وليس كذلك النعت.

---

(١) السابق ٣: ١١٣.
(٢) سورة البقرة: الآية ٧١.
(٣) السابق: ١: ٢٥٦، ٢٥٧.
(٤) سورة إبراهيم: الآيتان ١، ٢.
(٥) المقتضب ١: ١٧، ٤، ١٩٢؛ والبحر ٥: ٤٠٤.
(٦) سورة الأعراف: الآية ٨.

النعت لا يعمل في المنعوت، ولا فيما قبله:

يرى جمهور النحويين أن الصفة لا تعمل في الموصوف؛ لأنها تابعة له في إعرابها، فلا تكون مؤثرة فيه، وبناء على هذا وجب الرفع في قوله تعالى: ﴿وكلُّ شيءٍ فعلوهُ في الزبُرِ﴾[١]؛ لأن جملة (فعلوه) صفة لـ (كل) أو لـ (شيء)، ولو أننا نصبنا (كل) لكانت مفعولاً به لفعل محذوف تفسره جملة (فعلوه)، وهذه الجملة غير قادرة على التفسير؛ لأن التفسير فرع عن العمل، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، فوجب المصير إلى رفع (كل) على الابتداء، وخبره متعلَّق الجار والمجرور (في الزبر)[٢]. وأما أن النعت لا يعمل فيما قبل المنعوت، فلأن المعمول لا يحل في موضع لا يحل فيه العامل، وما دامت الصفة لا تتقدَّم على الموصوف، فلا يتقدَّم معمولها عليه عند جمهور النحويين، وأجاز ذلك الكوفيون.

وبناء على رأي الجمهور فإنه لا يصح تعليق (في أنفسهم) من قوله تعالى: ﴿وقلْ لهمْ في أنفسِهمْ قولاً بليغاً﴾[٣] بـ (بليغاً) لأنه نعت لـ (قولاً)، والنعت لا يعمل فيما قبل المنعوت، فوجب تعليقه بـ (قل)[٤].

ما وقع نعتاً للنكرة وقع حالاً من المعرفة:

قدمنا أن الشبه بين الخبر والنعت والحال كبير، ولذلك تختلط هذه الثلاثة على كثير من المبتدئين، ومما يميز بين النعت والحال أن النعت يكون موافقاً لمنعوته في التعريف والتنكير، أما الحال فالغالب عليها أن تكون نكرة، والغالب على صاحبها أن يكون معرفة، فإذا قيل: رأيت زيداً راكضاً، حكمنا لـ (راكضاً) بأنها منصوبة على الحال؛ لأن (زيداً) معرفة و(راكضاً) نكرة،

---

(١) سورة القمر: الآية ٥٢.

(٢) العكبري ٢: ٢٥٠؛ وضياء السالك ٢: ٨٠؛ وشذور الذهب ص ٤٢٦.

(٣) سورة النساء: الآية ٦٣.

(٤) العكبري ١: ١٨٥؛ والبحر ٣: ٢٨١؛ والمغني ص ١٣٥.

فهي لا تصلح أن تكون نعتاً. أما إذا قلنا: رأيت رجلاً راكضاً فإن (راكضاً) حينئذٍ نعت لـ (رجل)، وليست حالاً؛ لأن (رجلاً) نكرة والأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة[١].

وبناء على هذا حكم بعض المعربين على (مَثْنَى) بأنها حال في قوله تعالى: ﴿فانكحوا ما طابَ لكمْ من النساءِ مَثْنى وثُلاثَ ورُباعَ﴾[٢]، من (ما)؛ لأن مثنى لا تستعمل إلا نكرة و (ما) هنا موصولة، فهي معرفة، على حين حكمنا أن (مثنى) في قوله تعالى: ﴿أولى أجنحةٍ مثنى وثُلاثَ ورُباعَ﴾[٣] نعت لـ (أجنحة) لأن (أجنحة) نكرة، والأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، فقد جاءت (مثنى) حالاً بعد المعرفة، ونعتاً بعد النكرة[٤].

الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال:

من قواعد النحويين أن الجملة إذا وقعت بعد النكرة كانت نعتاً لها، وإذا وقعت بعد المعرفة كانت حالاً منها، وهذا في الحكم الإجمالي، فأما إذا أريد التفصيل فينبغي أن يقال: الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها، إن كانت مرتبطة بنكرة محضة فهي نعت لها، وإن كانت مرتبطة بمعرفة محضة فهي حال منها، أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما، وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع[٥].

فالجملة في نحو: (هذا كتاب وهبتُكه) لا تصح أن تكون نعتاً لـ (كتاب) إذا قصد بها الإنشاء؛ لأن الجملة الإنشائية لا تقع نعتاً ولا حالاً، وإنما

(١) انظر في هذه المسألة الكتاب ٢: ٣٣ ــ ٣٥.
(٢) سورة النساء: الآية ٣.
(٣) سورة فاطر: الآية (١)
(٤) العكبري ٢: ١٩٩؛ والبحر ٣: ١٦٣، ٧: ٢٩٨.
(٥) المقتضب ٤: ١٢٥؛ والمغني ص ٥٦٠ وما بعدها.

هي جملة مستأنفة. وفي قوله تعالى: ﴿قال رجلانِ من الذينَ يخافونَ أنعمَ اللَّـهُ عليهِما﴾[١] يصح في جملة (أنعم الله عليهما) أن تكون نعتاً إذا قلنا إنها إخبار، أما إذا قلنا إنها دعاء، فتكون حينئذٍ معترضة[٢].

والنكرة المحضة نحو قوله تعالى: ﴿حتى تنزِّلَ علينا كتاباً نقرؤه﴾[٣]، فجملة (نقرؤه) نعت؛ لأنها جاءت بعد نكرة محضة، والنكرة غير المحضة، كقوله تعالى: ﴿وهذا ذكرٌ مباركٌ أنزلناه﴾[٤]، فـ(مبارك) نعت لـ(ذكر)، والجملة بعده محتملة أن تكون نعتاً، وأن تكون حالاً، أما احتمالها النعت فلأن (ذكر) وإن وصفت فإنها ما زالت نكرة، والجمل بعد النكرات صفات، وأما احتمالها الحاليةَ فلأن النكرة إذا وصفت ضاقت دائرة شيوعها، فاقتربت بذلك من المعرفة، فصحَّ مجيء الحال منها.

وأما المعرفة المحضة، فنحو: (جاء أخوك يركض)، فإن (يركض) حال؛ لأنها جاءت بعد معرفة محضة خالصة، والمعرفة غير المحضة نحو قول الشاعر:

ولقد أمرُّ على اللئيمِ يسبُّني فمضيتُ ثمَّتَ قلت لا يعنيني

فـ(اللئيم) معرَّف بأل الجنسية، والمعروف أن المعرَّف بأل الجنسية يظل شائعاً في أفراد أمته، ومن ثم كان تعريف الجنس قريباً من تنكيره، فهو معرفة غير محضة، فجاز في (يسبني) أن تكون حالاً، وأن تكون صفة، ومنه قول الله ـ تعالى ـ: ﴿كَمَثَلِ الحمارِ يحملُ أسفاراً﴾[٥]، فجملة (يحمل) محتملة للحالية والوصفية.

---

(١) سورة المائدة: الآية ٢٣.
(٢) البحر ٣: ٤٥٥؛ والمغني ص ٥٦٢.
(٣) سورة الإسراء: الآية ٩٣.
(٤) سورة الأنبياء: الآية ٥٠.
(٥) سورة الجمعة: الآية ٥.



وفي نحو (زيد قام أخوه) لا تصلح جملة (قام أخوه) أن تكون حالاً على الرغم من وقوعها بعد معرفة محضة، وذلك لاستلزام ما قبلها لها حيث إن المبتدأ يطلب خبراً. ونحو من هذا: (جاء الذي نجح ولده)، فجملة (نجح ولده) مطلوبة لتكون صلة للموصول، وهكذا[١]. . . .

يساق النعت مساق الخبر، فلا يستغنى عنه:

يرد النعت في بعض الكلام على أنه الغرض والمقصود منه، فيكون شبيهاً بالحال الموطئة التي لم تُسقْ لذاتها، وإنما للتمهيد لما بعدها، وذلك نحو قولنا: زيد شخص صالح، فـ(شخص) خبر من حيث الإعراب، و(صالح) نعت له، وإذا نظرنا إلى المعنى وجدنا أن المقصود ليس الإخبار عن (زيد) بأنه شخص، إذ ذلك معلوم لا فائدة من الإخبار به، إنما المقصود الإخبار عنه بأنه صالح. ولو قيل: زيد شخص، فاستغني عن النعت لكان هذا استغناء في غير موضعه، ومن هذا القبيل قول الله تعالى: ﴿وإلٰهُكُم إلهٌ واحدٌ﴾[٢]، فـ(واحد) هو الخبر من حيث المعنى، وإن كان نعتاً من جهة الصناعة، ويؤكد هذا أنه لا يصح الاقتصار على المنعوت هنا دون النعت لما في هذا من الذهاب بفائدة الكلام[٣]. ونظير هذا في الحال قولنا: مررت بزيد رجلاً صالحاً، فـ(صالحاً) نعت من حيث المعنى، و(رجلاً) حال، ولا يصح الاستغناء عن هذا النعت؛ لأنه هو المقصود بالحالية لا (رجلاً).

لا يفصل بين النعت والمنعوت بالأجنبي:

لما كان النعت مقيّداً للمنعوت، وموضحاً له أصبح معه كالشيء الواحد، ومن ثم امتنع أن يفصل بينهما بشيء لا علاقة له بهما.

---

(١) المغني ص ٥٦١.
(٢) سورة البقرة: الآية ١٦٣.
(٣) انظر البحر ٦: ٤١٩، ٨: ١٣١؛ والهمع ٢: ١١٥، ١١٦.

فمثال ما له علاقة بالنعت قوله ـ عز اسمه ـ: ﴿ذلك حشرٌ علينا يسيرٌ﴾[١]، فقد فُصِل بين المنعوت (حشر)، وبين النعت (يسير) بمعمول النعت (علينا). ومثال ما له علاقة بالمنعوت قوله تعالى: ﴿سبحانَ الله عما يصفون. عالمِ الغيبِ﴾[٢]، فإذا أعربنا (عالم) نعتاً كنّا قد فصلنا بالجار والمجرور بين المنعوت (الله) والنعت (عالم)، والجار والمجرور متعلّق بما أضيف إلى المنعوت (سبحان)، فكان على علاقة به.

ويفصل بين النعت والمنعوت بالعامل، نحو: أزيداً ضربت العاقلَ، والخبر نحو: خالدٌ قائمٌ العاقلُ[٣].

وبناء على ما تقدَّم منع أبو حيان في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وويلٌ للكافرين من عذابٍ شديد* الذين يستحبّون الحياةَ الدنيا﴾[٤] جعل (الذين) نعتاً لـ (الكافرين)؛ لأنه فصل بينهما بأجنبي عنهما، وهو: (من عذابٍ شديد)؛ لأن الجار والمجرور هنا إما متعلق بـ (ويل) وإما متعلق بفعل محذوف، أي: يضجون، أو يولون، وعلى كل حال فهما أجنبيان عن النعت والمنعوت، وهذا لا يجوز، كما لا يجوز أن يقال: الدارُ لزيدٍ الحسنةُ القرشيِّ، والصواب: الدار الحسنةُ لزيد القرشيِّ، أو الدار لزيدٍ القرشيِّ الحسنةُ. والأولى أن نجعل (الذين) مبتدأ خبره: ﴿أولئك في ضلال مبين﴾، أو خبراً مبتدؤه محذوف، أي: هم الذين[٥].

---

(١) سورة ق: الآية ٤٤.
(٢) سورة المؤمنون: الآيتان ٩١، ٩٢.
(٣) البحر ٦: ٤١٩، ٨: ١٣١؛ والهمع ٢: ١١٥، ١١٦.
(٤) سورة إبراهيم: الآيتان ٢، ٣.
(٥) البحر ٤: ٤٠٤.





حرف الهاء ـ هلَّا

(هلَّا) لا يليها إلا الفعل:

من الحروف المختصة بالدخول على الأفعال (هلّا)، وهي حرف تحضيض[1]، وقد يقع بعدها مفعول مقدَّم على نية التأخير، كما في قولنا: هلّا خالداً أدَّبْتَ، والمراد: هلّا أدبت خالداً. وفي باب الاشتغال يجب نصب الاسم الواقع بعدها، نحو: هلاّ محمداً أكرمته، على تأويل: هلّا أكرمت محمداً أكرمته. وإنما وجب النصب؛ لأننا لو رفعنا (محمداً) لكان مبتدأ، ودخول هلا على المبتدأ والخبر شاذ، كما في قوله:

ونُبئتُ ليلى أَرْسَلَتْ بشفاعةٍ ... إليَّ فهلّا نفسُ ليلى شفيعُها

وقد أول على تقدير: فهلا شَفَعَتْ نفسُ ليلى، فتكون (هلّا) داخلة على الفعل[2]. ومما قدروا الفعل فيه بعد (هلا) قول الشاعر:

الآن بَعْدَ لجاجتي تلحونني ... هلّا التقدمُ والنفوسُ صِحاحُ

أي: هلا يحدث التقدم، أو يحضر التقدم[3].

---

(١) حروف التحضيض هي: ألا، وهلّا، ولولا، ولوما. والحضُّ هو: طلب الشيء بقوة وشدة تظهر في نبرات الصوت.

(٢) المغني ص ١٠٣.

(٣) رصف المباني ص ٤٧١. وانظر في هذه المسألة الكتاب ١: ٢٦٨؛ وشرح المفصل ٨: ١٤٤، ١٤٥؛ وشرح غاية الإحسان ص ٢٨٧.



حرف الواو ـ الواو الزائدة

تقع واو العطف زائدة في السَّعة:

اختلف النحويون في وقوع واو العطف زائدة، فذهب جمهور البصريين إلى أن الواو لا تزاد؛ لأنها حرف وضع لمعنى؛ فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن ذلك، وذهب الكوفيون وغيرهم إلى أن الواو تقع زائدة، لورود ذلك في مواضع كثيرة من الذكر الحكيم وكلام العرب، وتوسط ابن عصفور، فأجاز زيادتها في الشعر دون النثر، وهذا منه تحكم[1]؛ إذ لا فرق. ومن الشواهد التي حملها الكوفيون على زيادة الواو، ووجد لها البصريون تأويلاً: قوله تعالى: ﴿حتى إذا جاءوها وفُتِحَتْ أبوابُها﴾[2] سأل سيبويه الخليل عن جواب (إذا) في هذه الآية، فأجابه بأن العرب تترك الجواب في كلامها إذا كان السامع على علم به[3]. فلم يحملها على زيادة الواو، وتابعه على ذلك المبرد[4] والتقدير فيه: حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها فازوا، ونعموا[5].

---

(١) انظر المقتضب ٢: ٨١؛ والإنصاف ص ٢٤٣؛ والخزانة ٤: ٤١٥.

(٢) سورة الزمر: الآية ٧٣.

(٣) الكتاب ٣: ١٠٣.

(٤) المقتضب ٢: ٨٠، ٨١. وقد وهم ابن الأنباري حين نسب إليه أنه يتابع الكوفيين في زيادة الواو. الإنصاف ص ٢٤٣؛ المسألة: ٦٤.

(٥) السابق ص ٢٤٤.

أما الفرّاء فقد ذكر ما يفيد أن الواو في هذه الآية زائدة ـ كما هو مذهب الكوفة[١] ـ وأجاز الأخفش زيادتها حين قال: فيقال إن قوله: ﴿وقال لهم خزنتها﴾ في معنى: (قال لهم) كأنه يُلقي الواو. وقد جاء في الشعر شيء يشبه أن تكون الواو زائدة فيه. قال الشاعر:

فـإذا وذلـكَ يـا كُبَيْشَـةُ لم يكُنْ   إلا كَـلِمَّـة حـالـمٍ بـخـيـالِ

فيشبه أن يكون يريد: فإذا ذلك لم يكن.

وقال بعضهم: فأضمر الخبر، وإضمار الخبر أحسن في الآية أيضاً، وهو في الكلام كثير[٢]، فقد أجاز زيادة الواو، واستحسن حذف الجواب.

وقال ابن هشام: والزيادة ظاهرة في قوله:

فمـا بالُ مَنْ أسعى لأجْبُـرَ عظمَـهُ   حفاظاً وينوي من سفاهتِهِ كسري

وقـولـه:

ولقد رمقتُكَ في المجالسِ كلِّها   فـإذا وأنت تعينُ مَنْ يبـغيـني[٣]

وإنما رجحنا مذهب الكوفيين وغيرهم في زيادة الواو؛ لأن ذلك أقرب إلى الفهم وأيسر من تقدير الجواب، لا سيما أن الآيات القرآنية والأبيات الشعرية التي ورد فيها ذلك كثيرة جداً.

الوصل:

قد يصلون الكلام وهم ينوون الوقف:

الأصل في الوقف أن يكون بالسكون؛ لأنه موضع استراحة، والأصل في الوصل أن يكون بالحركة إلا ما كان مبنياً على السكون، أو مجزوماً فإنه

---

(١) معاني الفراء ١: ٢٣٨.
(٢) معاني الأخفش ٢: ٤٥٧، ٤٥٨.
(٣) المغني ص ٤٧٤.

يوصل بالسكون نحو: لم يقمْ أخوك، واكتبْ درسَك، إلا إذا جاء بعده ساكن فإنه يحرك الأول فراراً من التقاء الساكنين، كما في نحو قامتِ امرأةٌ. لكن العرب قد يصلون الكلام مع سكون ما حقه التحريك، وهذا ما يطلق عليه (إجراء الوصل مُجرى الوقف)، قال سيبويه: «وسمعنا العرب الفصحاء يقولون: (ذهْ أمةُ الله)، فيسكنون الهاء في الوصل، كما يقولون: بهمْ، في الوصل[(١)]».

وحمل بعض النحويين على ذلك قراءة ابن كثير في رواية قنبل في قوله تعالى: ﴿إنَّهُ من يَتَّقي ويَصْبرْ فإنَّ اللَّـهَ لا يُضيعُ أجرَ المحسنين﴾[(٢)] بإثبات الياء وإسكان الراء[(٣)]، والقاعدة تقضي بأن تحذف الياء ـ كما هي قراءة الجماعة ـ؛ لأن (مَنْ) شرطية و(يصبر) مجزومة، وهي معطوفة على (يتقي).

وعندي أن ما نسمّيه وصلاً بنية الوقف، ما هو إلاّ نصوص خارجة عن القاعدة مال فيها أصحابها إلى التخفف من حركة الإعراب.

---

(١) الكتاب ٣: ٢٨٥.
(٢) سورة يوسف: الآية ٩٠. انظر الحجة لابن خالويه ص١٩٨، ١٩٩؛ والكشف عن وجوه القراءات السبع ١: ١٨.
(٣) شذور الذهب ص٦٣. ولقراءة قنبل تخريجات أخرى.



حرف الياء ـ يـا

تأتي (يا) للتنبيه، فينسلخ عنها معنى النداء:

الأصل في (يا) أن تكون حرف نداء، بل هي أم أدوات النداء، ولكنها في بعض المواضع تأتي لمجرد التنبيه، ولا دلالة فيها على النداء، وذلك إذا وقع بعدها (ليت)، أو (رُبَّ)، أو (حبَّذا)(١)، وهذا مذهب الجمهور، وذلك كقوله تعالى: ﴿يا ليتني كنتُ مَعَهُمْ فأفوزَ فوزاً عظيماً﴾(٢). وذهب ابن الأنباري إلى أن (يا) هنا ليست للتنبيه، ولكنها للنداء، والمنادى محذوف، أي: يا هذا، وزعم أن حذف المنادى كثير في كلام العرب، والجمهور يرى أن حذف المنادى لا يصح؛ لأن فيه إجحافاً لأن العامل فيه محذوف، فلا يحذف كذلك(٣).

وفي قوله تعالى: ﴿ألَّا يسجدوا لله﴾(٤)، قرأ أبو جعفر والكسائي وغيرهما: (ألا يسجدوا) بتخفيف اللام، ويقف الكسائي على (ألا يا)، ثم يبتدىء بـ (اسجدوا)(٥)، وكأنه يشير إلى أن هناك منادى محذوفاً، وهذا

---

(١) انظر التسهيل ص ١٧٩.
(٢) سورة النساء: الآية ٧٣.
(٣) البيان ١: ٢٥٩؛ والبحر ٣: ٢٩٢.
(٤) سورة النمل: الآية ٢٥.
(٥) السبعة ص ٤٨٠؛ والإتحاف ص ٣٣٦.

ما استظهره تلميذه الفراء حيث يرى أن التقدير: ألا يا هؤلاء اسجدوا، فيضمر هؤلاء ويكتفي منها بقوله: (يا) قال: وسمعت بعض العرب يقول: ألا يا ارحمانا، ألا يا تصدَّقا علينا قال: يعنيني وزميلي[١].

وظاهَرهما على هذا ابن[٢] الأنباري، وابن مالك حيث ذكر أن المنادى قد يحذف قبل الأمر والدّعاء[٣].

لكن سيبويه يرى بقاء ما أصَّلوه من كون الياء للتنبيه، ولو كان بعدها أمر[٤]، وتابعه على هذا ابن جني وردَّ على المبرد ما ذهب إليه من تقدير المنادى المحذوف[٥].

---

(١) معاني الفراء ٢: ٢٩٠.
(٢) البيان ٢: ٢٢١.
(٣) التسهيل ص ١٧٩.
(٤) الكتاب ٤: ٢٢٤.
(٥) الخصائص ٢: ١٩٦.



الفهارس

١ ـ فهرس الآيات القرآنية.

٢ ـ فهرس الشعر.

٣ ـ فهرس مراجع الكتاب.

٤ ـ فهرس الموضوعات.



(١)
فهرس الآيات القرآنية

(٢)
فهرس الشعر

الصفحة



(٣)
فهرس مراجع الكتاب

(أ)

١ ــ إتحاف فضلاء البشر تأليف أحمد بن محمد الدمياطي تحقيق محمد علي الضباع القاهرة، نشره عبدالحميد الحنفي.

٢ ــ ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي. نسخة مخطوطة في المكتبة الأحمدية في حلب.

٣ ــ الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم بيروت مؤسسة الرسالة، ط أولى ١٤٠٦.

٤ ــ الأشموني على ألفية ابن مالك القاهرة، دار إحياء الكتب العربية القاهرة.

٥ ــ الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج تحقيق د. عبدالحسين الفتلي بيروت ط أولى سنة ١٩٨٥.

٦ ــ إعراب القرآن وبيانه ــ محي الدين درويش ــ حمص سوريا دار الإرشاد.

٧ ــ إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس تحقيق د. زهير غازي زاهد بغداد مطبعة العاني، ط. أولى.

٨ ــ الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي تحقيق أحمد محمد قاسم القاهرة مطبعة السعادة ط. أولى سنة ١٩٧٦.

٩ ــ أمالي ابن الحاجب تحقيق د. فخر قدارة ــ مخطوط على الآلة الكاتبة.

١٠ ــ أمالي ابن الشجري بيروت ــ دار المعرفة.

١١ ــ إملاء ما منَّ به الرحمن للعكبري تحقيق: إبراهيم عطوة ــ القاهرة مطبعة مصطفى البابي الحلبي ط. ثانية ١٩٦٩.

١٢ ــ الإنصاف في مسائل الخلاف تأليف عبدالرحمن بن محمد الأنباري ــ تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ــ القاهرة مطبعة السعادة ط. ثالثة ١٩٥٥.

(ب)

١٣ ــ البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ــ بيروت دار الفكر ط. ثانية ١٩٧٨.

١٤ ــ بدائع الفوائد لابن القيم القاهرة المطبعة المنيرية.

١٥ ــ البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري تحقيق طه عبدالحميد طه. بيروت دار الكتاب العربي.



(ت)

١٦ ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك تحقيق محمد كامل بركات القاهرة ـ دار الكاتب العربي ١٣٨٨.

(ج)

١٧ ـ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي بيروت ـ دار الكتاب العربي ط. ثانية ١٣٧٢.

١٨ ـ حاشية الجمل على تفسير الجلالين لسليمان بن عمر الشهير بالجمل القاهرة ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي.

١٩ ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني القاهرة ـ دار إحياء الكتب العربية.

٢٠ ـ الحجة في القراءات السبع لابن خالويه تحقيق د. عبدالعال مكرم بيروت ـ دار الشروق ثانية ١٩٧٧.

٢١ ـ حجة القراءات لأبي زرعة تحقيق سعيد الأفغاني بيروت دار الرسالة ط. ثانية ١٣٩٩.

٢٢ ـ الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي نسخة مخطوطة محفوظة في مكتبة بلدية الإسكندرية برقم ٣٥٧٠ع.

(خ)

٢٣ ـ خزانة الأدب تأليف: عبدالقادر البغدادي بيروت ـ دار صادر مصورة عن الطبعة الأولى.

٢٤ ـ الخصائص لأبي الفتح بن جني تحقيق محمد علي النجار ـ بيروت دار الهدى ط. ثانية.

(د)

٢٥ ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم تأليف محمد عبدالخالق عضيمة القاهرة مطبعة السعادة ط. أولى ١٣٩٢.

٢٦ ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي تحقيق د. أحمد محمد الخراط دمشق ـ دار القلم ط. أولى ١٤٠٦.

(ر)

٢٧ ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني تأليف أحمد بن عبدالنور المالقي تحقيق د. أحمد محمد الخراط دمشق ـ دار القلم طبعة ثانية ١٤٠٥.

(س)

٢٨ ـ السبعة في القراءات تأليف أحمد بن موسى بن مجاهد تحقيق د. شوقي ضيف القاهرة ـ دار المعارف ١٩٧٢.

٢٩ ـ سر صناعة الإعراب لابن جني تحقيق د. حسن هنداوي. بيروت ـ دار القلم ط. أولى ١٤٠٥.

(ش)

٣٠ ـ شذور الذهب لابن هشام تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد القاهرة.

٣١ ـ شرح كافية ابن الحاجب للرضي الاسترباذي بيروت ـ دار الكتب العلمية.

٣٢ ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د. عبدالمنعم هريدي جامعة أم القرى نشر دار المأمون للتراث دمشق ط. أولى ١٤٠٢.

٣٣ ـ شرح المفصل لابن يعيش بيروت ـ عالم الكتب.

٣٤ ـ شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي.

(ص)

٣٥ ـ الصاحبي لأحمد بن فارس اللغوي تحقيق: السيد أحمد صقر القاهرة مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٧٧.

٣٦ ـ صحيح البخاري القاهرة المطبعة المنيرية ـ عالم الكتب بيروت ط. خامسة ١٩٨٦.

(ض)

٣٧ ـ الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ـ محمود شكري الآلوسي المطبعة السلفية ط. رابعة.

٣٨ ـ ضياء السالك إلى أوضح المسالك ـ عبدالعزيز النجار ـ القاهرة طبعة ثانية.

(ق)

٣٩ ـ القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس تحقيق د. أحمد خطاب عمر ـ بغداد مطبعة العاني ١٣٩٨.

(ك)

٤٠ ـ الكتاب (كتاب سيبويه) تحقيق عبدالسلام هارون ـ القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣.

٤١ ـ الكشاف عن حقائق التنزيل للزمخشري طبع طهران.

٤٢ ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب تحقيق د. محي الدين رمضان ـ دمشق مجمع اللغة العربية ـ ١٣٩٤.

(م)

٤٣ ـ مجاز القرآن لأبي عبيدة تحقيق د. فؤاد سزكين ـ القاهرة مكتبة الخانجي.
٤٤ ـ المحتسب في تبيين شواذ القراءات لابن جني تحقيق على النجدي ناصف وزميليه ـ القاهرة ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ١٣٨٦.
٤٥ ـ مشكل إعراب القرآن ـ مكي بن أبي طالب ـ تحقيق ياسين السواس دمشق مجمع اللغة العربية ١٩٧٤ ط. أولى.
٤٦ ـ معاني القرآن للأخفش الأوسط تحقيق د. فائز فارس ـ الكويت المطبعة العصرية ط. ثانية.
٤٧ ـ معاني القرآن للزجاج تحقيق د. عبدالجليل الشلبي ـ بيروت المكتبة العصرية ١٩٧٣.
٤٨ ـ معاني القرآن للفراء تحقيق محمد علي النجار وزملائه ـ القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٦٦.
٤٩ ـ مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمدالله بيروت ط. خامسة ١٩٧٩.
٥٠ ـ المقتضب لأبي العباس المبرد تحقيق عبدالخالق عضيمة القاهرة ١٣٩٩.
٥١ ـ المقرَّب لابن عصفور الإشبيلي تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري بغداد مطبعة العاني ط. أولى ١٣٩٢.
٥٢ ـ الملخص في ضبط قوانين العربية عبيدالله بن أبي الربيع القرشي ـ تحقيق د. علي بن سلطان الحكمي ط. أولى ١٩٨٥.
٥٣ ـ منثور الفوائد لابن الأنباري تحقيق د. حاتم الضامن بيروت مؤسسة الرسالة ١٤٠٣.

(ن)

٥٤ ـ النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان النحوي الأندلسي تحقيق د. عبدالحسن الفتلي بيروت ـ مؤسسة الرسالة ط. أولى ١٤٠٥.

(هـ)

٥٥ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي بيروت ـ دار المعرفة.



(٤)
فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة



الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة



ملاحظات


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

